المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعـــــــة أم القــــــــرى
كليـــــة اللغـــة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف



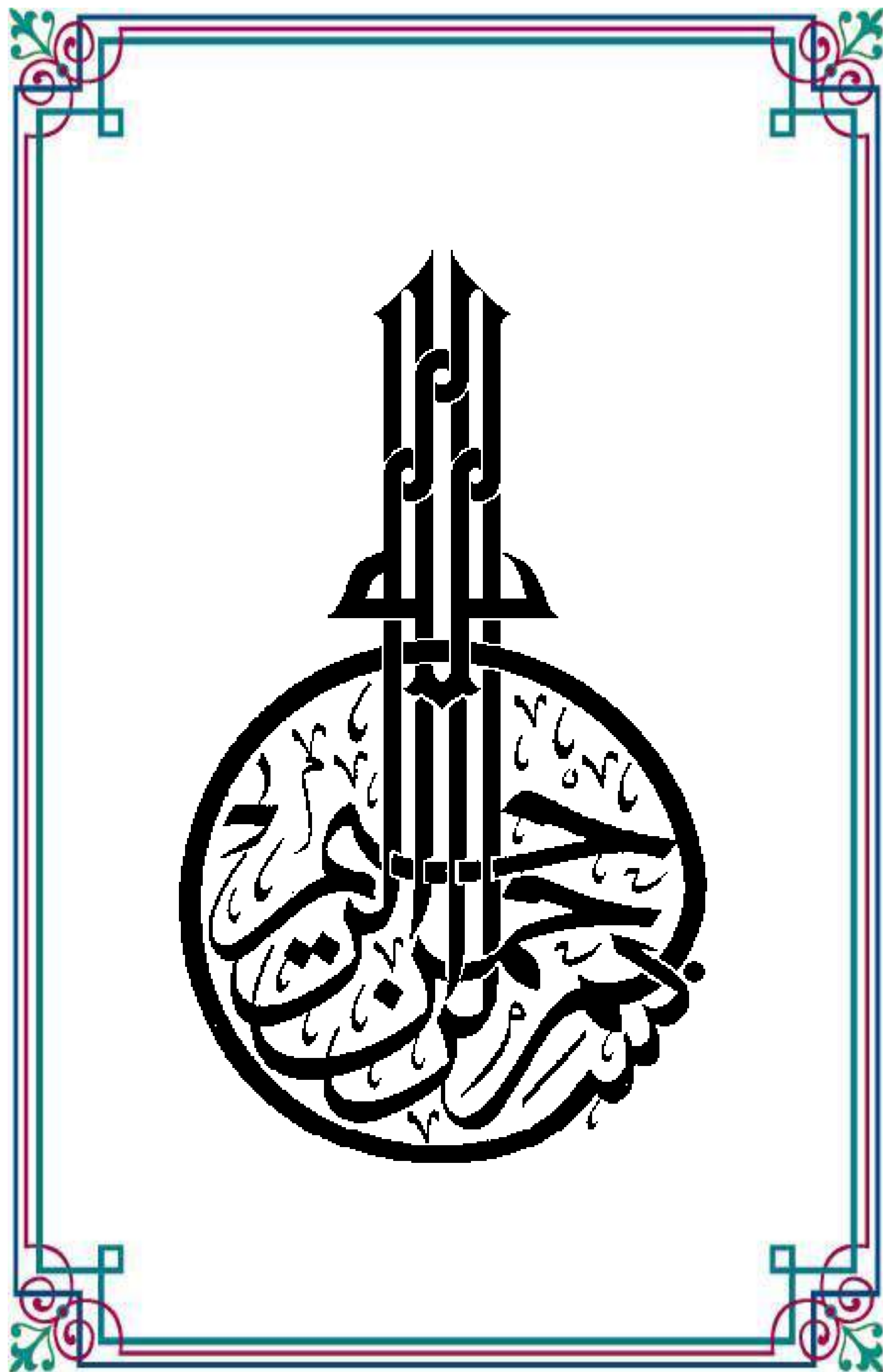
الكليات والأصول اللغوية في معجم العين - دراسة وصفية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغويات

إعـــــداد الـــطالـــبة:
ســـــــــــارا حــــــسن ســـعيد الـــــزهراني
الرقم الجامعي : (٤٣٠٨٨٢١٧)

إشـــــراف
الدكتـــور : عبدالله مــــحمد مسمـــــلي

١٤٣٥-١٤٣٦ هـــ


بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث : (الكليات والأصول اللغوية في معجم العين - دراسة وصفية تحليلية).

الطالبة :سارا حسن سعيد الزهراني . **التخصص** : لغة ونحو وصرف

الدرجة العلمية : ماجستير

ملخَّص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .وبعد :

فهذا بحث مقدم بعنوان (الكليات والأصول اللغوية في معجم العين – دراسة وصفية تحليلية)،ويقوم على دراسة الكليات التي ضمَّنها الخليل في مُعجَمِه ، صَوتِيَّة مِنها وَصَرفِيَّة ، وقد جَمَعْتُ هَذِهِ الكُليَّات وَتَنَاولتُها بِالدِرَاسَة وَنَاقَشتُها في ضَوء أَقوال اللُّغويين مِن بَعده.

واقتضَت طَبِيعَة البَحث عَلَى تَقسِيمِه إلى فَصلَين ،الأوَّل بِعُنوَان الكُليَّات الصَوتِيَّة ، وَتَضمَّن : ائْتِلَاف الحروف وتَنَافُرِها ، والإبدَال الصَّوتِي ، و الخَصائِص الصَوتِيَّة لِبُنْيَة الكَلِمَة العَرَبِيَّة ، وَخَصَائِص الُمعَرَّب والدَخِيْل الصَّوْتِيَّة.

والفَصلُ الثانِي بِعِنْوَان: الكُلِيَّات الصَرفِيَّة وتَضَمَّن : الأبنِيَة والأَوزَانَ ، و أَسمَاء الحُروف، وَ أَبوَاب الثُّلاثِي ، والجُمُوع ، والخِفَّة والُثقْل ، والأَصَالَة والزِيَادَة ،وَالَمصَادِر.

وتوصَّلت الدراسة إلى نتائِج وَمِنهَا :

١-حِرصُ الخَلِيل عَلَى أَمنِ اللَّبسْ ، وسَلامَة الذَوق ، فِي أَسَاس بِنَاء الكَلِمَة العَرَبِيَّة .

٢-اهتِمَامه بالدَّرس الصَّوتِي وصُنع كُليَّات صوتِيَّة مُستَفِيضَة ؛ حِرصاً مِنه على ائتِلاف الحروف وملائَمَتِهَا لِجَمَال النُطْق ، واستِقَامَة الكَلاَم .

مُشرِفُ البَحث : الدُكتُوْر : عَبدَالله مُحَمَّد مَسمَلِي

Abstract

Research Title: (Fundamental components of linguistic in Al Ain Dictionary - analytical and descriptive study.)

Specialization: Grammar and morphology

Degree: Master

Research summary.

Praise is to Allah, and peace and blessings be upon His prophet and messenger, our Prophet Muhammad and his family and companions.

This research presented entitled (Fundamental component of linguistic in Al Ain Dictionary - analytical and descriptive study) and it focus on the fundamental components that Al Khalil had included in his dictionary, phonetically and morphologically.

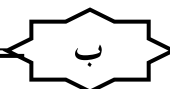
I have collected, studied and discussed those fundamental components in light of other linguists opinions came after him.
As result of the nature of the research, I had to divide it into two chapters:
The first titled phonetics components, and included: a coalition and dis-coalition of letters, phonetic substitution, and phonetic characteristics of the structure of the Arabic word, and phonetic characteristics of the intruder and transformed non Arabic words.

The second chapter entitled: morphological components and it contains: words structures and its balance, the names of the characters, and sections of the triple ,The plurals, word's lightness and weight, originality and increase, and sources.

The study results, including:
Al Khalil keen on the affirming of the confusion, and protecting the meaning, in the basis for structure the Arabic word.
The interest in phonetics lesson and making extensive phonetics components; Keen to coalition letters and its suitability for the beauty of pronunciation, straightening of speaks.

Student: Sara Hasan Al Zahrani

Resource Supervisor: Dr. Abdullah Mohammed Masamli



المقدمة

المقدمـــــــــــــــــــــة

وتتضمـــــــن :

- مقدمة الدراسة.
- معنى الكلية .
- ضابط اختيار الكليات والأصول .
- تساؤلات البحث .
- أهمية الموضوع .
- منهج البحث .
- أهداف البحث .

المقدمة

إنَّ الحمد لله ، نحمده و نستعينه ، ونستغفره ، و نستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له. و الصلاة و السلام على نبينا محمد الذي أكمل به النعمة .

أما بعد:

فإن من أشرف العلوم وأجلِّها علم لغة القرآن الكريم ، فالغوص في بحرها الزاخر شرفٌ عظيم ، وعلمٌ غزير ، فاللغة العربية أسمى اللغات، وأغناها ؛ ولذلك عُنِي العلماء بدراستها دراسة متعمِّقة، بالرغم مِن اهتمامهم بها ، وقيام الباحثين على كثيرٍ مِن فروعها، إلاّ أنَّ بحرها لن يَجِف ، وكنوزها مازالت تحتاج إلى تنقِيبٍ وبَحث.

وممن وفقهم الله لعلم العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي لم يُحدِّث تاريخ العربية العلميّ عن شخصية علمية ذات عقلية عبقرية دقيقة التفكير ،وبارعة في الاختراع والتأليف ،مثل ما حدَّث عن الخليل بن أحمد إمام اللُّغويين، ورائد النحو العربي وأستاذه ،وسيِّد أهل الأدب ،وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بِها ، ودرس لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو أيضا أستاذ سيبويه النحويّ ، ولد ومات في البصرة، تلقَّى العلم على يديه العديد من العلماء الذين أصبح لهم شأن عظيم في اللغة منهم سيبويه، والأصمعي، والكسائي، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوي، ووهب بن جرير، وعلي بن نصر الجهضمي .وحدَّث عن أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان، وعبد الله بن أبي إسحاق ولد في البصرة عام ٧١٨ م. تلقى العلم على يد علماءها مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهم"[١]

(١) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٤٦١/١. ابن خلكان: وفيات الأعيان ٢٤٦/٢. د/رحاب خضر عكاوي: موسوعة عباقرة الإسلام ١٢٣/٣. د/رحاب خضر عكاوي: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، ص٢٦،٢٧.

وإحقاقًا للحق، وامتنانًا بالفضل، وعرفانًا بالسبق فقد أثنى كثير من علماء المسلمين على الخليل بن أحمد رحمه الله، وأنزلوه المكانة اللائقة به، حتى قال عنه حمزة بن الحسن الأصبهاني في كتاب (التنبيه على حدوث التَّصحيف): "وبعد، فإن دولة الإسلام لم تُخرِج أبدع للعلوم التي لم تكن لها أصول عند علماء العرب من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيمٍ أخذه، ولا على مثال تقدَّمه احتذاه، وإنَّما اخترعه من ممرّ له بالصَّفَّارين من وقع مطرقة على طست، ليس فيهما حجة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما أو يفيدان عين جوهرهما، فلو كانت أيامه قديمة، ورسومه بعيدة لشكَّ فيه بعض الأمم؛ لِصَنعته ما لم يَضعه أحد منذ خلق الله الدنيا من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره، ومن تأسيسه بناء كتاب (العين) "[1] . ثم من إمداده سيبويه في علم النحو ، بما صنف كتابه الذي هو زينة لدولة الإسلام والذي قال عنه سفيان بن عُيَيْنة رحمه الله: "من أحبَّ أن ينظرَ إلى رجلٍ خُلِق من الذهب والمسك، فلينظر إلى الخليل بن أحمد "[2] .، وقال السيرافي: "كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[3] . وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: "كان أهل البصرة -يُعني أهل العربية- من أصحاب الأهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سُنَّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي،."[4] .

توفي في البصرة بشهر جمادي الآخرة سنة ١٧٤هـ/٧٨٩م بخلافة هارون الرشيد .

ولا يخفى علينا بريق علمه وشهرته التي حلَّقت لِلآفَاق وتَربَّعَت عَلى عرش العلوم ،فهو من وضع علم المعجم ، وكان من خلال كتاب العين الذي حَاوَل فيه حَصر مَواد كَلَام العَرب

---

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٤١/١٣. ابن خلكان: وفيات الأعيان ٢٤٥/٢.

(٢) السيوطي: المزهر ٥٢/١.

(٣) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ١٢٦١/٣

(٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٤١/٣.

، فقد اختطَّ مُعجَم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي طريقةً في ترتيب ألفاظ اللغة لم يُسبق إليها، وهي تَدُلُّ – مع صعوبتها – على عبقريةٍ فَذَّةٍ، فترتيب الألفاظ لم يَسلُك فيه الترتيب المعروف في وقته وهو الترتيب الألفبائي، وإنما جَعَل مخارج الحروف عِماده فيه، وأوَّلها العين الذي سُمِّي به معجم العين، وقد اختارها اسمًا له دون الهمزة أول الحروف الهجائية، لأنه تلحقها تغيُّرات كثيرة بخلاف العين من الحروف الحلقية التي افتتح بها مُعجمه، والتي لا يسِمُها تغيُّر في الأبنية الصرفية، وهذا الترتيب هو الأساس الأول للمعجم، حيث قسَّمه إلى كتبٍ وجعل كلّ حَرفٍ كِتاباً، ثمّ قسم كل كتابٍ (حرفٍ) إلى أقسامٍ بحسب أبنية الكلمات، ثم وضع كل كلمة وتقاليبها في مادة واحدة ، وأطلق على الصيغة الموجودة في المادة لفظ «مستعمل» والصيغة التي لا توجد لفظ «مُهمل ، وقد اعتمد في بناء مُعجمه على ما ذَكَره الصرفيون من قبل في حصر لأبنيَة الكلمة وجعلها إما ثُنائية واما ثُلاثية واما رُباعية واما خُماسية.

وبالعودة لمضمون هذا المعجم نجد أنه قد جاء حافلاً بالمعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والتأصيلية: أصالة ودخيلاً ومعرباً، واللهجات واللغات ، والقواعد بين السماع والقياس ، والفروقات اللغوية بين المدن والأمصار والأقطار... إلى جانب ثَروتِه الاستشهادية نثراً وشعراً، حديثاً وقرآناً، أمثالاً وحِكماً ... ومِن خلال دراستي لهذا المعجم القيِّم ،استوقفتني كثيراً فكرته العبقرية، ومادته الغنيَّة، وطريقته الحصريّة في بناء المعجم ، وما تضمَّنه من قواعد لُغَوية صَوتيَّة وصرفية ، فمن هنا جاءت فكرة البحث وموضوعه ؛ لِأَغوص في شيء من بحر علم رائد اللغة ،لعلي أحظَى بِيسيرٍ من هذا العلم، وأنهَل من ينبوعه الثرِّ العذب ، وأُدرك طرحَهُ العبقري، وأُلمَّ بقواعده وضوابطه المتناثرة في ثَنايا المعجم، وذلك بعد إشارة من مشرفي الفاضل ليكون موضوع بحثي: . (الكليات والأصول اللغوية في معجم العين – دراسة وصفية تحليلية).

معنى الكليات:

نشَأَ استعمال مصطلح الكُلِيَّات في شتَّى العلوم بالنظر إلى وضعها اللُّغوي في دلالتها على الشمول باعتبار كلمة "كل" صيغة من صيغ العموم الواضحة .

والمقصود بالكليات والأصول اللغوية: أصول وقواعد كليَّة ذكرها الخليل في أجزاءٍ مُتفرِّقة في كتاب العين من خلال استقرائه لكلام العرب تندرج تحتها أحكام جُزئِية منها صرفية ، ودلالية ،ومنها صوتية ، بعضها أفاد منها علماء اللغة المتَقدِمُون بعد الخليل والدارسُون في الحقل اللُّغوي وبعضها قد تكون مُبهَمَة لا لِعدَم قيمتِها أو فائدتها العلميَّة واللُّغوية ؛ وإنَّما لأنَّها لم تحظَ بالدراسة من قبل أهل اللغة والباحثين في ميدانها.

ضـــابط اختيار الكليات والأصول:

أقصد به بيان الصيغ التي يعرف بها كون هذا الإطلاق كليَّة لُغوية وأصلاً لغوياً أو لا، وهي:

١-ما صُدِّر من كلام الخليل بلفظة "كلّ"، أو ورد فيه لفظة "كلّ" فتُعَدُّ كلية ؛وذلك لما تحمله من دلالة العموم .

مثال: (كلُّ مفعُول رُدَّ إلى فَعيل فمذكرَّه ومُؤنّثه بغير الهاء)

٢-استخدامه صيغ الحصر ،كالاستثناء بعد النفي ،وذلك مثل:

- (ليس في كلام العرب كلمة تدخل العين والهمزة في أصل بنائها إلاَّ في هذه الكلمات: عِنْدأْوة وإِمَّعَة وعَباء وعَفاء وعَماء فأما عَظاءة فهي لغة في عَظاية وإن جاء منه شَيْء فلا يجوز إلاّ بفصل لازم بين العين والهمزة
- لا تجُوز السِّينُ في الكلمة التي جاءت القافُ فيها قبل الصَّاد إلاَّ أن تكون الكلمة سينيَّةً لا لغَة فيها للصَّادِ.

- ولا يجيء في كلامهم من الرباعي المنبسِط على بناء فُعْلَل إلاّ ما يكون ثانيه نوناً أو همزةً
- (ليس في التصريف مِفْعالة غير معزابة)

٣- كذلك استخدامه لفظ "عامة " وهي عبارة صريحة تدل على العموم .وذلك نحو : "مادة سنط السِّنَاط الكَوْسَجُ من الرجال وفِعلُه سَنُط وكذلك عامةُ ما جاء على بناء فِعال وكذلك ما جاء على بناء المجهول ثلاثياً "

٤- إيراده لصيغة النفي المطلق ،وذلك نحو:

- ليس بعد الدّال زايٌ في شيء من كلام العرب
- (وليسَت من أَصْل الكلمة مثل قَرَعْبلانة إنما أصْلُ بنائها : قَرَعْبَلَ ومثل عنكبوت إنما أصل بنائهاع ◌َنْكَب)
- ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر) نونُها أصليّة
- والرّاء لا تجيء أبداً بعد اللاّم .

ومن خلال استقرائي لهذه الكليات والأصول وجمعها رأيت أنَّ مشكلة البحث تكمن في سؤال رئيس تنبثق منه عدة أسئلة فرعية :

ما أبرز الكليات والأصول اللغوية التي أشار اليها الخليل في معجم العين؟

وهذا السؤال تَنتُج منه أسئلة فرعية :

- ما مدى أخذ علماء اللغة لهذه الأصول والكليات وتطبيقها ؟
- ما أثر هذه الكليات والأصول في الدراسات اللغوية ؟

أهمية الموضوع :

ومما يبيّن أهمّية الموضوع ما يلي :

أولاً : قيمة كتاب (العين) معجميا ولغويا ،وما يحويه من ثروة لغوية وكنوز علمية في مجال الأصوات والصرف والنحو والدلالة .

ثانيـا : عقليـة الخليـل الاسـتقرائية الحصـريَّة الشـمولية الـتي ظهـرت في نظـام التقليبـات والـدوائر العروضية وفي الكليات والأصول اللغوية محل الدراسة .

ثالثاً : أن هناك عددا كبيرا من الكليات والأصول اللغوية لم يتطرق لها الباحثون في ميدان اللغة (فيما أعلم) ،وهي جديرة بالبحث والدراسة والتحليل.

رابعاً: أنَّ من يلاحظ هذه الكليات والأصول ويدقق النظر فيها ،يجد كثيرا منها غيرَ متأكَد من اطِّرداها ،وأخذ علماء اللغة بها ،مما يتطلب بحثاً مستقصياً، وتحليلاً دقيقاً ؛حتى توضع الأمور في نصابها .

خامساً: أنَّ هذه الكليات والأصول بعضها يكون مطِّردا وبعضها قد لا يكون مطِّردا فيحتاج إلى ضوابط و إيضاح له ؛ حتى تستقيم وتكون واضحةً وسهلة التطبيق ،

سادسا: و مما يُعطي هذا البحث أهمية بالغة :أن هذه الكليات تندرج تحتها قواعد ،وضوابط، أشار إليها أهل اللغة في دراساتهم ولكن دون حصر واضح، بل كانت مبثوثة في كتب اللغة ، فجاءت دراسة الكليات تقرِّب المسافات ،وتضع الكليات بين أيدي الباحثين واللغويين ،مدروسة محققة .

سابعاً : أنَّ في جمع هذه الكليات والأصول ودراستها وتحليلها ،والتأكد من اطِّرداها وصحتها ،أكبر الفائدة لي في معرفتها وضوابطها ،والقواعد التي تسير عليها، وكذلك بالرجوع إلى العديد من كتب اللغة و الاطلاع على أكثر قدر ممكن من المصادر التي ناقشَتها ، وتطرَّقت لها ،للتأكد والتحقق منها وفي هذا بناء واضح لشخصيتي العلمية.

أهداف البحث :

ويهدف البحث إلى :

١. جمع هذه الكليات والأصول وإبرازها وتصنيفها من حيث مادتها اللغوية .

٢. التحقق من صحة هذه الكليات والأصول ومدى شهرتها وتناول علماء اللغة لها .

٣. دراسة هذه الكليات والأصول دراسة دقيقة ومناقشتها وذكر أبعادها والقضايا التي تتعلق بها.

٤. استثمار هذه الكليات وتحقيق الفائدة منها .

منهج البحث :

- قمت بجمع ما ورد من كليات وأصول في كتاب العين وتصنيفها ودراستها دراسة تحليلية
- قسَّمتُ الكليات والأصول إلى كليات صرفية وكليات صوتية .
- المعتمد في تحديد اطّراد هذه الكليات والأصول في اللغة هو النظر في إطلاق العلماء لها فإن ذكروها على أنها مطَّرِدة تامة فهي كذلك ،وإن كانت مطّردة عند طائفة ، وغير مطردة عند أخرى فالأمر يحتاج إلى دراسة واستقراء.
- في حال تعدد إطلاق اللغويين للقاعدة الكليَّة ،فإنني أُثبت إطلاقهم جميعا ،وأُحيل إلى مصادرها ؛لأن في هذا معرفة شهرة الكلية وتطبيقها في مادتها وفرعها اللغوي .
- قسَّمتُ البحث إلى فصلين ،يكون الفصل الأول في الكليات الصوتية ،والفصل الثاني في الكليات الصرفية وسبب هذا ؛ طبيعة المادة التي جمعتها ،واعتمدتُ على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تلك الكليات.
- وأخيرا الخاتمة وأوجَزْتُ فيها أبرز النتائج والتوصيات.

والحقُّ أنَّ البحث في المعجم والدراسة لهذه القواعد من الصعوبة بمكان ، ولكن كنت ألجأ إلى ربي في إشكالات البحث ، فيتيسر لي ما كان عسِراً بفضله ، فما كان من خير فمن توفيق الله و أحمده عليه ، وما كان من خطأ فمني و أستغفره منه، ولا أغفل الفَوائِد اللُّغوية الجمَّة الّتي مِنها إثراء حصيلتي اللغوية ، والُمتعة العلمية التي رافقتني في تدارس غريب المفردات وجديدها على الاستعمال العام والمألوف ، والفائدة التي لمستُّها كثيرا في الأصوات ودورها في بيان الذوق اللغوي ،واستشعار جمال بناء الكلمات وفق ائتلاف أصواتها .

التمهيد

التفكير الحصري عند الخليل

التمهيد

التفكير الحصري عند الخليل

حينما نذكر الخليل بن احمد فإننا نتحدث عن شخصية حدثنا عنها تاريخ اللغة وعلومها ، عن اسم تفخر به اللغة والشعر والحساب ، عن اسم رائد لمدرسة التفكير في علوم العربية، و زعيمها الأول بلا منازع وهي زعامة انتزعها بكل جدارة واقتدار، جنباً إلى جنب مع زعامته لعلوم العروض واللغة و النحو العربي كأول مؤسس له، فهو كان ، وما زال سابقا للزمان، وقد سجل كبار علماء المسلمين في زمنه شهادة علمية رفيعة المستوى، فقد:قال عنه صديقة ابن المقفع "إن الخليل بن احمد كان عقله أكبر من علمه" (١) وعند تعقب مقولة عبدالله بن المقفع عن الخليل من خلال علمه وتصانيفه وآرائه يظهر لنا موضوعية رأي صاحبه به وأنها أقل ما يمكن أن يُشار إليه عن عقلية الفراهيدي، فالرجل جعل التفكير وأدواته الأسلوبية أساساً في منهجه العلمي، ويتضح اهتمامه حينما جعل همَّه الأكبر هو تفسير اللغة وحصر موادها بشكل شامل كُلِّي ، بطريقة عبقرية فريدة ،وكذلك في انشغاله بعلم العروض وموسيقى الشعر وإنشاء بحور الشعر التي تُتيح لنا آلاف الأبيات الموزونة المقفَّاة ، لا يناقض أحدها الآخر ، إنما هو دليل على وجود تصوّر شامل حصري في ذهن الخليل تصدُر عنه تلك الأوصاف والعروض التجزيئية ، وإن نظرة واحدة إلى الطريقة التي وضع بها علم العروض الذي اتفق الجميع على أنه هو الذي ابتدعه دون سابق مثال ، لتدلنا على أن الخليل كان ذا عقلية مبتكرة ،و يتجلى هذا التصور أيضا في نظامه في معجم العين حينما أجرى نظام التقليبات الذي أنتج لنا آلاف المفردات ومواد اللغة ، فتلك الطريقة الحصرية والتفكير الكُلي تُشير إلى أنه أراد أن يفي بجميع إمكانات اللغة بشكل حصري شامل ؛ لذلك حينما نتحدث عن تفكيره ومنهجه العلمي، فإننا نتحدث عن عقليَّة علمية رائدة، وهي أحد نتاجات حضارتنا الاسلامية التي يعبق من

(١) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين ص١٦

انفاسها التاريخ وتفكيره ومنهجه ،عن عا لم العروض واللغة والنحو، أول مبتكر لعلم العروض، و حصر كل أشعار العرب– الموزونة المقفّاة لا الأشعار الحُرَّة الُمستحدثة كالشعر المنثور أو النثر المشعور الخ... في بحوره، ولم تقف عقليته الُمبتكرة عند هذا الحد، وإنما تجاوزته إلى ابتكار علوم أخرى ،فهو أول مُبتكر لفكرة المعاجم العربية بوضعه "معجم العين" الذي يحصُر لغة أمة من الأمم قاطبة، وهو الذي وضع أساس علم النحو باستخدام مسائلة وتعليله، ثم هو الذي اخترع علم الموسيقى العربية وجمع فيه أصناف النغم وبما أن علم العروض هو علم موسيقى الشعر، فالصلة وثيقة بينه وبين علم الموسيقى وهي صلة متمثلة في الجانب الصوتي.

"فهو من تناول الذائقة العربية ذاتها وخصائصها تناولاً علمياً شمولياً منهجياً قوامَه الفِكر، ومن فهم خصائص الذائقة العربية من خلال نتاجها الشعري فهما رياضياً فكرياً كلياً شاملا ، وإن لنا من الخليل ذاته ومنهجه في معجم العين ما يقوم قرينة على منهجه في العروض" [1] .

والمتعمِّق في علم الخليل ، يلحظ منهجه الفريد المتّميز بالكُليَّةِ والشُّمُول ،’ذلك من خلال إدراك الخليل–رحمه الله– للذائقة العربية التي من خلالها اخترع الدوائر العروضية وقعد لمنهجه الشامل.

ولم يغفل علماؤنا شمولية منهجه وتفكيره الحصري فيما وصل إلينا من علمه ، فهذا الدكتور سمير استيته يشير إلى منهجه فيقول :"ونظام الدوائر العروضية الذي ابتكره الخليل وإن بدا بسيطا في غاية البساطة، فإنه لا شك يستند إلى مبدأ الدائرة في الرياضيات ويهدف إلى حصر كامل الأنساق التي تتخذها الوحدات العروضية من الأسباب والأوتاد في تراصها على محيط الدائرة ومن ثم جمع الأنساق التي تتباين في النظر إليها فرادى فإذا نظرت إليها من منظور الدائرة وجدت هذه البحور من أصل واحد وهو ما استغربه المعرّي حين رأى المديد (على قلة

(١) مقال عبر الشبكة العنكبوتية للدكتور عمر خلوف بعنوان :العروض العربي ليس علماً.

أصله) يجتمع مع الطويل والبسيط (على شرف محتدهما) في دائرة واحدة ، وإنما المسألة في نظرنا ليست أخلاقية ، إذ هي لا تتعدى في الواقع فكرة إيجاد سبيل محدد للتصنيف. والفكرة ذاتها طبقها الخليل في معجم العين وقد جعلته يحصر كل إمكانيات اللغة كما حصر كل إمكانيات العروض في دوائره . الفرق الوحيد بين الفكرتين أن تقليب الكلمة كان يسير في كلا اتجاهي الدائرة ، وكان يتخذ من مبدأ التباديل والتوافيق سبيلا لتحقيق هذه الغاية من التصنيف ، ولم يعترض أحد على هذا التصنيف اللغوي ليقول كيف يجتمع الجذر المتداول (حضر) مع الجذر(رضح) الذي يدفع بك إلى المعجم لمعرفة معناه"[1].

وفيما يخص منهجه في معجم العين ، فالخليل عندما أراد وضع قاموس شامل للغة العربية انطلق من مبدأ منهجي أساسه حصر جميع الألفاظ التي يمكن تركيبها من الحروف الهجائية العربية على أنماط الألفاظ والكلمات العربية، فركَّب الحروف الهجائية العربية بعضها مع بعض، وقد أفاض القول في طريقته هذه الإمام ابن خلدون في مقدمته ، فقال عن الخليل وكتابه العين وأسلوبه في حق كلمات اللغة، وسبب تسميته (بالعين) : "فحصر فيه مركبات حروف المعجم كلّها، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وهو غاية ما ينتهي إليه التركيب في اللسان العربي، وتأتّى له حصر ذلك بوجوه عديدة حاصرة، وذلك أن جملة الكلمات الثنائية تخرج من جميع الأعداد على التوالي من واحد إلى سبعة وعشرين، وهو دون نهاية حروف المعجم بواحد، لأن الحرف الواحد منها يؤخذ مع كل واحد من السبعة والعشرين فتكون سبعاً وعشرين كلمة ثنائية، ثم يؤخذ الثاني مع الستة والعشرين كذلك.."ويتابع ابن خلدون شرح طريقة تراكيب الكلمات عند الخليل حتى يقول بعد ذلك: "فانحصرت له التراكيب بهذا الوجه، ورتب أبوابه على حروف المعجم بالترتيب الُمتعارف، واعتمد فيه ترتيب المخارج، فبدأ بحروف الحلق ثم ما

(١) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية .أ .د. سمير شريف إستيتية.، يعد الدكتور سمير شريف إستيتية من المبرزين في دراسة الأصوات وعلومها .

بعده من حروف الحنك، ثم الأضراس، ثم الشفة وجعل حروف العلة آخراً، وهي الحروف الهوائية، وبدأ من حروف الحلق بالعين لأنه الأقصى منها، فلذلك سَمَّى كتابه (العين) ؛ لأن المتقدِّمين كانوا يذهبون في تسمية دواوينهم إلى مثل هذا، وهو تسميتُهُ بأول ما يقع فيه من الكلمات والألفاظ، ثم بيَّن الُمهمل منها من و المستعمل، وكان المهمل في الرباعي والخماسي أكثر ؛ لقلَّة استعمال العرب له لثقله، ولَحِق به الثنائي لِقلَّة دورانه"، وكان الاستعمال في الثلاثي أغلب، فكانت أوضاعه أكثر لدورانه.

ويُقصَد بالثلاثية طبعاً ما كان ثلاثة أحرف من الكلمات ككلمة نَصَرَ، والرباعية ما كان رباعياً كزلزل وهكذا [1]. فمن خلال ما سبق من بيان لمنهجه في بناء العين تتضح طريقته الحصرية الشاملة في بناء المعجم ، ومن خلالها تتجلَّى القواعد والكليات التي أِشار إليها في معجمه ، فنظرته الشمولية توضح لنا ، أنَّ "الخليل في منهجه تناول اللغة بالدرس من القاعدة، وليس من قمة الهرم، كما فعل من سبقه من علماء اللغة؛ فبدأ الدرس اللغوي بما يجب أن يبدأ به، بدأه بدراسة الأصوات (الحروف) التي تتألف منها مفردات اللغة؛ فمن الناحية المنهجية (الميتودولوجية)، الواقع الإجرائي للغة يفرض هذا الأساس كمُنطلق قاعدي، لأنَّ الجانب المادي هو الُمدرك بالدرجة الأولى من قبل الحواس وخاصة (السمع) الذي يستقبل (الصوت) المرسل المسموع، أما من الناحية المعرفية (الإيبستيمولوجية) ألا يُدل هذا على وجود نظرية معرفية حصرية قائمة بذاتها !" [1].

ويشرح لنا الخليل بتواضع العالم الجمّ فِكرته وطريقته العبقرية فيقول كما نقل عنه الزجاجي : قال الخليل بن أحمد : " إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها،

---

(١) ابن خلدون : المقدمة.- ص ١٠٥٩-١٠٦٠.

[1] مقال في المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية للكاتب جعفر يايوش العدد ٢١ عام ٢٠١٣

وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذكر عنها ، واعتللت أنا بما عندي انه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا كذا سنحت له بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته... هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها ."[1]

فقوله هذا إنَّما يدل على نظرة ذات منهج مُتكامل قوامه الحصر والشمول ، فهو يدل على أن "ثمَّة سليقة أو ذائقة عربية أصيلة مُتَسقة شاملة أشبه بالبرنامج الرياضي أودعها الله سبحانه للوجدان العربي فاستقامت أوزان شعرهم دون وعي منهم على ذلك ، وهذه الذائقة الأصيلة يمثلها الشعر العربي قبل اختلاط العرب بسواهم.

فِكر الخليل أحاط بذلك الاتِّساق وتلك الشمولية وعبَّر عنهما بطريقين في العروض وطريقتين في بناء المعجم ، طريقة شاملة تجريدية تمثلها دوائره تعبر عن (علم العروض – محكم البناء عجيب النظم والأقسام) . وتجزيئية تجسيدية بالتفاعيل تعبر عن (العروض التطبيقي الذي يصف أجزاء ذلك العلم كلما وقف على شيء منها"[2]، وطريقة شاملة حصريَّة في حصر مواد اللغة وبيان المستعمل منها والمهمل ،وطريقة كلية في إحاطته بالقواعد الكلية للتركيب اللغوي الصوتي والصرفي والنحوي .وتلك الكليات التي أنا بصدد دراستها في هذا البحث .

[1] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٦

[2] مقال العروض العربي ليس علماً ،د .عمر خلوف

الفصل الأول

الكليات الصوتية

- المبحث الأول : ائتلاف الحروف تنافرها.
- المبحث الثاني : الإبدال الصوتي
- المبحث الثالث : الخصائص لبنية الكلمة العربية
- المبحث الرابع : خصائص المعرب والدخيل الصوتية

المبحث الأول : ائتلاف الحروف وتنافرها

ائتلاف الحروف وتنافرها ظاهرة من الظواهر اللُّغوية التي تتعلق بعلم الأصوات والتناسق اللفظي والصوتي بين المفردات اللغوية ،والعناية بأي ظاهرة لغوية هو العناية باللغة ذاتها ؛ لأن اللغة عبارة عن ألفاظ ومفردات يتخاطب بها الناس ويتم التواصل اللغوي بواسطتها ، والتخاطب والتواصل عن طريق النطق بهذه الكلمات صحيحة سليمة ، والأصوات تُشَكِّل صحة هذه المفردات وسلامة النطق بها وتُبين لنا تناسُقها وائتِلافها وتَنَافُرها ، وربما يعود ذلك إلى قرب مخارجها و تباعدها، أو طبيعة تركيبها ؛ ذلك أن اللّغة أصوات ، « ومصدر الصوت الإنساني في معظم الأحيان هو الحنجرة ، أو بعبارةٍ أدق : الوتران الصوتيان فيها ، فاهتزازات هذين الوترين هي التي تنطلق من الفم أو الأنف ثم تنتقل خلال الهواء الخارجي » [(١)].

ولغتنا العربية كبقية اللغات؛ عبارة عن أصوات مُتآلفة تنطلق من الوترين الصوتيين لتأخذ طريقها إلى الخارج ، وقد أولى علماء اللغة وأئمتنا الأوائل أئمة التجويد والدراسات القرآنية الظواهر الصوتية عناية فائقة، فالصوتيات العربية نشأت في أحضان لغة القرآن، لذلك نَهَض أئمة القراءات والدراسات القرآنية إلى الاهتمام بعلم الأصوات وتكثيف الدراسات فيه لتحقيق هدف تهفو إليه كل روح مؤمنة تعلقت بدستورها !! هو الحرص على كتاب الله وصيانته من اللَّحن والتحريف ؛ ولإدراكهم منزلة الدراسة الصوتية في العلوم اللُّغوية وارتباطها الوثيق بما عالجوا من قضايا نحوية وصرفية ودلالية وبلاغية. فقد اعتنوا بمخارج الحروف، وعَرَفوا صِلَة هذه المخارج بتلاؤم الحروف وتنافرها، ولَعلَّ من أشهر هؤلاء أبا الحسن الرماني (ت: ٣٨٦ هـ) الذي رأى أن التلاؤم نقيض التنافر وأشار إلى أن الفائدة منه (حسن الكلام في السمع وسهولته في اللفظ. وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصوت وطريق

---

(١) الأصوات اللغوية ،إبراهيم أنيس : ص ٨

الدلالة،)[1]، بخلاف التنافر الذي يرى:

أنه يحصل بين البعد الشديد أو القرب الشديد وقد نَسَب الرماني هذا الرأي إلى الخليل « وذلك أنه إذا بَعُد ! والبعد الشديد كان بمنزلة الظفر ، وإذا قَرُب القرب الشديد كان بمنزلة مشي القيد ، لأنه بمنزلة رَفع اللِّسان ورَدَّه إلى مَكانه ، وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال ، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال)).

أما ابن سنان الخفاجي_ ت : ٤٦٦ هـ _ يرى أنَّ التنافر يحصل في قُرب المخارج فقط بقوله : " ولا أرى التنافر في بُعد ما بين مخارج الحروف وإنَّما هو في القُرب . ويدل على صحة ذلك الاعتبار ، فإن هذه الكلمة « ألم » غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج . لأن الهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما . فأما الإدغام والإبدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها ، لأنَّهما لا يكادان يرِدان في الكلام إلاَّ فِراراً مِن تَقَارُب الحروف ، وهذا الذي يَجب عندي اعتماده لأنَّ التتبُّع والتأمُّل قاضِيان بِصحته"[2].

وقد جاء قول ابن الأثير (ت : ٦٣٧ هـ) رداً على الرماني : « أمَّا تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائرٌ عليه . . . ولهذا أسقَطَ الواضِع حُروفاً كثيرة في تَأليف بعضها مع بعض استثقالاً واستكراهاً ، فلم يُؤلِّف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين ، وكذلك لم يُؤَلِّف بين الجيم والقاف ، ولا بين اللام والراء ، ولا بين الزاي والسين ، وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج ، دون المتقارب »[3] .

(١) النكت في إعجاز القران للرماني :ص ٩٦

(٢) سر الفصاحة للخفاجي ص ١٠٢

(٣) كتاب المثل السائر :ج١ –ص ١٥٢ لابن الأثير

وائتلاف الحروف وعدم تنافرها عدّه علماء البلاغة شرطاً من شروط الفصاحة ومما تتحقق بها سلامة المفردات، فقد ذكروا أنَّ فصاحة المفرد تكون في ثلاثة أمور: خلوصه من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس(١).

كما ذهب أئمة البلاغة وأرباب الفصاحة إلى أنَّ فصاحة المفرد تتحقق بسلامته من أربعة عيوب(٢)

١- تنافر الحروف.	٢- غرابة اللفظ.
٣- مخالفة القياس.	٤- الكراهة في السمع.

معني تنافر الحروف:

يتضح المعنى من خلال كلمة تنافُر فالتنافر ضد الائتلاف وهو من الصعوبة والثقل والاستكراه ، وهو كلُّ ما يصعب ويثقل على اللسان نطقه ،ويكره سماعه وتلقِّيه من أصوات وجرس الكلام والمفردات. وقد جاء في معنى التنافر "هو وصف في الكلمة التي ينشأ عنه ثقلها على اللسان، وتعسر النطق بها، وهو نوعان: تنافر شديد، وتنافر خفيف. فالشديد كلفظ "الظش" للموضع الخشن ؛ و "كالهعخع" لنبات ترعاه الإبل، في قول أعرابي سئل عن ناقته: تركتها ترعى الهعخع(٣). فهاتان الكلمتان غير فصيحتين؛ لما فيهما من تنافر الحروف تنافراً شديدًا، يشعر به كل ناطق، وهو خلل واقع في مادتهما، الخفيف كلفظ "النقاخ" بضم النون للماء العذب الصافي، و "كمستشزرات" في قول امرئ القيس:

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص٢

(٢) علوم البلاغة البيان المعاني ج١-ص١٥

(٣) هذه كلمة ثقيلة لا يُستَطاب دورانها على الألسنة، إلاَّ أن يكون شجرًا كريهًا مرًّا، لا يُطَاق طعمه، كأنه هذه الكلمة التي لا يُطَاق النطق بها، والتي تحكي صوت المتقيِّئ، ولِمَ لا يكون لفظًا مخترعًا للثقل، وأنه لا معنى له، وهم يخترعون كلمات للمعاياة؟ قال ابن الشميل في كلمة هعخع نقلاً عن أبي الدقيش: إنها معاياة ولا أصل لها، "عروس الأفراح" (ضمن شروح التلخيص)

غدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا = تَضِلّ العِقاصُ في مُثَنَّى وَمُرْسَلِ "[1] .

أسباب تنافر الحروف :

قيل: إن الضابط المعوَّل عليه في ضبط التنافر عند أغلب علماء اللغة والبلاغة هو قرب وبُعد مخارج الحروف :

ويُقصد بقرب مخارج الحروف أو بعدها، بمعنى:" أن تكون الحروف متقاربة في المخرج أو متباعدة فيه؛ فلفظ "الهعخع" مثلًا متنافر ثقيل ؛ لتقارب حروفه في المخرج، ذلك: أن الهاء والعين والخاء خارجة كلها من مخرج واحد هو الحلق، إلا أنَّ بعضها خارج من أقصاه، وبعضها من قريب منه .

ولفظ "مستشزرات" متنافر ثقيل أيضًا؛ لتقارب حروفه في المخرج كذلك، إذ أنَّ حروفه – ما عدا الميم– خارجة من مخرج واحد هو اللسان، غير أن بعضها خارج من طرفه، وبعضها من وسطه. ولفظ "ملع" بمعنى: أسرع متنافر ثقيل؛ لتباعد حروفه في المخرج، إذ أنَّ الميم خارجة من الشفتين، والعين من أقصى الحلق، وهكذا"[2]

وفي اللسان: قالَ الأَخفش: "إِلَّا أَنِّي رأَيتهم، إِذَا قَرُبت مَخارِجُ الحُروف، أَو كَانَتْ مِنْ مَخْرَج وَاحِدٍ، ثُمَّ اشْتَدَّ تَشابُهُها، لَمْ تَفْطُنْ لَهَا عامَّتُهم، يَعْنِي عامَّةَ الْعَرَبِ" [3] .

---

(1) المصدر : المنهاج الواضح في البلاغة ج١ –ص٨ : وهو من معلقة امرئ القيس ابن حجر أسبق شعراء الجاهلية إلى ابتداع المعاني وحسن التعبير عنها، وأول من وقف على الديار واستبكى الأطلال.
الغدائر: جمع غديرة، وهي المسماة في عرفنا بالضفيرة، والضمير راجع إلى "فرع" في الشطر الأول من البيت قبله، وهو "وفرع يزين المتن أسود فاحم" أي: فرع محبوبته و"مستشزرات" بكسر الزاي أو فتحها بمعنى: مرتفعات أو مرفوعات، و"العقاص" جمع عقيصة وهي خصلة ضده.

(2) المصدر نفسه ص ٩.

(3) لسان العرب :ج١ ص١٤٢

وهذا ابن جني في سر الصناعة يبين لنا أن أحسن التأليف و أذوقه ما بُوعد فيه بين الحروف أي إن تقارب مخارج الحروف يؤدي إلى تنافرها ! فقد ذكر أن الحرفين إذا بوعد بين مخرجيهما حسُن تأليفهما وعذُب صوتهما ،وشبَّه ثُقل النُّطق بهما إذا تجاور مخرجاهما بما في الكلفة في نقد الدينار بالدينار وتباعدهما بما في نقد الدينار بالدرهم؛ لِما يراه من صعوبة تأليف ما تقارب مخرجه من الحروف(١) .

وذكر أن الحروف في ائتلافها ثلاثة أضرب

أحدها: تأليف المتباعدة، وهو الأحسن.

والثاني: تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن.

والثالث: تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإما رُفِض البتة، وإما قل استعماله.

فقد عدَّ تأليف ما تقاربت مخارج حروفه أقل استعمالاً إن لم يكن مرفوضاً تماما أي مستكره ومستقبح !!

كما أشار إلى ذلك ابنُ دريد في الجمهرة: "اعلم أن الحروفَ إذا تقاربت مخارجُها كانت أثقَل على اللِّسان منها إذا تباعدت"(٢)

ويُسرُد لنا السيوطي رأي الشيخ بهاء الدين فيما يختص بتنافر الحروف وسبب ذلك ، فهو يتفق فيه مع ما يراه ابن جني وابن دريد وهذا الخفاجي أيضا ذهب إلى ما ذهب إليه ابن دريد وابن جني من أن تقارب المخارج سبب في تنافر الحروف و قارَن ذلك بمنظر الألوان للبصر ، فذكر ذلك في قوله: "إن الحروف وهي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر. ولاشك في أن الألوان المتباينة إذا جُمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان

---

(١) بتصرف من سر الصناعة ج٢ –ص٤٢٨

(٢) الجمهرة ج١ ص٤٦

البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ؛ لقرب ما بينه وبين الأصفر، وبعد ما بينه وبين الأسود، وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه، كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة في العلَّة في حسن النقوش إذا مُزجت من الألوان المتباعدة" [1].

وأشار ابن فارس إلى ضرب مُهمل من الكلام لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة ؛ وذلك لقرب مخارج حروفه، وذلك كجيم تؤلَّف مع كاف أَوْ كاف تقدَّم عَلَى جيم ، وكعين مع غين، أَوْ حاء مع هاء أَوْ غين، فهذا وَمَا أشبهه لا يأتلف[2].

من خلال قرب المخارج وتباعدها رأينا علاقة ذلك بحسن ائتلاف الحروف وتنافرها فهي تُعتبر ظاهرة من الظواهر اللغوية التي أولاها أهل اللغة والبلاغة أهمية بالغة ،وقد أدركوا هذه الخاصية من خلال نظرتهم الدقيقة للصفات والظواهر اللغوية للغة وما يختص بصياغة السياق اللُّغوي باعتبار أنَّ اللغة عبارة عن أصوات تُؤلَّف منها مفردات وكلمات للتخاطب والتعبير بين الأقوام.

وقد أدرك علماء العربية هذه الخاصة في لغتهم، واستطاعوا بفكرهم الثاقب ونظرهم الدقيق أن يضعوا ما أشبه أن يُطلق عليه قواعد صوتية فأول من كان له قصب السبق في الدراسات الصوتية ، وإدراك علاقتها وارتباطها بالدراسات اللغوية صرفية ونحوية هو الخليل بن أحمد _ت ١٧٠ هـ _ رائد علم اللغة ومؤسس علم الأصوات ،كما أشار إلى ذلك أستاذنا المخزومي بقوله " أن الخليل أول من التفت إلى صلة الدرس الصوتي بالدراسات اللغوية الصرفية ، الصرفية والنحوية ، ولذلك كان للدراسة الصوتية من عنايته نصيب كبير ، فقد أعاد النظر في ترتيب الأصوات القديمة ، الذي لم يكن مبنياً على أساس منطقي ، ولا على أساس لُغَوي ،

---

(١) المزهر ج١-ص١٥٤

(٢) بتصرف من الصاحبي في فقه اللغة ج١- ص٤٧

فرتَّبها بحسب المخارج في الفم ، وكان ذلك فتحاً جديداً ؛ لأنه كان منطلقاً إلى معرفة خصائص الحروف وصفاته"[(١)] .

فمقدمة العين التي تنم عن حسٍ لُغوي دقيق ،وما تضمَّنته من دروس وقواعد صوتية خير شاهد على عبقريَّتِه ونَظرَته الأسبق لهذا العلم ، وقد لاحظ ذلك كل من عَنِيَ بِدراسة العين ودقق النظر في مقدمته [(٢)] .

إنَّ مقدمة العين على إيجازها أول مادة في علم الأصوات دلَّت على أصالة عِلم الخليل وأنَّه صاحب هذا العلم ورائده الأول .

ولعل بالإمكان اعتبار مُعجَم العين عِبارة عن كتابين فمقدمة العين يمكن أن تكون كتاباً مستقلاً عن كتابِ العين ؛ نظراً للقيمة اللُّغوية والصوتية للمقدمة ،التي عدَّها العلماء دروساً وقواعد أساسية في اللُّغة، واعتبار المعجم كتاب مستقل عن المقدمة ؛ لذلك كان محل إعجاب ودهشة اللغويين قديما وحديثا، فهذا قاسم البريسم : يرى أنَّه رغم الدراسات الحديثة ودراسة الطبيعة الفيزيائية للأصوات، وتفصيل صفات الأصوات والتدقيق في ذلك ؛ إلا أنَّ هذه الدراسات كلُّها قد تطرق لها الخليل وابن جني منذ مئات السنين "فقد كان وما يزال فكره الصوتي مثار إعجاب المختصين بالدراسات الصوتية ،كما كانت أفكاره مفتاحاً لكثير من الآراء والمبادئ الصوتية التي ظهرت في أوروبا ،حتى إن أفكاره لا تزال تُدرس في كثير من الجامعات الأوروبية، لقد استطاع الخليل بما امتلك من عبقرية وحس مرهف في تذوق الموسيقى، أن يحدد مخارج الأصوات حتى جاءت أكثر آرائه مطابقة لما هو عليه علم الأصوات الحديثة ، وأن يكشف مبكرا الكثير من طبيعة الأصوات الفيزيائية التي تحتاج إلى إمكانية خاصة ، لم

---

(١) في النحو العربي ، قواعد وتطبيق للمخزومي : ص٤ .

(٢) نظام التقاليب في المعاجم العربية –ص٤٧ .

تتحقق إلا بعد إن قَطَع علم الصوت أشواطاً بعيدة وبمساعدة التكنولوجيا الحديثة"(١) .

رغم أنّ الخليل صنعَ مُعْجَمَهُ عَلَى أساس صوتي إلاَ انَّه لمْ يكُن مُستَقِلاً بمادةِ الأصوات بل إنه يُعْتَبَر موسوعة ضَمَّتْ بين دِفِتيها كُلَ فروع اللغة صرفية ، وصوتية، ونحوية ودلالية، وكانت دراسته للأصوات غير مستقلة بل كانت مرتبطة بالنظام اللُّغوي ، فقد قدَّم مقدمة لدرس لغوي شامل ،"فلم يَكُن الخليل يهدِف إلى دِراسة مَحْضَة للأصوات ، مَعزولة عن النظام اللغوي، لأنَّه يُقدم مقدمة لدرسٍ لُغويٌ شامل"(٢) ، فقد "كان يسعى لمعرفة الخصائص التركيبية لبنية الكلمة العربية ، وكان يُريد أن يضع يده على الخصائص المميزة لكل صوت ،من حيث دخوله مع صوت آخر في بنية ،كما كان يريد أن يستنبط القوانين العامة التي تحكم علاقة هذه الأصوات في بنية الكلمة العربية بعضها ببعض في بنية الكلمة العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه يريد ترتيب معجمه ترتيبا صوتيا حسب مخارج الأصوات"(٣) فمن خلال هذه القوانين الصوتية التي استنبطها وأقرّها بعد استقرائه لكلام العرب ولحظها وأشار إلى علاقتها بِبُنية الكلمة وائتلاف حروفها وتنافرها، فقد صرَّح بكثيرٍ منها في مواضع كثيرة من معجمه وعدَّها من أصول البناء الصوتي للكلمة العربية وقواعد ائتلاف مخارج أصواتها، فقد تحَدَّث عن مخارج الحروف وصفاتها، من همس وجهر ،وشِدَّة ورخاوة ، وما يحدث للصوت في بنية الكلمة من تغيير يقضي إلى القلب والحذف ،كما ذكر عدداً من القوانين الصوتيَّة ،وعدداً من المسائل الصوتية و اللهجيَّة والقراءات ،والآن نحن بصدد دراسة بعض من هذه القواعد الصوتية التي وضعها الخليل ورأى فيها عمومها وشمولها على التركيب الصوتي للكلمة العربية .

(١) علم الأصوات العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة –ص ١٠٣

(٢) نظام التقاليب في المعاجم العربية ،د.عبد الله المسملي ص–٤٧ .

(٣) التفكير الصوتي عند الخليل للدكتور حلمي خليل ص٦١ ، نقلاً عن نظام التقاليب للدكتور عبدالله المسملي ص٤٧

أولاً : أحرف الحلق:

١) قال الخليل بن أحمد – رحمه الله–: الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمةٍ واحدةٍ أصليّة الحروف لقُرب مَخْرَجَيْهما في الحَلْق ولكنَهَّما يجتمعان من كلمتين لكُلِّ واحدةٍ منهما معنىً على حِدَةٍ كقَول لبيد :

٢) (يَتَمارَى في الذي قلتُ له ... ولقد يَسمَعُ قَولي حَيَّهَلْ)

٣) وقال آخر هَيْهاؤهُ و حَيْهَلُهْ حَي كلمة على حدِة ومعناها هَلُمَّ وهل حِثِّي فجَعَلَهما كلمةً واحدة . وفي الحديث : " إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحَيَّهَلا بعُمَرَ " أي فَأْتِ بذكر عُمَرَ قال اللَّيْث : قُلتُ للخليل : ما مِثْلُ هذا في الكلام : أن يُجْمَعَ بين كلمتين فتَصير منهما كلمة واحدة، قال : قول العرب عَبْد شَمْس وعَبْد قَيْس فيقولون : تَعَبْشَمَ الرجل و تَعَبْقَسَ و عَبْشَمِيّ و عَبْقَسيّ"(١) .

٤) قال الخليلُ بنُ أحمد :"إن العَيْن لا تَأْتَلِف مع الحاء في كلمة واحدة لقُرْب مَخْرَجَيْهما إلا أنّ يُشْتَقَّ فِعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل (حَيَّ على)...." (٢)

٥) و قال الخليل : " لم تأتَلِف العَيْنُ والحاءُ مع شَيء من سائر الحروف إلى آخر الهِجاء فاعلمْهُ وكذلك مع الخاء"(٣).

ذكر الخليل أنَّ الحاء والهاء ، والعين والحاء ، وكذلك العين والخاء ، لا تأتلف في كلمة واحدة حروفها أصول إلاً بفصل لازم ،وعلَّلَ ذلك ؛ لقرب مخارجها ، وهذه الأحرف كما ذكرها الخليل مخرجها من الحلق.

يستبين ذلك من خلال دراستي لها حسب تناول كتب اللغة وأرباب الفصاحة والأصوات لها .

---

(١) العين ج٣ص٥

(٢) العين :ج١ – ص٦٠

(٣) المصدر نفسه : ج١ص٩٦

هناك ترتيبان لمخارج الحروف بين القدماء والمحدثين فالخليل ومن تبعه بَدأ بأقصى الحلق إلى الخارج، وعَكَسَ المحدثون ترتيبهم بدءاً من الشفتين نزولاً إلى الحنجرة ، وما نقْصُده نحن الآن هو ترتيب الخليل باعتبار الهواء والصوت خارج من الداخل إلى الشفتين .

وقد صنَّف الخليل وابن الجزري ومن تبِعهم ، مخارج الحروف إلى سبعة عشر مخرجا تنحصر في خمسة مخارج[1]:

١-الجوف :ويشتمل على مخرج واحد

٢-الحلق ويشتمل على ثلاثة مخارج

٣-اللسان ويشتمل على عشرة مخارج

٤-الشفتان ويشتمل على مخرجين

٥-الخيشوم ويشتمل على مخرج واحد .

وتقسيم مخارج الأصوات كما خططه الخليل على النحو الآتي :

١-الحروف الذلقية : تخرج من ذلق اللسان ، وهو تحديد طرفي اللسان أو طرف غار الفم، وهي : (ر. ل. ن)

٢- الشفوية : تخرج من بين الشفتين خاصة (ف . ب . م)

٣- الحلقية : مبدؤها من الحلق (ع . ح . هـ . خ . غ)

٤- أقصى الحلق : الهمزة وحدها ، ومخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة .

٥- الجوفيَّة : مخرجها من الجوف هاوية في الهواء وهي : (الياء والواو والألف والهمزة).

٦- حروف اللين : مخرجها من الرئتين (ي . و . ا).

٧- اللهوية : مبدؤها من اللهاء (ق . ك) .

(١) مخارج الصفات :١٧

٨- الشجرية : مبدؤها من شجر الفم ، أي : مخرج الفم (ج . ش . ض).

٩- الأسلية : مبدؤها من أسلة اللسان ، وهي مستدق طرف اللسان (ص . س . ز).

١٠- النطعيَّة : مبدؤها من نطع الغار الأعلى (ط . ت . د).

١١- اللثوية : مبدؤها من اللثة (ظ . ذ . ث) (١) .

وما يعنينا من هذه المخارج نبدأ بأقربها مخرجا من الحلق :الهاء فالعين والحاء فالخاء.

صفات هذه الحروف ومخارجها :

الهاء : حرف مهتُوت مضغوط ، مخرجها من أقصى الحلق،" فأوّلها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء، "فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف." (٢).

"والهاء تخرج من مخرج الهمزة، من وسط المخرج الأوّل من مخارج الحلق، بعد مخرج الهمزة، وهي مهموسة رخوة منفتحة مستفِلة خفيَّة، فلولا الهمس والرخاوة اللَّذان فيها مع شِدَّة الخفاء لكانت همزة، ولولا الشِدّة والجهر اللَّذان في الهمزة لكانت هاء ؛ إذِ المخرج واحد، ومن أجل ذلك أبدلت العرب من الهاء همزة ومن الهمزة هاء، فقالوا: ماء وأصله ماه، وأصل ذا موه، ثم أعلّ. وأرَقتُ الماء وهرقته، وكذا في مواضع" (٣) .

مخرج الهاء من أقصى الحلق يأتي بعدها في المخرج العين والحاء اللَّتيْن مخرجهما من وسط الحلق ،وكما يتفقان في المخرج يتفقان في صفتهما غير أنَّ الحاء رخوة مهموسة والعين مجهورة متوسطة بين الشِدَّة والرخاوة ، وذلك كما ورد عند ابن الجزري .

وفي صفة صوت العين من حيث الشِدَّة والرخاوة قال سيبويه:" وأما العين فبين الرخوَة

(١) الصوت اللغوي في القرآن الكريم للدكتور محمد علي الصغير : ج١ص٢٢.

(٢) الكتاب ج٤ ص٤٣٣

(٣) التمهيد في علم التجويد ،ص١٤٦

والشديدة"[١] ،فالعين من خلال نطقها يستبين لنا أنها صوت متوسط ليس بالشديد المخرج ولا بالرخو ،فالأغلب على ذلك كما ذكر صفتها ابن عصفور ، "أمَّا العين فإنك قد تصل إلى الترديد فيها كما تصل إلى ذلك في الرِّخوة، لشبهها بالحاء كأنَّ صوتَها يَنسلُّ عند الوقف إلى الحاء، فليس لصوتها الانحصار التامُّ، ولا جريُ رِّخو"[٢] .وجاء في الفرق بينه وبين الحاء أن :"الحاء هو الصوت المهموس الذي يناظر العين، مخرجهما واحد ولا فرق بينهما إلاّ في أن الحاء صوت مهموس نظيره المجهور هو العين"[٣] وقد ذكرت صفتهما بتفصيل أكثر في كتب التجويد ، العين حرف بين الشدَّة والرخاوة ،مجهورة منفتحة مستفلة، والحاء مهموسة رخوة مستفلة ،وكلتيهما مخرجهما من وسط الحلق .

أما الخاء : فقد ذكر بن الجزري أنَّه من أوَّل المخرج الثالث من الحلق، وهي مما يلي الفم، وهي حرف مهموس مستعلٍ رِخو منفتح، فإذا نَطَقْتَ بها فَوَفِّها حَقَّها من صِفَاتِها.

وقد اعتبر اللغويون قُربَ مخارج الحروف ،سبباً في تنافرها وعدم ائتلافها ،وخصُّوا بذلك حروف الحلق ،فالأغلب من أئمة اللغة وارباب الفصاحة ذهبوا إلى ذلك ،فهذا ابن دريد يقول: "اعلم أن الحروفَ إذا تقارب مخارجُها كانت أثقَل على اللِّسان منها إذا تباعدت لأنك إذا استعملتَ اللسانَ في حروف الحَلْق دون حروف الفم ودون حروف الذَّلاقة كلَّفته جَرْساً واحداً وحركاتٍ مختلفة ألا ترى أنك لو أَلَّفْتَ بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدتَ الهمزةَ تتحوَّل هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في: " أم وَالله ": " هم وَالله "، وكما قَالُوا فِي " أراق " ، "هراق المِاء "؛ و لوجدت الْحَاء فِي بعض الْأَلْسِنَة تتحول هَاء"[٤] .

(١) الكتاب ،ج٤:ص٤٣٥

(٢) الممتع –ص٤٢٧

(٣) الأصوات اللغوية لإ براهيم أنيس ص٧٦

(٤) جمهرة اللغة –ج١ ص٤٦

كذلك من الجانب الموسيقي للصوت فإن استعملت نبرة واحده أو موسيقى واحدة دون الانتقال إلى صوت مخالف او نبرة مُخالِفة فإنَّ ذلك يَمجُّه السمع ويَمَلُّهُ ؛إذ إنَّ ظاهرة الاختلاف والتباعد أقرب للتأليف والانسجام واستحسان السمع لها ، يتفق ويكاد يُجمِع أغلب اهل اللغة في أن تقارب المخارج سببا في تنافر أصواتها واستقباح السمع لها ، لم يختلف ابن جني[1] معهم في ذلك فهو يرى أن أقلَّ الحروف تآلفا بلا فصل حروف الحلق ،ثمَّ نفى أن تتجاور غير مفصولة إلا في مواضع ذكرها وهي :

أحدها: أن تُبتدأ الهمزة، فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهي: الهاء، والحاء، والخاء، فالهاء نحو: أهل، وأهر، وإهاب، وأهبة، وهذا خاصة قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بهأت، و نَهِئَ اللحم. والحاء نحو: أحَد، وإحْنة ، والخاء نحو: أخذ، وأخر. فأما قولهم حأحأت بالكبش: إذا دعوته فقلت: حؤحؤ، وهأهأت بالإبل: إذا قلت لها: هأهأ، فإنَّما احتمل فيه تأخُّر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف، لأنَّه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

الثاني : ائتلاف الهاء مع العين، ولا تكون العين إلاَّ مقدمة، وذلك نحو: عَهْد، وعَهَر، وعِهْن.

الثالث: ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو: بَخَع، والنخَع.. ولأجل ما ذكرناه من ترك استعمالهم لحروف الحلق متجاورة ما قلَّ تضعيفهم إياها، وذلك نحو: الضغيغة ، والرغيغة ، والمهه، والبحح، والشعاع، .....".

وقد ذكر ابن جني أنَّ التضعيف يصح فيه ما لا يَصِحُّ في غيره من الأبنية ، رغم ذلك فإنه قَلَّ في التضعيف استعمالهُم لحروف الحلق متجاورة مما يَدُل على ثُقل ذلك وحُزُوْنَتِه على ألسنتهم، ومع ما ذكر لكن الأولى عند ابن جني أنه لا تأتي من أحرف الحلق ثلاثة أحرف في

(١) سر صناعة الاعراب –ج٢ص:٢٨

كلمة واحدة ،لصعوبة ذلك وثُقله على العمليَّة النطقية ، ومثَّل بكلمات أوردها أغلَب اللُّغويين وهي الهعخع التي رد بها احد الأعراب لمن سأله عن ناقته فقال:تركتها ترعى الهعخع وذلك لاحتوائها على أكثر من حرفين مخارجها حلقية قريبة من بعضها البعض ،فضلا عن تنافر السمع لها، وكما مثَّل أيضا بكلمة مستشزرات التي وَرَدَت في قول امرئ القيس :

غدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا = تَضِلّ العِقاصُ في مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

إذ إن حروفه –ما عدا الميم– خارجة من مخرج واحد هو اللسان، غير أنَّ بعضها خارج من طرفه، وبعضها من وسطه.

ويتفق الخفاجي مع ابن جني فيما ذكر "فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله" [(١)] .

فهم هنا أشاروا أنه يكره تجاور الحروف المتقاربة المخارج لأن ذلك يؤدي إلى تنافر الحروف والكلمات وثقل العملية النطقية ولحزونة نطقه على ألسنتهم ،في حين الخليل ينكر البتَّة أن تأتي الحروف المتقاربة مخارجها في كلمة واحدة حروفها أصول بدون فصل وذلك من خلال قوله في القاعدة : "..الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمةٍ واحدةٍ أصليّة الحروف لقُرب مَخْرجَيْهما في الحَلْق ، وذكر ابن جني خلاف ذلك فهو لم ينفِ البتَّة ائتلاف الحروف المتقاربة المخرج ،بل هناك ما يرفضه الحس والذوق اللغوي لثقل في نُطقه أو قُبح لسَمْعه ،وهناك ما يَقبَله الذوق ويَحْسُن سمعه ، ولا خلل في فصاحتِه ،مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾سورة يس: [(٢)] فالهمزة والعين والهاء من مخرج واحد وهو الحلق ،ولا ثقل في نطقها ،

(١) سر الفصاحة للخفاجي ص:٥٧

(٢) سورة يس ، آية : ٦٠ .

ولا خلل في فصاحتها! "والحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها،

فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كُلِّ حرف"[١].

وقد أشار ابن جني إلى أنَّ أحسن التأليف ما كانت مخارج حروفه متباعدة ، وإن تجاورت فالقياس ألا تأتلف "!!ثم قال : وإن تجشَّمُوا وتكَلَّفُوا بذلك ، بدأوا بالأقوى[٢] ؛ فهو هنا أجاز ائتلافها وقت الضرورة ، ولكن شرط ذلك بأن يبتدأ بالأقوى من الحرفين المتجاورين ،

سؤال: لماذا أجاز ابن جني ائتلافِها بتقديم الأقوى عند مَنْ تجشَّم ذلك رغم أنَّ القياس ألا تأتلف؟؟

وجدت الإجابة عن تساؤلي عند ابن جني أيضاً في الخصائص حيث يقول:" وأنا أرى أنهم إنما يُقَدِّمون الأقوى من المتقاربين ، من قِبَل أنَّ جمع المتقاربين يَثْقُل على النفس فلمَّا اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين:

أحدهما : أنَّ رُتْبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ، والآخر أنهم إنما يُقَدِّمُون الأثقل ويؤخِّرون الأخَفْ مِن قِبَل أنَّ المتكلم في أوَّل نطقه أقوى نَفَسًا وأظهر نشاطًا فقدَّم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين ،كما رفعوا المبتدأ لِتَقَدُّمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة وكما رفعوا الفاعل لتقدُّمِه ونصبوا المفعول لتأخُّرِه ، فإنَّ هذا أحد ما يُحْتَجُّ به في المبتدأ والفاعل. فهذا واضح كما تراه"[٣]

ولكن ! ما هو مِعيَار القوَّة في الحروف إذا تجاور حرفان متقاربان في المخرج ؟

---

(١) التمهيد في علم التجويد ،لابن الجزري،ص١٤٦

(٢) ورد ذلك في سر الصناعة ج٢- ص٤٢٩ : "وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين، وذلك نحو: "أرل و"ورل" و"وتد" و"محتد"، فبدأوا بالراء قبل اللام وبالتاء قبل الدال لأنهما أقوى منهما".

(٣) الخصائص ج١-ص:٥٦

أرى أنَّ مِعيَار القوَّةِ أولاً: يعتمد على صفة الحرف من همسٍ وجهرٍ وشِدَّة ولين وغير ذلك ..فالشدة والجهر تُعطي الصوت قوَّة ووضوحاً أكثر من الهمس واللِّيْن، "والشدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستِعلاء فذلك غاية القوَّة، فإذا اجتمع اثنان من هذه الصفات أو أكثر فهي غاية القوة، كالطاء الذي اجتمع فيه الجهر والشدة والإطباق والاستِعلاء"(١) فالجهر والشِدَّة والإطباق والصفير والاستعلاء من علامات القوَّة، والهمس والرخاوة والخَفاءْ من علامات الضُعْف.

وكذلك بإمكاننا الحكم على قوة الحرف من خلال النطق بالحرف ساكناً بعد الهمزة ، كما ذكر الخليل وابن جني فتجده ينقطع بجرْس قويّ ، فلو قلنا أَدْ وأَتْ وأَرْ وال فالتاء هُنا أقوى من الدال جرسها أقوى من جرس الدال عند الوقوف عليها، وكذلك الراء أقوى من اللام، "فإذا وقفت على الراء وجدت الصوت هناك مكرراً، ولذلك اعتدت في الإمالة بحرفين، وإذا وقفت على اللام وجدت في الصوت لينا وغنة، وذلك قولك "إر" "إل""(٢) كما اشار إلى ذلك ابن جني في الخصائص، ويدُلُّك على ذلك أن اللام غالبا تدغم في الراء ،كما ذكر سيبويه " والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وهي تَفْشَى إذا كانَ معها غيرها، فكرهوا أن يَجحَفُوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشَّى في الفم مثلها ولا يُكرَّرْ. ويُقوّي هذا أن الطاء وهي مطبقةٌ لا تجعل مع التاء تاءً خالصةً لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكررة. وذلك قولك: اجبر لبطة، واختر نقلاً. وقد تُدغَم هذه اللام والنون مع الراء، لأنك لا تُخِل بِهما كما كنت مخلاً بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهِنَّ، وذلك: هرأيت، ومرأيت"(٣) .

(١) التمهيد في علم التجويد : ص٨٧

(٢) سر الصناعة ج٢-ص١٣٠.

(٣) الكتاب ج٤ - ص:٤٤٨.

وقد أشار العكبري في إعرابه للقران في قوله تعالى[1] (بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما) [2]، فقال:" الْجَيِّدُ إِدْغَامُ اللَّامِ فِي الرَّاءِ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ، وَفِي الرَّاءِ تَكْرِيرٌ، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ اللَّامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّاءُ إِذَا تَقَدَّمَتْ؛ لِأَنَّ إِدْغَامَهَا يُذْهِبُ التَّكْرِيرَ الَّذِي فِيهَا، وكذلك قوله تعالى : ﴿يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ سورة المطففين: [3].

وفي كيفية الحكم على قوة الصوت ووضوحه : ما توصلت إليه بعض الدراسات الحديثة فهذا قاسم البريسم من خلال دراسته لعلم الأصوات العربية ذَكَر لنا محاولات في قِياس قوَّة الوضوح السَّمعِي للأصوات ،"ومن هذه المحاولات الجديرة بالذكر محاولة سمير شريف استيته قياس قوة الوضوح السمعي من خلال جهاز ابْتَكَره وحصَل على براءة اختراع فيه ،فقد توصل إلى أنَّ الأصوات المجهورة أوضح من الأصوات المهموسة وأنَّ الفرق في درجة الوضوح السمعي بين كل صوتين متناظرين ناجم عن الجهر والهمس لاعن تضييق القنوات أو توسِيعِها ،وأنَّ الأصوات التي تحتاج إلى جُهدٍ عضلي أكبر ،تكون أوضح من نظائرها التي تحتاج عند نُطقها إلى جُهد أقل ،فالأصوات الُمفَخَّمة والُمطبقة أوضَح من نظائرها التِي لا توجد فيها صفتي التفخيم والإطباق"[4] .

إن ما ذَكَره ابن جني من ضوابط يُعتَبر صحيحاً وإضافة قيّمة ويَنُمُّ عن دِقَّة وفِهمٍ وتفسير واضح فيما يختص بالأصوات وضوابط تأليفها ،فهو فصَّل لنا ما يَقصُده الخليل ، في نفيه ائتلاف الخاء مع العين ، فالخليل أشار في أول الكلية أنه لا تأتلف الحاء مع العين في شيء من سائر حروف الهجاء مما يدُلُّ أنه قصد بعدم ائتلافها بأنها لا تأتي أبدا في كلمة واحدة ،وأشار

---

(١) التبيان في إعراب القران ج١– –ص٤٠٦.

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٥ .

(٣) سورة المطففين ، الآية : ١٤ .

(٤) علم الاصوات العربي في ضوء الدراسات الحديثة (قاسم البريسم) ص١٢٥

كذلك إلى الخاء دون تفصيل أو تقييد فهو بذلك قصد أنها لا تأتلف متجاورتين في كلمة واحدة بل يفصل بينهما بحرف من أحرف الهجاء ، ووضح لنا ابن جني أنَّ الخاء لا تأتي إلا مُقَدَّمة ويدل على صحة ذلك أنَّ الخليل في معجمه ذكر مواد مستعملة في أبواب الخاء والعين وما يتصل بهما من سائر الحروف ،وهي[١] : (خشع- خضع- خدع – خرع – خزع –ختع – خذع – بخع – نخع – خفع - خمع – خعم– خبع) فرُبَّما يقول قائل ماذا عن بعضِ المواد الَّتي أتَت متجاورة فيهما الخاء والعين ؟مثل نخع و بخع و خعم !!

إنَّ هذه المواد وما شابهها هي أصول وجذور لكلمات ، حين استعملوها تحاشَوا النطق بها متجاورة ؛ لما في ذلك من ثُقلٍ وصعوبةٍ واضحَين ،ففي مادة نخع مثلا في باب الخاء والنون والعين نخع: النُّخَاعُ والنِّخَاعُ و النَّخَاعُ، ثلاث لغات: عِرق أبيضُ مُستَبْطَنٌ فِقار العُنُق مُتصل بالدِّماغ،

قال: ألا ذهب الخِداعُ فلا خِداعا ... أبدى السَّيْفُ عن طبقٍ نُخاعا

(يقول: مضى السيفُ في قطع طبق العُنُق فبدا النُّخَاع) وكذلك في مادة بَخَع في باب العين والخاء والباء بخع: بَخَعَ نَفْسَهُ: قتلها غَيْظاً من شِدَّة الوَجْد،

قال ذو الرمة: ألا أي هذا الباخع الوجد نَفْسَهُ.

وفي باب العين والخاء والميم ذكر خعم: الخَيْعَامَةُ: نَعْتُ سُوءٍ للرجل. وكذلك ما ذكر عند ابن عبَّاد[٢] وأيضا يدُلُّ على صِحَّة ما ذهب إليه ما ذُكر في مُحْكم التنزيل أفصَح الكَلِم في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [٣]

(١) العين ج١ –ص١١٢-١٢٤: ج٢-١٧٢

(٢) المحيط في اللغة ج١- ص١٠ :٩

(٣) سورة طه ، الآية : ١٠٨.

وقولــه تعــالى : ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [1][الأنفال: ٦٢].

أمَّا ما ذَكره الزبيدي في التاج في مادة الخعخع فهي مهملة غير مستعملة وقد ذكر الخليل أنَّها كلمة شنعاء لا يجوز التأليف بها ، يقول الزَبيدي:"عهخع : لعُهْخُع، كقُنْفُذٍ، أهمله الجَوْهَرِيّ وصاحبُ اللِّسان هُنَا، وَقد ذَكَرَه فِي الخُعْخُع، كَمَا تقدّم، ونقلَ الخليلُ عَن الفَذِّ من الْعَرَب: هُوَ شَجَرَةٌ يُتَداوى بهَا وبِوَرَقِها، قَالَ الْخَلِيل: وَهِي كلمةٌ شَنْعَاءُ لَا تجوزُ فِي التَّأْلِيف. قَالَ: وسَأَلْتُ الثِّقاتَ من عُلَمائِهم فأنكروا أَن يكونَ هَذَا الاسمُ من كلامِ الْعَرَب. قلتُ: وَقد تقدَّم ذَلِك فِي مَوْضِعه. وَنَقله ابْن دُرَيْدٍ فِي الجَمهَرَةِ هَكَذَا، وابنُ شُمَيْلٍ فِي كتابِ الأشجارِ لَهُ قَالَ ابنُ شُمَيْلٍ عَن أبي الدُّقَيْشِ: هِيَ كلمةُ مُعاياةٍ. وَلَا أصلَ لَهَا، وذكرَ الأَزْهَرِيّ فِي الخاءِ: أَنّه شجرةٌ يُتَداوى بهَا وبِوَرَقِها، وَلم يُنكِرْه، فهي لا يُحتَجُّ بِها لأنها غير مستعملة لِثِقَلها على اللسان وللتقارُب الواضح في مخارج حروفها مما سَبَّب ثُقْلاً متناهياً في النُّطق بِها واستعمالها " [2] .

ولكن لماذا لمْ يَذكُر الخليل هذه الضوابِط ولم يبيِّنها لنا وهو أهل اللُّغة والأصوات؟

إنَّ الخليل بمنهَجِه الحصريّ في وَضع القواعد الكليَّة ،يكتفى بإشارته إلى القاعدة ،بينما تحمل في مضانِّها كثيراً من الضوابط والمعايير التي لم تَفُت عن من تدارسها بعده من أهل اللغة العلماء ؛ وكذلك بطبيعةِ اللغة فهي مَرَّت بتَطَوُّرٍ واهتمامٍ واضحين ، مِن أجل ذلك برزت هذه الضوابط والمعايير .

ورغم ما ذهب إليه ابن جني من ضوابط وشروط إلاَّ أنَّ ما ذكره من عدم ائتلاف أحرف الحلق إلاَّ بتلك الضوابط لا يُعتَبَر حكماً قاطعاً ولا قاعدةٍ متَّبعة فهُناك ما يرفُضُه الحِسُّ اللُّغَوي

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٦٢ .

(٢) تاج العروس ج٢١ –ص٤٧٤

والذوق الصوتي في النُطقِ ببعض الأحرُف متآلفة أو لا ، ويثقل على اللسان النطقُ بها ، ومن ذلك ما ذَهب إليه الخليل في عدم ائتلافِ العين مع الحاء إلاَّ بفصلٍ لازِمْ ، ،فإننا لا نختلف معه فيه، إذ أنَّ العين والحاء متقاربان في المخرج ، وقد أشار إلى ذلك في معجمه: "فأقصي الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بَحَّة في الحاء لأَشْبَهَت العْيَن لقُرْب مَخْرَجِها من العَيْن"(١) فعندما تشابهت الحاء والعين في المخرج كَرِه اجتماعهما في كلمةٍ واحدة حروفها أصول دون فصل إذ أنَّ الحاء لولا البحَّة لأصبحت عيناً، والعين حرف مجهور وقد أشار سيبويه في باب إدغام الحروف المتقاربة التي هي من مخرجٍ واحد إلى ثقل التقاء العينين : "التقاء الحاءين أخفَّ في الكلام من التقاء العينين. ألا ترى أن التقاءهما في باب رددت أكثر ، والمهموس أخف من المجهور"(٢) .

كما أشار إلى ذلك ابن دريد في جمهرته(٣)

وفي إشارة الخليل : لولا بُحَّة في الحاء لكانت مُشبَهةً بالعين؛ فقد استطاع بما امتلك من عبقريةٍ وحسٍّ مُرهَف في تذوُّق الموسيقَى ،أن يُحدِدْ مخارِج الأصوات وملاحَظَة الفرق بين صَوتيَ العين والحاء من حَيث الاحتكاك، رغم أنَّه لمْ تَكُن لديهِم الأجهزة والتقنِيات الُمختَصَّة بالأصوات وذبذباتها وأقيسَتِها الموجودة في عصرِنا الحديث وهو بذلك لمْ يختلف مع المحدثين في تحديد طبيعة الحاء النُطقيَّة والفيزيائيَّة في شدِّةْ احتكاكها إذْ أنَّهم توصَّلوا في دِرَاساتهم إلى أن

---

(١) العين : ج١ –ص٥٧

(٢) الكتاب ج٤ –ص٤٥٠

(٣) ج١ –ص٤٧ :قال الخليل: لولا بُحّة في الحاء لأَشْبَهَت العينَ فلذلك لم يأتلفا في كلمة واحد وكذلك الهاء ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكلٍّ واحدة منهما معنى على حِدَة نحو قولهم: حيَّهَل وقول الآخر: حيهاؤه وحَيّهلاً. فحي كلمة معناها: هَلُمَّ وهَلاً: حثيثا (وفي الحديث: فحيهَلا بعُمَر) وقال الخليل: سمعنا كلمة شَنْعَاء (الهعخع) فأنكرنا تأليفها. سئل أعرابي عن نَاقَتَه فقال: تركتُها تَرْعَى الهُعْخع فسألنا الثّقات من علمائهم فأنكروا ذلك وقالوا: نعرف الخُعْخُع فهذا أقرب إلى التأليف.

"الاحتكاك الذي يُصاحِبْ صوت العين يكون أضعف من الاحتكاك الذي يصاحب صوت الحاء، لِذا وصف *jakobson* صوت العيْن بأنه صوت ضعيف مقابل صوتُ الحاء الذي يكون قوياً وعلل ذلك ؛بأن كمية كبيرة من الهواء المستعمل في نُطق العين يُبدِّد في إِحداث ظاهرة الجهر"(١) وذلك كما ذكر البريسم بأنَّ موضع نطق العين والحاء واحد ،ولكن الاختلاف بينهما في تبدد الهواء مع الجهر وبقائه مع الهمس مما أثَّر على ضُعف الاحتكاك مع العين وقوَّته مع الحاء، وبذلك لاحظ الخليل الفرق بين الحاء والعين من حيث الاحتكاك فالحاء أكثر احتكاكاً من العين.

إنَّ ما ذهب إليه الخليل عين الصواب ،فالمعاجم وما تناولته من آلاف المفردات والألفاظ فإننا لا نكاد نجدُ فيها ما يخالف قول الخليل وابن جني فيما ذهبا إليه، فأبواب الحاء مع العين مُهملة ، وكذلك أبواب الحاء مع الهاء مهملة ، وما ذكر فيها من بعض الألفاظ الشاذة منها ما ليس عربياً ،ومنها ما هو حكايةَ أصوات ، ومنها ما تكون أحرفَه زائدة ليست جميعها أصول كما ذكر الخليل ، فهذا ابن عباد يقول:" قال الخارزنجي : قد وجدناهما مؤتلفتين، اثْعَنْجَحَ الماءُ بمعنى اثعَنْجَر،

وأنشد: وسَحَّ سَحاً ماؤه فاثعنجحا.

وذكر أيضاً: جَحْلَنْجَع، قال: وتبرَّأ مَن حكاه من معرفته"(٢) . عندما احتج الخارزنجي بهذه الألفاظ التي ائتلفت فيها العين والحاء ،عاد وبرَّأ نفسه ممن حكاه مما يدل أنَّه لا يُقرُّ بصحَّتِها ،ولم يسمَعُها عن عربيٍ أصيل ،وأما عن ائتلافها فهي وإن حكاها عربِيٌّ أصيل لا يحسن النطق بها ؛ لثِقَلِها على اللسان وقُبحِ النُطق بها ،وعدم تقَبُّلِ السمعِ لهَا.

وذكر ابن الجزري " لم يتألَّف في كلام العرب عين وحاء، في كلمة أصليتان، لا تجد

---

(١) علم الأصوات العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة : لقاسم البريسم، ص ١٢٣.

(٢) المحيط في اللغة – ص١

إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء، ولذلك قال بعض العرب في معهم: محم، فأبدل من العين حاء، لقرب الحاء في الصفة، ولأن مخرجهما واحد، ولبُعد الهاء في الصفة من العين مع خفاء الهاء، فلما أبدل من العين حاء أُدغمت الهاء التي بعدها فيها، على إدغام الثاني في الأول"(١) ،وكانت العلَّة في ذلك عنده ؛ هي بحَّة الحاء وشبهها بصوت العين .

وهذا الزَّبيدي يذكر لنا في باب الحاء ما قاله الخليل في نفيه ائتلافهما بدونِ فصل لصعوبةِ ذلك وثقله ، وكذلك فصَّل لنا قولهم في هَيهَاة و حَيْهَلة فقال:" وإِنَّمَا جَمَعَها من كلمتينِ (حيَّ، كلمةٌ على حِدة وَمَعْنَاهُ هلمَّ، وَهل، حِثّيثَى، فجَعَلهما كلمة وَاحِدَة) .

وكذلك مَا جَاءَ فِي الحَدِيث: (إذا ذُكِر الصّالحون فحَيَّهَلاً بعُمَرَ) : أَي فَأْتِ بذِكْرِ عُمَرَ. قَالَ: وَقَالَ بعضُ النّاس: الحَيْهَلَة: شَجَرَةٌ. قَالَ: وسَأَلْنا أَبا خَيْرَة وأَبا الدُّقَيشِ وعَدَّةً من الأَعرابِ عَن ذالك، فَلم نَجِدْ لَهُ أَصلاً ثَابتا نَطَق بِهِ الشُّعراءُ أَو رِوَايَة مَنسوبةً مَعروفةً، فَعلمنَا أَنها كلمةٌ مولَّدَةٌ وُضِعَت للمُعاياةِ .قال: و كَذَا فِي (التّهذيب) و (اللِّسان) "(٢).

فهم هنا من خلال ما جُمع لهم من كلام العرب ومن خِلال ما صنعوا من معاجم لم يختلفوا مع الخليل فيما ذهب إليه من عدم ائتلاف العين والحاء والعين والهاء ،والمواد التي ائتلفت الحاء والهاء فيها لا يُحتجُّ بها على ما أقرَّه الخليل، وأما ما ذكره صاحب القاموس في فصل الحاء (الحَيْهِ، بكسر الهاءِ: زَجْرٌ لِلضَّأْنِ. وحَيْه، بسكون الهاءِ: زَجْرٌ للحِمارِ) فحَيْه هنا حكاية أصوات وحكاية الأصوات لا يُحْتَجُّ بها في بناءٍ أو قاعدة ،وهي تتألَّف من حرفين الهاء والحاء والياء حرف لين ،واللُّغة لا تُحاكَم في ضوءِ الألفاظِ الثُنائيَّة ، ولا يُعوَّل عليها أبدا على خِلاف ما ذهب إليه الخليل .

(١) التمهيد في علم التجويد – ص١١٧

(٢) تاج العروس ج٦ -٢٩٢

أما ما ذُكر في قوله تعالى [فَسَبِّحْهُ وَأَدْبارَ السُّجُودِ] [٣] غافر (٥٥) :الهاء هنا زائدة وليس ثَمَّة ثُقل في الكلمة فالحاء ساكِنة والهاء مضمومة وهي ضمير غائب وحرف زائد فقد جاءت الكلمة هنا خلاف القاعدة التي ذهب إليها الخليل وهو أنْ تكون من أصل الكلمة .كما فصَّل لنا ذلك صاحب التحرير والتنوير حيث قال: : "و﴿وَسَبِّحْهُ ﴾ [١] الْمُشْتَمِلُ عَلَى حَاءٍ وَهِيَ مِنْ وَسَطِ الْحَلْقِ وَهَاءٍ وَهِيَ مَنْ أَقْصَاهُ إِلَّا أَنَّ الْأُولَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةَ مُتَحَرِّكَةٌ وَهُمَا مُتَقَارِبَا الْمَخْرَجِ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ"[٢] وَمُثِّلَ لَهُ بِقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

"كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى ... مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي [٣]

فَإِنَّ كَلِمَةَ (أَمْدَحْهُ) لَا تُعَدُّ مُتَنَافِرَةَ الْحُرُوفِ عَلَى أَنَّ تَكْرِيرَهَا أَحْدَثَ عَلَيْهَا ثِقْلًا مَا فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى الْعُلَا ؛ الْمَجْعُولِ مِثَالًا لِلتَّنَافُرِ فَإِنَّ تَنَافُرَ حُرُوفِهِ انْجَرَّ إِلَيْهِ مِنْ تَعَاقُبِ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ: السِّينِ وَالشِّينِ وَالزَّايِ، وَلَوْلَا الْفَصْلُ بَيْنَ السِّينِ وَالشِّينِ بِالتَّاءِ لَكَانَ أَشَدَّ تَنَافُرًا." [٤] ، أما من ذهب إلى جواز ائتلاف حروف الحلق وانه لا تنافر بسبب تقارب المخارج واحتج بقوله تعالى (ألم أعهد اليكم) !

نعم فليس في هذه الكلمة تنافُر فهي من أفصَح لسان من التنزيل الحكيم الُمنَزَّه عن كُلِّ نقصٍ وعيب ،فالهمزة زائدة والعين من وسط الحلق والهاء من أقصى الحلق فانْتِقَالَ النُّطْقِ فِي مَخْرَجِ الْعَيْنِ مِنْ وَسَطِ الحَلْقِ إلى مَخْرَجِ الْهَاءِ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ خَفَّفَ النُّطْقَ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ الِانْتِقَالُ

---

[٣] سورة غافر ، الآية : ٥٥ .

(١) سورة الإنسان ، الآية : ٢٦ .

(٢) التحرير والتنوير ج٢٣ ص:٤٦

[٣] القائل أبو تمام ، وَهُوَ من قصيدة من الطَّوِيل يمدح بهَا أَبَا الْغَيْث مُوسَى بن إِبْرَاهِيم وَيعْتَذر إِلَيْهِ وأولها (شهدتُ لقد أقْوتْ مَعالمكم بَعدِي ... ومُحت كَمَا محتْ وشائعُ مِنْ بُرد). ديوان ابي تمام ج١ ص٢٩٠ .

[٤] التحرير والتنوير ج٢٣ ص ٤٦ .

مِنْ سُكُونٍ إلى حَرَكَةٍ زَادَ ذَلِكَ خِفَّةً. ،وأشار صاحب التنوير في موضع اخر: " ..وَلِأَنَّ حُسْنَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى بِحَيْثُ لَا يَخْلُفُهُ فِيهَا غَيْرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى مُرَاعَاةِ خِفَّةِ لَفْظِهِ ،فَقَدِ اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الْأَدَبِ عَلَى أَنَّ وُقُوعَ اللَّفْظِ الْمُتَنَافِرِ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لَا يُزِيلُ عَنْهُ وَصْفَ الْفَصَاحَةِ"..[١] .

١- أحرف أقصى اللسان .

مثل ما ذكَرَه الخليل وصرَّح به في عدم ائتلاف الحاء والهاء والعين والخاء ؛ لقرب مخارجها ، أشار أيضا بعدم ائتلاف الكاف والقاف والكاف والجيم وما جاء مِنها في كلمةٍ واحدة ، ونفى بأن تكون عَرَبِيَّة فهي أعجمية أو مُعَرَّبَة من أصلٍ أعجَمِي .

حرف القاف والكاف :

قال الخليلُ : "القافُ والكافُ لا يَجْتَمِعانِ في كلمةٍ واحدةٍ إلاّ أنْ تكونَ الكلمةُ مَعَرَّبةً من كلام العَجَم وكذلكَ الجيمُ مع القاف لا يأتَلِفُ إلاّ بفَصْلٍ لازِمٍ . وغيرُ هذه الكلماتِ المعربة وهي الجُوالِقُ والقَبجُ لَيْسَتا بعربيةٍ مَحْضةٍ ولا فارسيةٍ"[٢]

الكاف والقاف مِن حُروف أقصَى الحَنَك في أعلَى الحَلق ، وقد ذكرت في أول المبحث مخرجها عند الخليل ،أما القاف: كما ذكر ابن الجزري فتَخرُج مِنْ أوَّل مخارج الفَم مِن جِهةِ الحَلْق، من أقصى اللسان، وما فوقه من الحَنَكِ الأعلى، وهي مجهورة شديدة مُسْتَعليَّة مُقلقلة منفتحة، وهي قريبة من مخرج الكاف، والكاف بَعد القاف مِمَّا يلي الفَم، وهي مهمُوسَة شديدة مُنفَتِحة مستفِلة .

(١) التحرير والتنوير ج١-ص١١٣

(٢) العين ج٥-ص:٦

وقال الأزهري ــت ٣٧٠ــ: " الْقَافُ وَالْكَافُ لهَوِيَّتان. وَقَالَ أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: تأْليفهما مَعْقُومٌ فِي بناءِ الْعَرَبِيَّةِ لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا إِلَّا أَن تجيءَ كَلِمَةٌ مِنْ كَلَامِ الْعَجَمِ معرَّبة، وَالْقَافُ أَحد الْحُرُوفِ الْمَجْهُورَةِ، وَمَخْرَجُ الْجِيمِ وَالْقَافِ وَالْكَافِ بَيْنَ عَكَدة اللِّسَانِ وَبَيْنَ اللَّهاة فِي أَقصى الْفَمِ..." [1] .

ومن خلال اطِّلاعي على كتُب اللُّغة والمعاجم اللُّغوية فيما ذكر في ائتلاف الكاف والقاف والجيم والكاف في كلمة واحدة ؛ فقد أجمع أهل اللغة على عدم ائتلافها ، وإن ائتلفت في كلمة واحدة فالقول بعجمتها وأنها ليست بعربية .

ولا ننكر أنَّ لكل لغة ما يميزها عن غيرها فما يناسب لغتنا من ألفاظ ومفردات قد لا يتناسب ويتماشى مع غيرها من تناسب وتناسق بين ألفاظها ،ويبدو ذلك جلياً من خلال ما حَوَتْهُ معاجمنا من تراث لغوي وألفاظ عربية ذكروها ،وغير عربية أشاروا إلى عجمتها ،فهذا ابن دريد ،ــت ٣٢١ــ يقول :"وَأما جنس حُرُوف أَقْصَى الْفَم من أَسْفَل اللِّسَان، فَهِيَ الْقَاف وَالْكَاف ثمَّ الْجِيم ثمَّ الشين،

فَلذَلِك لم تأتلف الْكَاف وَالْقَاف فِي كلمة وَاحِدَة إِلَّا بحواجز: لَيْسَ فِي كَلَامهم قك وَلَا كق"[2] وكذلك ذكر في مادة (ق ك ك)أهملت الْقَاف وَالْكَاف فِي الْوُجُوه كلهَا.

أما ابن سيده في المحكم ذكر لنا ألفاظاً اجتمعت فيها القاف والكاف والجيم والقاف وهي كما أشار إليها معربة ليست بعربية محضة (الكوسق – الجوسق – جلق – جنق –)[3] وهذا الزبيدي– ت١٢٠٥– أيضاً في التاج أشار إلى قول الخليل ولكنه أتى لنا بألفاظ تجتمع فيها الكاف والقاف"(فصل الْكَاف مَعَ الْقَاف) أهمله المِصَنّف، كالجوهري والصاغاني قَالَ

(١) تهذيب اللغة ج٨–ص٢٠٣

(٢) جمهرة اللغة ج١–ص٤٩ – ص ١٦٤

(٣) لمحكم والمحيط الاعظم ج٦–ص١٤٦ ،كذلك وردت في اللسان ج١٠–ص٣٢٦

اللَّيْث: أُهْمِلَت الْكَاف وَالْقَاف و وجوهما مَعَ سَائِر الْحُرُوف وَقَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَن تأليف الْقَاف وَالْكَاف معقوم فِي بِنَاء الْعَرَبيَّة لقرب مخرجيهما إِلَّا أَن تَجيء كلمة من كَلَام الْعَجم معرَّبة قُلت: وَقد جَاءَت أحرف فِي ذَلِك تذكرهما، وهي: (كذنق –كربق –كوسق)"[1] فهو يرى هنا انها مخالفة لما ذهب إليه الخليل وهي خلاف ذلك فهي ليست عربية محضة بل معربة ،ويؤكد لنا ذلك ماذكره ابن جني –ت ٣٩٢- فقد نَفَى البتَّة أنْ تتجاور الكاف والقاف في كلمة واحدة فيقول : "ويتلو حروف الحلق حروف أقصى اللسان، وهي القاف، والكاف، والجيم، وهذه لا تتجاور البتة، لا تجد في الكلام نحو "قج" ولا "جق" ولا "كج" ولا "جك" ولا "قك" ولا "كق"[2] ."

وقد يقول قائلٌ قد ذُكر في القران كلمات ائتلفت فيها القاف والكاف نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [3] و﴿خَلَقَكُمْ﴾ [4]و ﴿رَزَقَكُمْ﴾ [5]و ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ [6] و ﴿سَبَقَكُم﴾ [7] و﴿خَلَقَكَ﴾ [8] و ﴿نَّرْزُقُكَ﴾ [9] ؛وذلك عند من ينظر إلى هذه الكلمات على أنها عبارة عن كلمة واحدة ،نعم ائتلفت القاف والكاف هنا ولم يكن هناك تنافُر ولا ثِقل ؛ فهي لم تأت في كلمة واحدة، بل هي جملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول، فخلق فعل وكم ضمير مستقل وكلمة مستقلة عن كم ، خلق فعل ماض مبني على الفتح ،

(١) تاج العروس ج٢٦-ص٣٤٦
(٢) سر صناعة الإعراب ج٢-ص٤٢٩
(٣) سورة المرسلات ، الآية : ٢٠ .
(٤) سورة الروم الآية : ٤٠ .
(٥) سورة الروم ، الآية : ٤٠ .
(٦) سورة الزمر ، الآية : ٥ .
(٧) سورة العنكبوت ، الآية : ٢٨ .
(٨) سورة الكهف ، الآية : ٣٧ .
(٩) سورة طه ، الآية : ١٣٢ .

والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ،والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، ؛ والخليل قَصَد بقوله: في كلمة واحدة جذر الكلمة العربية، فخلقُكُم ،كلمةٌ أصلها خلق ،فلا يحتج بها أبداً؛ لأنها لم تأت في كلمة واحدة ، وكذلك الحال مع رزق وسبق وما شابهها .

ولا أرى أن هناك اختلافاً بين العلماء في مسألة تنافر الحروف ؛ فالسبب الأول في عدم تجاور تلك الحروف ؛هو ما يحصل من ثقل في عضلة اللسان وتعسُّرٍ أثناء النطق بالحرفينِ المتجاوِرينِ مخرجا في كلمة من الكلمات .

وثانياً: مراعاة أمن اللبس وموافقة الذوق العربي، ومما يدُلُّ على أنَّه من أهم خصائص العربية ، هو حرصها أن يكون نسج كلماتها متباعدة المخارج ،كما أشار إلى ذلك الدكتور تمام حسان بقوله : "من الواضح أن النظام اللُّغوي والاستعمال السياقي يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين ، او بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل " [(١)].

فإذا أردنا أن نعبِّر عن جميع ذلك بعبارةٍ شاملةٍ قلنا: إنَّ الأساسَ الذي يتحكَّمُ في تحقُقِ الظواهر السياقية إنَّما هو كراهية التقاء صوتين أو مبنيَيْن يتنافى التقاؤهما مع الخفة وسهولة النطق وأمن اللبس أو مع الذوق الصياغي للفصحى، لذلك نجد أن أحسن كلام العرب تأليفًا يكمُن في الحروف المتباعدة في المخرج ، ثم يأخذ بالتدرج نحو القِلَّة فيما تجاورت فيه المخارج ، إلى أن نجد انعداماً تامًّا لكلامٍ مؤلَّفٍ من عين تتلوها حاء أو عكسها ،أو هاء تتلوها حاء أو عكسها ، وهذا يعود إلي درجة التقارُبِ وعُمْقِه بين هذه الحروف ،فهذا كمال بشر يرى أنَّ هناك صفات صوتيَّة وصرفيَّة ودلاليَّة جديرة أنْ تجعل الكلمة مستساغة وأكثر قبولاً ،"فالصفات الصوتية، مثل الجمع بين أصوات أقصى جهاز النطق (الحنجرة وأقصى الحنك) يُمَثِّل صعوبة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٦٤

ظاهرة، كالجمع بين العين والهاء، أو العين والخاء" [1] .

والخليل – بعد أن قام باستقراءِ كلام العرب – وجد أنَّ هذه الحروف لا تجتمع إلاَّ في مواضع قليلة ، فنبَّه على المستعمَلِ منه والمهْمَل ، وجاء من بعدِه العُلماءُ لِيَتَوسَّعُوا في هذه القضية ويَقِفوا على شيء من أسرارها ، فهذا العلامة ابن جني [1]يتناولها بالشرح والتحليل ، ويُبيِّن أنَّ أحسن الكلام تأليفًا ، هو ما تباعدت فيه مخارج حروفه ، وجَعَلهُ القياس في كلام العرب ، فإذا تجشموا استعمال حرفين متجاورين في المخرج بدئوا بالأقوى ؛ ميلاً نحو الخفَّةِ ومُسايرة للذوق، فليس كل صوت صالحاً لأن يُجاور أيُّ صوت في السلسلة الكلامية، فمَخرَجُ الصَوْتِ وصِفَتِه هما اللذان يتحكمان في ائتلاف الحروف وفصاحة الكلمة ودَرَجَةِ وضُوحها للسمع ؛ إذ يتأثر الصوت بالأصوات السابقة واللاحقة له ؛ لذلك نجد بعض قبائل العرب لا تستحسن اجتماع حرفين من حروف الحلق في كلامها ، وتحاولُ – جاهدةً – أن تَلزَم طريقًا سهلاً يضمن الخفَّة في الكلام ، ويُبْعدُهم عن الكُلفَةِ والثُّقل ؛ فلمَّا أرادَ بنو تميم إسكان العين من "معهم" استكرهوا أن يقولوا "معهم" فأبدلوا الحرفين حاءين، وأدغموا الأولى في الآخرة ، فقالوا "محم" فكان ذلك أسهل عليهم من اللفظ بالحرفين المقتربين .

ولا نَستَغرِب أن يكون في تَباعُد حروف الكلام المؤلَّف كمالاً في الفصاحة ، ومَضرباً للكلام البليغ ؛ فالذوق وكَثرَة الاستعمال يُحَتِّمان ذلك ، أمَّا بالنسبة للقاف والجيم ، فهما تاليتان في المخرج لحروفِ الحلق ، إذ إنَّهما يخرجان من أقصى اللِّسان ، فَحُكمَهما في التأليف حكم حروف الحلق ، لا تَجتَمِع في كلمة ؛ والسبب في ذلك –كما قُلنا سابقا – هو الثُّقل والكُلفة عَكس سجيَّة العرب التي تَميل نحو الخِفَّة والسهولة في كلامها ، وتحقيقا لهذه الغاية فقد نسجت العربية كلماتها من أصوات متباعدة المخارج إلى الحد الذي لا يُسبِّب ثُقلاً لأعضاء

---

(١) دراسات في علم اللغة ص٢٤٣

[1] بتصرف من سر الصناعة ج٢ –ص٤٢٩

النطق ؛ فيتمكن المرء من نطق الكلمات بسهولة ويُسر ،دون أن يثقل على اللسان النطق بها ،فَتُباعِد بين الحروف لتُؤمِّن النُطْق بها خالية من الثقل ، والدِّقة في منهج علماء اللغة قديماً وسلامةِ منطِقَهُم حتَّمَت علَينا الوقوفُ عَلَى بَعضِ الألفاظ الَّتي اجتَمعت فِيها الحروفُ المتقاربِةَ المخارِجِ ، ومحاولة تفسير هذه الظاهِرة ،واتضح لنا من خلال ذلك وما ذكَرتُ و أوردتُ من ألفاظٍ وأمثلة وأقوال أهل اللغة ، أبرزُ الأسباب التي أدَّت إلى قِلَّة التأليف في الحروفِ المتَجاورة ،وكثرة استعمال الحروف المتباعدة منها ،ولا فرق بين حروف الحلق وحروف أقصى اللسان أو طرفه في التأليف إلا بِقَدر ما يَضمن الخِفَّة ، وتحْكُمُه درجات الثُقل ؛ فلو رحنا نقيس ذلك على حروف الحيِّز الواحد لوجَدنَاها مختلِفة أيضًا في الائتلاف من عدمِه، فالعَيْن إذا تَلَتْها الهاء يقبله الذوق ويميل بطبعه نحو الخِفَّة ففيه خروجٌ من ثقيل إلى خفيف ، ولا بأس من ورود بعض الألفاظ – على قلِّتها – كالعهد والعهن ،والخاء اذا تلتها العين بشرط عدم تجاورهما لا خلل في فصاحتها ،ولا ثقل في نطقها ، وغيرها ، إذ الأُسس التي تَتَحَكَّم في تحقيق الظواهر السياقية للكلام العربي لا يتحتَّم أن تنبني جميعًا على ثقل العملية النطقية بالضرورة، وإنما تنبني كذلك على مراعاة أمن اللبس كما رأينا، وعلى الاعتبارات الذوقيَّة في صياغة السياق العربي .

المبحث الثاني : الإبدال الصوتي

من الظواهر اللُّغوية الَّتي تُفَسَّر بأنَّها من أدلَّة التطُّور اللُّغوي ،والَّتي كانت مِنَ الأسباب القَويَّة في إثراء اللغة ؛هو الإبدال الصوتي،كما أنَّ دِراسة اللغة تبدأ بدِراسة أَصواتها، والدور الذي تَلعَبُه هذه الأصوات في نظام التواصل؛ فالإبدال ظاهرة صوتيَّة وَرَدَت في اللُّغَة العربيَّة المشتركة بِشَكْلٍ لا يُنْكَر، وقد مثَّلت مستويات من التطوّر التي مرَّت بها؛ ذلك أنَّ اللغة تميل في تطورها نحو السهولة والتيسير فتحاول التخلُّص من الأصوات العسيرة النُّطق، وتستبدلها بأصواتٍ أخرى لا تتطلب جُهداً عضلياً كبيراً، فجاءت هذه الدراسة ؛ لتُوضِّح بعض الظواهر الصوتيَّة الوظائفيَّة في اللغة العربية،من ثمَّ كان الإبدال عاملاً فعَّالاً من عوامل نموَّ اللُّغة. وهو يَعرِض لكثيرٍ من الأصوات اللُّغوية، الصامِتَة منها والصائِتَة، ولا تَكَادُ تَخْلُو منه لُغَة من اللُّغات.

والرأي ذاته أدلَى به ربحي كمال ،فهو يرى" أنَّ الإبدال ضربٌ من التطوُّر الصوتي الذي خَضَعت له اللغة العربية، استمَرَّ استِمراراً طبيعياً في الجاهلية بتأثِير أسواقَ العرب، وفي الإسلام بفضل القرآن الكريم الذي حَفِظ لُغَتَنا العرَبِيَّة ووحَّد لهَجَاتها ، وعن هذا التطوّر نشأت ألفاظ متشابهة في المبنى وفي المعنى[١] "، ويُضيف في موضع آخر حديثاً يُبَيِّن أنَّ السبب في كثير من ظواهر هذا الإبدال، يرجع إلى اختلاف القبائل في النطق بأصواتِ الكلمة، فمادة "كشط" كانت تنطقها قريش بالكاف، على حين أن أسداً و تميماً كانت تَنْطِقُها بالقاف "قشط".

والإبدال الصوتي يندرج تحت معنى الإبدال اللُّغَوي .

فالإبدال في الاصطلاح :إبدال حرف من الآخر مطلقاً . أمَّا الإبدال الصوتي عند أهل اللُّغة فلَه آراء واتجاهات ،فهذا ابن فارس يَذكُر لنا مَعْنَى الإبدال :"ومن سُنَنِ العرب إبدالُ الحروف وإقامَة بَعْضُها مَقام بعض، ويقولون "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس رِفلٌ. ورِفنٌ" وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء. فأمّا ما جاء في كتاب الله جل ثناؤه فقوله سبحانه وتعالى:

(١) الإبدال في ضوء اللغات السامية، ص٩٩-١٠٢

﴿ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾ [1] فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: "فلقُ الصبح. وفَرَقه"[2].

ويرى أبو الطيب اللُّغوي أنَّ الإبدال اختلاف لُغاتٍ حيث يقول: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتَعَمَّد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفقةٍ تتقارَبُ اللفظتان في لُغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرفٍ واحد.

قال: والدليلُ على ذلك أن قبيلةً واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة ولا بالصادِ مرَّة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميماً والهمزة المصدَّرةِ عيناً كقولهم في نحو أنَّ عَنَّ، ولا تشترِكُ العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون." انتهى[3].

ومنهم من يرى أنَّه مطَّرِد في جميع الحروف ! قال أبو حيَّان في شرح التسهيل:" قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ: قلَّما تَجِدُ حرفاً إلاَّ وقد جاء فيه البدل ولَو نادرا"[4].

وقال أبو عبيد في الغريب المصنف: باب المبدل من الحروف –"مدهته أمدهه مدهاً يعني ومَدَحْته ، واسْتَأْدَيْتُ عليه مثل اسْتَعْدَيْتُ، والأَيْم ،و الأيْن : الحيَّة ، وطانَهُ الله على الخير وطآمه يعني جَبَلَه ، وفناء الدار ، وثِناء الدار بمعنى ، وجَدَث وجَدَف للقبر ، و المغافِير والمغاثير، وجَذَوْتُ وجَثَوْتُ، والجذْوُ أن تقوم على أطراف الأصابع ،ومَرَث فلان الخبزَ في الماء ومَرَدَه ،ونبض العرقونَبَذ ، وقد تَرَيَّع السرابُ وتَرَيَّه، إذا جاء ، وذَهب وهَرَت الثَّوب وهرَدَه إذا خَرّقه ، وهو الغَرِين و الغِرْيَل يعني ما في أسفل الحوض من الثقل وما بقى في اسفل القارورة ،

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٦٣ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة – ص١٥٤

(٣) الإبدال ج١ ص٦٩

(٤) المصدر نفسه

وهو شَثْن الأصابع وشَثْل ، وكَبْنُ الدَّلْو وكبْلُها يعني شَفَتها" [1].

هذا ما ذكره بعض العلماء حول معنى الإبدال الصوتي ، أما ما يختص بإبدال الحروف ما تقارب منها مخرجاً وما تباعد ؛ فهي تشكل خلافاً عند بعض العلماء ! فمنهم من لا يشترط تقارب الأصوات المبدلة من بعضها البعض ، والأكثر يرى لِكَي تُعَدُّ الكلمتان من الإبدال لابد من تقارب الصوتين، أي: وجود علاقة صوتية بينهما تسوِّغ إبدال احدهما من الآخر، كقول الأصمعي: "النغر و المغر. الميم بدل من النون لمقاربتها في المخرج"[2] .

وقد أشار إلى ذلك نصاً أبو علي الفارسي في قوله: "القلب في الحروف إنَّما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها"[3] .

وكذلك تلميذه ابن جني يرى أن الإبدال لا يقع إلا في الأصوات المتقاربة المخارج[4].

وقال ابن سيده: "ما لم يتقارب مخرجاه البتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق"[5].

وعلَّلَ بإيجاز الأزهري حدوث الإبدال في لغات العرب بقوله: "إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات"[6] .

---

(١) الغريب المصنف :ج٣- ٦٥٤-٦٥٥

(٢) النوادر لأبي زيد٢٩١

(٣) سر صناعة الإعراب ١٨٠/١

(٤) الخصائص ١٤٩/٢-١٥٢.

(٥) المخصص٢٧٤/١٣.

(٦) تهذيب اللغة١٠/٦.

ومنهم من يرى إمكانية حدوث الإبدال في جميع أصوات العربية سواء فيما تقارب منها مخرجًا وصفة، أو ما تباعد.

فهذا أبو الطيب يرى أنَّ كل لفظين اختَلَفا في حرف واحد، واتَّفَقَا في سائر الحروف هو من باب الإبدال، وأن الإبدال بجميع صوره لا يقع إلا بين لُغَتَين مختلفتين، وقد وضح هذا بقوله: "ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقَارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يَختَلفا إلاَّ في حرفٍ واحد.

قال: والدليل على ذلك أنَّ قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة، وطورًا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة المصدَّرة عينًا، كقولهم في أنّ: عنّ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنَّما يقول هذا قوم، وذاك آخرون"[1] .

وكذا وقع الخلاف عند المعاصرين ، فهذا عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق) أشار بجواز الإبدال في جميع أصوات العربية سواء فيما تقارب منها مخرجًا وصفة، أو ما تباعد[2].

ومنهم من قال بوجوب التقارب بين الصوتين، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول: "حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرت على أنَّها من الإبدال حينًا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر، لا نشكُّ لحظة في أنَّها جميعًا نتيجة التطور الصوتي ... غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه. ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا في كل تطور صوتي" [3]

ومن خلال هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين فيما اختلفوا فيه ؛ يتضح جواز وقوع

(١) المزهر في علوم اللغة ج١–ص٣٦١.

(٢) الاشتقاق لعبدالله أمين ص٣٦١.

(٣) من أسرار اللغة٧٥. الإبدال لأبي الطيب (مقدمة المحقق) ١/٩، ودراسات في فقه اللغة٢١٧–٢١٩.

الإبدال بين صوتين مُختلفين ويُسْتحسَن فيه قربهما من بعضهما البعض .

أما الكُليَّة المتعلقِّة بالإبدال بين السين والصاد فقد جاءت في عبارتين متقاربتين ، يقول الخليل [1] :

٢- ولا تجُوز السِّينُ في الكلمة التي جاءت القافُ فيها قبل الصَّاد إلاَّ أن تكون الكلمة سينيَّةً لا لغَة فيها للصَّادِ".

٣- وجاء في باب العين والقاف والصاد ،

"كلُّ صادٍ قبلَ القافِ إن شِئتَ جَعَلْتَها سينا لا تُبالي مُتَّصِلة كانت بالقافِ أو مُنْفَصِلَة بعد أن تكُونا في كَلِمَة واحدة إلاَّ أنَّ الصَّادَ في بعض الأحيان أحسن والسِّينُ في مَواطِنَ أخرى أَجْوَدَ"[2] .

ما هي أحرف الصفير ؟و ما معنى الصفير ؟

وأحرف الصفير السين والصاد والزاي .

ومعنى الصَّفِير : هو اللَّفظ الذي يَخرُج بِقُوَّة مع الريح من طَرَفِ اللسان أبداً مما بين الثنايا يُسمَع لها حِسَّاً ظاهراً في السمع [3].

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى سبب تسميتها بالصفير فقال : "الصَّفير هي الصفة التي تُميِّز الزاي والسين والصاد ،وذلك لأن مَجرَى هذه الحروف يَضيقُ جِداً عند مخرجها فَتُحدِث عند النُطقِ بِها صَفيراً عاليًا لا يُشرِكُها في نِسبة عُلوِّ هذا الصوت غيرها مِن الأصوات"[4] ،

---

(١) العين : ج١ص١٢٨"

(٢) العين ج١ ص ١٢٩

(٣) تنبيه الغافلين وارشاد الجاهلين ج١- ص٩١-٩٢

(٤) الاصوات اللغوية ص٧٤

وتخرج أحرف الصفير من مخرج واحد: وهو (مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا) [1] ، وكما تتقارب في المخرج تتقارب في الصفات ،فصفاتها على النحو الآتي:

تخرج السين من المخرج التاسع من مخارج الفم وهي حرف مَهموس رِخو مُستَفِل مُنفَتِح مُصمَت صفيري ضعيف مُرَقَّقْ ، فصِفات السين :الهَمس ،والرَّخاوة .و الإِستَفال ، والإِنفتاح ، والإصمات ،والصفير وصفات الصاد :الهمس ،والرخاوة ،والإستعلاء، والإطباق، والإصمات ،والصفير، يلاحظ هنا أن السين والصاد تَتَقارب في المخرج ،وكذلك تَتَشابه في الصفات ،فهي تَتَفِق في الهَمس والرَخاوة والإصمات والصفير ،ولكنَّها تختلف في الإطباق والاستعلاء ، فَحَرْف الصاد مُطبَق مُستعلٍ ،وحرف السين مُنفَتِح مُنخَفِض ؛لذلك جاز قَلبُ السين صاداً عندما تأتي قبل القَاف ؛لأنَّ القاف حرف مستعل ،والسين حرف منخفض فَأَتَوْا بأَقرَب الحروف مخرجاً من السين وهي الصاد؛ فهي ضارعت الاستعلاء والإطباق الموجودين في القاف ؛ويعتبر ذلك نوع من التجانُس الصوتي وتقريبُ الأصواتِ بعضها من بعض، فورُودها بَدلاً من السين هو الأنسب في نُطقِها مع القاف ومُلائَمتها له، ومن الضرورة الاعتَنَاء بِهَذه القضيَّة ؛ وذلك خِشيةَ الالتباس وتَغيِيْر المعنى.

وإبدال السِّين صاداً هو ما أشار اليه الخليل في هذه القاعدتين ،أمَّا أوَّلها فهو يُشير إلى عَدَم جَواز السين مع القاف الَّتي بعدها صاداً ؛إلاَّ أن تكون القاف موجودةً في كلمةٍ واحدة هي والسين فقط ،أما القاعدة الثانية ، يُشير فيها إلى جواز إبدال السين صاداً والعكس شرط وجود القاف بعدها ،وهي تعتبر مُكَمِّلة للقاعدة الأولى ولكن بوجود الشرط الذي أشار اليه وهو ،أن تكون السين قبل الصاد التي بعد القاف، ولكن لم يحدد المواضع التي يجوز فيها إبدال كل منهما بالآخر ،وقد أشار أهل اللُّغة لِما أشار إليه الخليل وتناولوه بالتفصيل، حيث أجمعوا

(١) الكتاب ج٤ -٤٣٣

أن السين لا تُقلب صاداً إلا إذا أتى بعدها احد أحرف الاستعلاء العين أو الغين ،أو الخاء ،أو القاف ،أو الطاء ،وقد ذكر ذلك ابن جني والمبرد والرضي ، وأئمة القراءات، وما ذكره لنا ابن جني في سبب قلبها، فهو كما أشرت ؛" أماَّ قلب السين من "سُقت" صادا لأجل القاف فليست الصاد أختاً للقاف ولا مُجاورة لها كالكاف والجيم، ألا ترى أن القاف من أصل اللسان والصاد من صدره وأسلته، وإنما جَمَعَ بينهما ما فيهما من الاستعلاء، وهما على كل حال بائِنَتَان مُتَراخِيَتان"[1] .

وقال في موضع آخر :"وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبها صاداً، وذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ﴾[2] و يصاقون، و ﴿مَسَّ سَقَرَ ﴾[3] وصقر، ﴿وَسَخَّرَ ﴾[4] وصخر، ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ﴾[5] وأصبغ، "وسراط" وصراط، وقالوا في سقت صقت، وفي سويق صويق"[6] . وفي الجمهرة: "صبغت الشَّيْء أصبغه صبغاً والصبغ الإِسْم. وَقَالُوا: صبغه يصبغه ويصبغه. وكل شَيْء اصْطَبَغت بِهِ من أَدَم فَهُوَ صِبَاغ بالصَّاد وَالسِّين ، وأسبغ الله عَلَيْهِ النِّعْمَة وأصبغها"[7] .

ويقول المبرد : "هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها أجود ؛ وذاك لأنَّها الأصل، وإنّما تُقلَب للتقريب مما بعدها ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قُلِبَت معه ليكون تناولهما من وجه واحد. والحروف المستعلية : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،والخاء

(١) سر صناعة الإعراب ج٢ ص٤٣٢
(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٦ .
(٣) سورة القمر ، الآية : ٤٨ .
(٤) سورة الرعد ، الآية : ٢ .
(٥) سورة لقمان ، الآية : ٢٠
(٦) المصدر نفسه ج١ ص٢٢٣
(٧) الجمهرة ج١ص٣٤٨

، والغين ، والقاف"[1] ، فالمبرد هنا يرى أنه لا مانع من قلبها مع جواز بقائها وهو يتفق مع الخليل في ذلك .

أمَّا الأزهري في معاني القراءات فيُبِين لنا متى تُقلَب السين صاداً ،قال في كلمة "الصراط" وقال أبو حاتم "فيما أخبرنا عنه أبو بكر بن عثمان: قراءة العامة بالصاد، وعليها المصاحف. قال الأزهري: مَنْ قَرَأَ بالسين فهو الأصل؛ لأن العرب تقول: سرطتُ اللقمة سرطا، و: زَرَدتَهَا – زَرداً، أي: بلعتُها بلعًا.

وَمَنْ قَرَأَ بالصاد فلأن مخرج السين والصاد من طرف اللسان فيما بينه وبين الثنايا، والسين والصاد يتعاقبان في كل حرف فيه غين، أو قاف، أو طاء، أو خاء، فالطاء مثل: (بَسطة" و (بَصطة) ، ومثل: (مُسَيطر" و"مُصَيْطر) ، والخاء مثل: سلخ الجلد، وصلخه.

والغين مثل: مصدغة، ومسدغة.

والقاف مثل: الصقر، والسقر، و: صقع الديك، وسقع" [2] .

فالذي يتضح من رؤية أهل اللغة؛ جواز قلب السين صادا إذا جاء مع القاف في كلمة واحدة لا نبالي باتصالها بها أو لا ، ومطَّردٌ عند أهل اللغة والقراءات ،لكن بشرط؛ ان يأتي حرف الاستعلاء وما يخصنا هو حرف القاف فيكون بعد السين ولا تأتي السين بعد القاف كما أشار إلى ذلك الرضي في الشافية والسبب هو ؛ أنه يَثْقُل على الُمتَكَلِم الانحدار بالصوت من علو " فإن تَأخَّرت السين عن هذه الحروف لَمَ يَسُغ فيها من الإبدال ما ساغَ وهي متقدمة، لأنها إذا تأخرت كان المتكلم مُنحَدراً بالصوت من عالٍ، ولا يَثقُل ذلك ثُقْلَ التَصَعُّد من مُنْخَفِضٍ، فلا تقول في قِسْت: قِصْت، وهذه الحروف تجوِّز القَلب: مُتَصِلةً بالسين كانت

(١) المقتضب ٢٢٥/١

(٢) معاني القراءات للأزهري ج١ – ص١١١.

كصَقَر، أو منفصلة بحرف نحو صَلَخَ، أو بحرفين أو ثلاثة"[(١)] .

كما أشار إلى ذلك تلميذ الخليل سيبويه في باب قلب السين صادا: " تَقلِبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صقت، وصبقت" [(٢)] .وقد فصَّل لنا ذلك ابو محمد البطليوسي في كتابه الفرق بين الحروف الخمسة وأضاف شرطا آخر على هذه الشروط فذكر وقال[(٣)] : "مِنْ هذا الباب ما يَنْقاس ومنه ما هو موقوفٌ على السِّماع: كلُّ سينٍ وقعت بعدها عين أو غين أو خاء: أو قاف أو طاء جاز قلبها صادا مثل: يُساقون و يُصَاقون وصَقْر وسَقْر وصَخْر وسَخْر مصدر سخرت منه إذا هَزَأَت، فأما الحجارة فبالصَّاد لا غير.

قال: وشرطُ هذا الباب أن تكون السينُ مُتَقدِّمةً على هذه الحروف لا مُتَأخِّرة بعدها، وأن تكونَ هذه الحروفُ مُقارِبةً لها لا مُتباعدة عنها ، وأن تكون السين هي الأصلُ فإن كانت الصاد هي الأصل لم يُجُز قلبها سينا؛ لأنَّ الأضْعفَ يُقْلَب إلى الأقوى ولا يُقْلَب الأقوى إلى الأضْعَف وإنما قلبوها صادا مع هذه الحروف لأنَّها حروف مستعلية والسين حرف مستفل فثقل عليهم الاستعلاء بعد التسفُّل ؛ لما فيه من الكُلْفة فإذا تَقدَّم حرفُ الاستعلاء لم يُكْرَه وقوعُ السين بعدَه لأنه كالانْحِدار من العلو وذلك خفيفٌ لا كُلْفةَ فيه. قال: فهذا هو الذي يجوز القياسُ عليه وما عداه موقوفٌ على السِّماع، "ثم مثَّل لنا : أمثلة كثيرة منها: والصُّقع والسُّقع: النَّاحِية من الأرض وهما أيضا ما تحت الرَّكِيّة من نواحيها والأصْقَع والأسْقع: طائر كالعصفور وفي ريشه خضرة ورأسه أبيض و الصَّوْقعة و السَّوْقعة: وَقْبَةُ الثَّرِيد وخطيب مِصْقَع ومِسْقَع: بليغ وصَقَع الديك وسَقَع: ودليل مصدع ومِسْدَع: حاذق و تَصَيَّع الماء على وَجْه الأرض وتسيَّع: إذا اضطرب ورجل عَكِص وعَكِس: سيئ الخلق ورَصِعَت عينُ الرجل و رَسِعت إذا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ج٣- ص٢٣٠

(٢) الكتاب ج٤- ٤٧٩

(٣) الفرق بين الحروف الخمسة ص٧٠٩-٧١٠.

فَسدت و الرصغ والرُّسْغ: مُنْتَهى الكف عند المفصل ومنتهى القدم حين يتَّصل بالساق و صِماخ و سِماخ: ثقْب الأذُن والخِرْصَة والخِرْسَة: ما تُطْعمَه النُّفساء والصَّخْبَر والسَّخْبر: ضربٌ من الشجر وبَخَصْت عينه وبَخَسْتها: فقأتَها بإصبعك فأما بَخسته حقه فبالسين لا غير والصَّلْهب والسلهب: الطويل والصندوق

و السَّندوق وسيف صَقيل وَسقيل و الصَّمْلق من الأرض والسملق: ما لا ينبت شيئا وصنجة الميزان وسنْجَته والبُصاق والبُساق والبُزَاق معروف والوَهْص والوَهْس: شدة الوطء بالقَدَم وقد وهَصه ووَهَسه ويقال لامرأة من العرب حكيمة: ابنة الخص وابنة الخس وفرس صغل وسغل: سيئ الغذاء وشاة صالغ وسالغ هي في الشاء بمنزلة القَارِح من الدواب وصبغت الناقة بولدها وسبغت: أي رمتْ به ، وفي بطنه مغص و مغس ولصق ولسق ولزق ، و (جاء يضرب أصْدريه) وأسْدرَيْهِ وأزْدَرَيه وهما عِرقان في الصُّدغين: أي يلطم خديه والصَّراط والسراط و الزراط، والصقر من الطير والسقر والزَّقر ، والصَّلق والسَّلَق بالتحريك: المطمئن من الأرض والصلْق والسلْق بالسكون: مصدر صلقه بلسانه وسَلقَه، والصنَق والسَّنق بفتح النون: البيت المحصص، وثوب صَفيق وسَفيق وأصْفقت الباب وأسْفقته، والصَّرَق والسَّرَق: الحرير ورجل صقب وسقب وهو الممتلئ الجسمِ نعمة ، ويقال لكل جبل: صَدّ وصُدَّ وسد و سد ،والفرصة والفَرْسَة ريح الجدب، والصَّقَب والسَّقَب بفتح القاف القرب الصقب والسَّقْب بسكون القاف: الذَّكر من أولاد الإبل، والفِصْفَصة و الفِسْفِسة: القتَّ الرطب وشمَّصْتُ الدابة وشمستها: طردتُها فأما الشُّموس من الدواب فلا أعلمُه إلا بالسين.

من خلال ما ذكرت ،أضاف لنا البطليوسي شرطا اخر على سابقيه وهو أن تكون السين هي الأصل ، وذكر انه يكره الاستعلاء بعد التَسَفُّل وثُقل ذلك عليهم فالخليل عندما نَفَى أن تأتي الصاد في الكلمة التي السين فيها قبل القاف ؛ لأن الصاد حرفٌ مستعلٍ كالقاف ،والسين حرف منخفض مطبق ،فيثقل بذلك الاستعلاء من بعد الإستفال ،ثم ذكر إلا أن

تكون الكلمة سينية لا لغة فيها للصاد مما يؤكد لنا كُره ذلك وثُقله على السنتهم .وكذلك من الشروط التي أوردها البطليوسي : أن تكونَ هذه الحروفُ مُقارِبةً لها لا متباعدة عنها!

"وقد نَبَّهُوا في إبدال السين صادًا على أنَّه موقوف على السماع، فَكُلُّ سين وقعت بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز فيها إبدالها صادًا، مثل: يُساقون ويُصاقون، وصقر وسقر، وصخر وسخر: مصدر سخرت منه إذا هزأت، فأما الحجارة فبالصاد لا غير. "وِمَّما يَدُلُّ على أن هذه الأحرف لهجات مختلفة ما رواه اللحياني قال: قلت لأعرابيّ: أتَقُول مِثل حَنَك الغراب أو مثل حلَكه؟ فقال: لا أقول مثل حَلَكِه[1] !

وقال البَطَلْيَوْسي في شرح الفصيح: قال أبو بكر بن دريد ، قال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم: كيف تقولين؟ أشدُّ سوادًا مماذا؟

قالت: من حلَكِ الغراب، قلت: أفَتَقُولِيَنها مِن حنك الغراب؟

فقالت: لا أقولها أبدًا [2] !

إن ما ذَكره لنا البطليوسي من شروط، وقال: يجوز القياس عليها ! أي أنَّ إبدال السين صاداً يجوز قياساً وفق ما ذُكر من شروط !ونرى كذلك رؤية بعض العلماء !ولكن ما يتَّضِح لي من خلال دراستي لموضوع الإبدال الصوتي عموماً وإبدال أحرف الصفير خاصة ،أنَّ بعض اللغويين يرى أنه من باب اختلاف اللهجات وتَبايُنِها! وأنَّها لغات مختلفة !

فقد روي عن أبي حاتم في إبدال السين صاداً قوله : هما لغتان ، فكيف قرأت فأنت مُصِيْب، فعلى هذا يجوز القراءة بالسين أو بالصاد ، ولكن الأصل في هذا السين ، وكلُّ سين بعدها طاء يجوز أن تُقلب صاداً، يقول سيبويه في باب ما تُقلب فيه السين صاداً في بعض

---

(١) المزهر ج١- ٣٦٦ هو الإمام اللغوي المشهور علي بن حازم اللحياني، أبو الحسن، المتوفى سنة ٢١٥هـ.

(٢) المصدر نفسه

اللغات: "وقالوا : (صاطِع) لأنَّها في التصعد[1] مثل القاف ، وهي أولى بذا من القاف ، لقرب المخرجين والإطباق٠"[2] ، وفي آمالي ثعلب: أخْرَنْمَس الرجل بالسين والصاد: سَكَت[3] .

وفي الصحاح: لَسِب بالشيء ولَصِب به: أي لزق وأشْخص فلان بفلان وأشْخَس به: إذا اغْتابه[4] .

وقال ابن خالويه في شرح الفصيح: أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصَّقر فقال أحدهما بالسين وقال الآخر بالصاد فتحاكما إلى أعرابي ثالث فقال: أما أنا فأقول الزِّقر بالزاي قال ابن خالويه: فدلَّ على أنَّها ثلاث لغات

وقال ابن السكيت: "حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما إنْفَحَة وقال الآخر مِنْفَحة ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا وهما لغتان" [5]. قال الفرّاء:" يُقال صَفق الباب وأصفق وسفق وأسفق، ويقال سفط وصفط. وماء سخن وصخن ، ويقال هو السخد والصخد للذي يخرج بعد الولد ، قال ويقال أشخص فلان بفلان و أشخس به يَعْنُون اغتابه، ويقال هي المصدغة والصدغ ،ويقال بالسين والزاي. ويقال أخذت الامر بصِنَايَتِه وبسنايته، كما يقولون أخذته بحذافيره، ويقال شمست الدابة وشمصتها، ويقال هذه غنم سلغان و صلغان واحدها سالغ و صالغ إذا ألقت آخر أسنانها، قال وبنو العنبر يقولون الصوق والصاق يعنون السوق والساق، و الصوبق يعنون السويق، ويقال أخوه سوغة وصوغه. قال وسمعت أبا عمرو يقول مغس الرجل وإنه ليجد

---

(١) أي الطاء

(٢) الكتاب ٦١١/٤ ٠

(٣) المزهر ج١ - ٣٦٣

(٤) الصحاح ج١-٢١٩

(٥) المزهر ج١ - ٣٦٧

مغسا، ويقال مغسا بالتخفيف ،وكذلك بالصاد أيضا ، قال ويقال الرسغ والرضع ، قال أبوعبيدة وقوم يقولون للبساط بصاط ، ويقال جاءني يضرب أسدريه وأصدريه وأزدريه"[١] .

أما المحدِثون فلهم في هذا رأي جريء يَرُدُّون في ضوئه أكثر صُوَر الإبدال إلى ضربٍ من التطور الصوتي الذي يدخل أحيانًا في اختلاف اللهجات،" ورأي المحدثين -على جُرأته- أسلم اتجاهًا، وأصحُّ نتيجة، من رأي تلك الطائفة من المتقدمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال كأنه سُنَّة أو عادة، وكأن النُّطقين المختلفين عندهم مُتَساويان يوضع أحدهما مكان الآخر، وكأنهم يتعمدون هذا الإبدال إعجابًا به، وتَفَنُّنا فيه"[٢]

على أننا لم نعدم بين المتقدمين من كان يَرُدُّ كثيرًا من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات، مؤكِّدًا أن العرب لا تَتَعمَّد تعويض حرف من حرف ، عندما تحدثنا عن اختلاف اللهجات، ذكرنا كثيرًا من الأصوات التي تباين أداؤها بين قبائل العرب ولاسيما قريش وتميم؛ كالثاء والفاء في لثام ولفام، والظاء والضاد، في فاضت نفسه و فاظت، والسين والصاد في السمخ والصمخ، والقاف والكاف في قشطت وكشطت، والجيم والياء في صهريج وصهريّ، فلا يعقل أن يشترك العرب في شيء من ذلك؛ إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون.

من خلال ما ورد عن أئمة اللغة ، تبدو القاعدة الأولى هي القياس في جواز إبدال السين صاداً من عدمه ،وفقا لتلك الاشتراطات التي ذكرها العلماء من قبل ،أمَّا في عُموم إبدال السين صاداً ؛فالعامل الأساسي في إبدال حرفي السين والصاد لا يَعْتَمِد على شرط وقياس محدد؛ و إنما تباين اللهجات وتطورها هو من يتحكم في هذا النوع من الإبدال ،وما ذكره الخليل في القاعدة الثانية من جواز تعاقُب السين والصاد إذا وردت قبل القاف فهو مطَّرد، وأشار إليه كثير من

(١) القلب والإبدال لابن السكيت ص١٣

(٢) دراسات في فقه اللغة ص ٢١٣

أهل اللغة والقراءات ،وأوردوا الأدلة والأمثلة على ذلك ، ولكن ؛ لا يمكن الإطلاق على هذه الإشارة من الخليل على أنها كُليَّة او قاعدة ؛ فالسين تُبدَل كذلك بعد القاف صاداً وأحياناً تُبدل مع غير القاف ومع غير أحرُف الاستعلاء ،كما مثل بذلك لنا الفرَّاء و البطليوسي .

المبحث الثالث : الخصائص الصوتية لبنية الكلمة العربية :

الكلية الأولى :حروف الذلاقة وأبنية الرباعي والخماسي .

أبدأ هذا المبحث بكُليَّة وقاعدة هي من القواعد الصوتية الُمطردة في بنية الكلمة العربية، وهي كما وردت في مقدمة العين[1] "قال الخليل : فإن وَرَدَتْ عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة معرَّاة من حروف الذَلَق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة ليست من كلام العرب لأنَّك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلَّا وفيها من حروف الذَلَق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر . قال الليث: قلت: فكيف تكون الكلمة المولَّدة الُمبتدعة غير مشُوبَة بشيء من هذه الحروف؟ فقال: نحو الكَشَعْثج والخَضَعْثَج والكَشَعْطَج وأشباهِهِنَّ، فهذه مولَّدات لا تجوز في كلام العرب ؛ لأنه ليس فيهِنَّ شيء من حروف الذَلَق والشفوية فلا تَقْبَلنَّ منها شيئاً، وإنْ أشبَهَ لفظهم وتأليفهم، فإن النَّحارير منهم ربَّما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس و التَعنُّيت "،وأما البناءُ الرباعيُّ المنبَسطِ فإنَّ الجُمهور الأعظم منه لا يُعْرَّى من الحروف الذُلْق أو من بعضها، إلاَّ كلمات نحوا من عشر كُنَّ شواذَّ ، ومن هذه الكلمات: العَسْجَدُ و القَسْطوس و القُداحِس و الدُعشُوقةُ و الهُدْعةُ و الزُهْزُقَةُ وهي مُفَسَّرة في أمكِنَتها".

من خلال ما ورد في مقدمة العين نرى صاحب العين يَذكُر لنا قاعدة صوتيَّة من الأهمية بمكان في البناءِ العرَبِي ،فهو ينفي أن تأتي كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة لا تشتمل على حرف أو حَرفَين من حروف الذلاقة؛ فإن لم يكن فيها أحد أحرُف الذلاقة فالحكم عليها بأنَّها ليست عربيَّة ، وأنَّها مُبتَدَعَة مُحدَثَة !!

---

(١) العين ج١ – ص٥٢

والإذلاق لغة: حِدَّة اللِّسان وبَلاغَتِه و طلاقَتِه وقيل الطرف.

واصطلاحًا: خِفَّة الحرف وسرعة النُطق به؛ لخروجه من ذَلَقِ اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشَّفتين أو منهما معًا. وحروفُهُ: ستة جمعها ابن الجزري في قوله: فَرَّ مِنْ لُبِّ[1].

والحروف الذلق كما ذكرها صاحب العين:" ر ،ل، ن، ف، ب، م، "وقال في سبب تسميتها :"وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الحروف ذُلْقاً ؛ لأن الذلاقة في المنطق إنّما هي بطَرَف أَسَلة اللّسان والشفتين وهما مدرجَتَا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذَلَقِيَّة ر ل ن، تخرج من ذَلْقَ اللسان من (طَرَف غار الفم) ،وثلاثة شفوية: ف ب م، مخرجها من بين الشَّفَتَيْن خاصة، لا تعمَلُ الشَّفتان في شَيء، من الحُرُوف الصَّحاح إلاَّ في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللّسانُ إلا بالرَّاء والّلام والنون"[2] .

وقال الأزهري في تهذيب اللغة في بيان مخرجها وأحيازها وصفاتها :

"فَإِنَّهَا سِتَّة أحرف فِي حيِّزين: أَحدهمَا حيِّز الْفَاء فِيهِ ثَلَاثَة أحرف كَمَا ترى: ف ب م، مخارجها من مَدرجةٍ واحدةٍ لصوتٍ بَين الشفتين لا عملَ للِّسان فِي شيءٍ مِنْهَا ، والحيِّز الآخر حيِّز اللَّام فِيهِ ثَلَاثَة أحرف كَمَا ترى: ل ر ن، مخارجها من مَدرجةٍ وَاحِدَة بَين أسَلة اللِّسَان ومقدَّم الْغَار الْأَعْلَى. فهاتان المدرجتان هما مَوضِعَا الذَّلاقة، وحروفهما أخفُّ الْحُرُوف فِي الْمنطق، وأكثرها فِي الْكَلَام، وأحسنُها فِي الْبناء"[3] .

كما أشار الرضي إلى أحرف الذلاقة وسبب مجيئها في الكلام وقال :"وحروف الذَّلاقة: حروف لا ينفكُّ رُباعي وخُماسِي عن شيء منها؛ لسهولتها نطقًا. وقال مُشيراً إلى حروفها:

(١) غاية المريد في علم التجويد ص١٤٣

(٢) العين ج١ – ص٥٢

(٣) تهذيب اللغة ج١ – ص٤٢

"وهي ستة أحرف: الباء والراء والفاء واللام والميم والنون. ويجمعها "مُرْ بِنَفْل"، فقال في سبب تسميتها :"سُميت بذلك لاعتماد اللأَّفظ بها على ذَوْلَق اللسان —وهو طرفه- من: ذَلِق اللسان وذَلُق ذلاقة وذَلَقا وذَلْقا: حَدَّ. يقال: لسان ذَلْق؛ أي: حادّ ، وإنما سميت حروف الذلاقة؛ لأنها تخرج من ذولق اللسان، وهو طرفه "(١).

كما ورد سبب تسميتها في معاجم وكتب اللغة ،المحكم(٢) ، واللسان (٣)،وعند ابن عصفور في الممتع(٤) ،وفي التاج(٥) وغيرهم من أهل اللغة ، وكذلك لم يغفل رُوَّاد الفصاحة والبلاغة عن أهمية هذه الأحرف ووقعُها في جمال الكلمة العربيَّة ،ودورها في تحسين بنائها ، فهذا الطالبي مُشيراً إلى سبب تسميتها وما تميَّزَت به يذكر لنا سبب مجيئها (٦): "لأن مخرجها من ذولق اللسان وهو طرفه، ويكثر استعمالها في الكلام، وما ذاك إلا من أجل خفة مجراها وطيب نغمتها، وسهولتها على النطق...."

هذا ما يختَّص ببيان أحرف الذلاقة وسبب تسميتها ، ورؤية أهل اللغة ومقصدهم من ضرورة ورودها في البناء العربي !

أما ما يقصَده صاحب العين من هذه الكُليَّة أنَّه لا تأتي كلمة خماسية أو رباعية مُعرَّاة من حروف الذلاقة !ثم استثنى الرباعي المنبسط(٧) قد تأتي منه بضع كلمات ،وهُنَّ نحواً من عشر وعدهن من الشواذ ، ومن هذه الكلمات: العَسْجَدُ والقَسْط وسوالقُ داحِس و الدُعشُوقةُ

(١) شرح شافية ابن الحاجب ...للإستراباذي ج٢ –ص٩٣١
(٢) المحكم لابن سيده ج٦ –٣٤٧
(٣) الممتع الكبير في التصريف ج١ — ص٤٢٩
(٤) اللسان ج١٠ –ص١١٠
(٥) تاج العروس ج ٨ص–٣٧٨
(٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ج١ ص٥٨
(٧) وهو الرباعي غير المضاعف ، كما ورد عند ابن جني وابن سيدة وغيرهم من اهل اللغة .

والهُدْعةُ والزُهْزُقَةُ وهي مُفَسَّرة في أمكِنَتِها".

ونحن هنا أمام كليَّة من صُنع الفِكر الفَذِّ ،اتبعها من جاء بعده من أهل اللغة ،وأقرُّوها في كتبهم ومعاجمهم ،فأهل اللغة وَكُلُّ من تُعنِيه أصالة وخِفَّة الكلمة العربية لا تَكادُ تخلو مؤلفاتهم ومعاجمهم من هذه القاعدة الصوتية ،ولا غرابة في ذلك ،فهي تتحدث عن ضابِط من ضوابط بِنَاءِ وخِفَّة الكلمة العربية وسهولة نُطقِها ؛ولتأصيلِ الصوت العربي ممَّا يَشُوبه من كُلِّ صوت أو لفظ دخيل ومُبتَدَع ،وكذلك روَّاد البلاغة ،وصُنَّاع الذوق اللُّغوي، وأرباب الفصاحة أدركُوا أهمية هذه الأحرف في جمال الكلمة العربية وبُنيَتِها الصوتيَّة .

فهذا الأزهري يقول مُشِيراً إلى الحروف الذُّلق :"وَلَا يحسُن بِنَاء الرباعي المنبسط والخماسيّ التامّ إلاّ بِمُخالطة بَعْضهَا نَحْو: جَعْفَر، ودَرْدَق، وسفرجل، و دردبيس. وَقد جَاءَت كَلِمَات مُسَيَّنَةٌ شواذ، نَحْو: عَسجَد، وعَسَطُوس. ثم قال في الحروف المصمَّتَة[1] "إِذا عُرِّيت من حُرُوف الذلاقة قلّت فِي الْبناء، فلستَ واجداً فِي جَمِيع كَلَام الْعَرَب خماسيّاً بِنَاؤُه بالحروف المصمتة خَاصَّة، وَلَا كلَاما رباعياً كَذَلِك غير المسيَّنة الَّتِي ذكرتها ، واستَخَفَّت الْعَرَب ذَلِك لخفّة السِّين وهشاشتها؛ وَلذَلِك استخفت السِّين فِي اسْتَفْعَلَ"[2] فهو يرى أنَّه لا تُحسن الكلمة المكوَّنة من أربعةٍ أو خمسة أحرف ، ولا يُستساغ النطق بها إلا بوجود بعض من أحرف الذلاقة ،ثم استثنى في الرباعي _غير المسيَّنة_ وهي التي تأتي السين أحد حروف بنائها وذلك ؛ لخِفَّة السين وهشاشَتِها .

وابن جني يرى أنه من الظرافة مجيئها في الكلام ؛ للنَّفع الذي تعود به من سهولة النطق وخفَّة التَلَفُّظ بالكلمة، وتناغم موسيقى الكلام الذي ترد فيه أحرف الذلاقة لخفَّتها ، وقال

(١) قيل معناها غير حروف الزوائد من بقية حروف الهجاء وسُميت بذلك لأنها صُمِتَ عَنْهَا أَن يبْنى مِنْهَا كلمة ربَاعِية أَو خماسية مُعرَّاة من حُرُوف الذلاقة

(٢) تهذيب اللغة الطبقة الثالثة ج١ ص-٤٢

مُشيراً إلى أهمية أحرف الذلاقة في اللغة: "وَفِي هَذه الْحُرُوف السِّتَّة سِرٌ ظَرِيف ينْتَفِع بِهِ فِي اللُّغَة، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا رَأَيْت اسْماً رُباعياً أَو خماسياً غير ذِي زَوَائِد، فَلَا بُد فِيهِ من حرف من هَذِه السِّتَّة أَو حرفين، وَرُبمَا كَانَ ثَلَاثَة، وَذَلِكَ نَحْو: جَعْفَر، فَفِيهِ الْفَاء وَالرَّاء، و قعضب: فِيهِ الْبَاء، وسلهب: فِيهِ اللَّام وَالْبَاء، وسفرجل: فِيهِ الْفَاء وَالرَّاء وَاللَّام، وفرزدق: فِيهِ الْفَاء وَالرَّاء، وهمرجل: فِيهِ الْمِيم وَالرَّاء وَاللَّام، و قرطعب: فِيهِ الرَّاء وَالْبَاء، وَهَكَذَا عَامَّة هَذَا الْبَاب" ثم قال مشيرا إلى علاقة عدم ورودها في البناء الرباعي والخماسي بأصالة الكلمة أو عُجمَتِها: "فَمَتَى وجدت كلمة رُبَاعِية أَو خماسية معرَّاة من بعض هَذِه الأحرف السِّتَّة فَاقْض بِأَنَّهُ دخيل فِي كَلَام الْعَرَب وَلَيْسَ مِنْهُ؛ وَلذَلِك سميت الْحُرُوف غير هَذِه السِّتَّة: الْمصَمَّتة: أَي صُمِت عَنْهَا أَن يُبْنى مِنْهَا كلمة ربَاعِية أَو خماسية معراة من حُرُوف الذلاقة" [(١)].

وهذا ابن فارس يروي لنا ردَّه لقول بعض فقهاء بغداد في تقسيمه للمُهْمَل والُمستَعْمَل من كلام العرب ، بأنَّ الُمهمل على ثلاثة أضرب فقال في الضرب الثالث منه: " وهو أن يريد مُريد أن يتكلَّم بكلمة عَلَى خمسة أحرف لَيْسَ فِيهَا من حروف الذَّلَقِ أَوْ الإطباق حرف"[(٢)] .مما يؤكد لنا عدم استعمال العرب للخماسيّ المعرَّى من الحروف الذُلق ؛ لثِقَل وصعوبة النطق بها .

أيضا لم تخلُ كتب القراءات ومؤلفات التجويد وعلوم القران[(٣)] من هذه القاعدة كما وردت عن صاحب العين وأهل اللغة ،و لا غرابة في اهتمامهم.

---

(١) سر صناعة الإعراب ج١ –ص٧٨

(٢) الصاحبي في فقه اللغة –ص ٤٧

(٣) وردت القاعدة نفسها في المؤلفات التالية :مدخل في علوم القراءات ص١٢٥_حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ج١ –١٦٥ _ الوجيز في علم التجويد ص١٣ _قواعد التجويد على روآية حفص بن عاصم ص٦٥ _ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري – ص٨٣_ قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود– ص٦٦.

كما لم تغفل كتب اللغة ومعاجمها[1] هذه القضية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأصالة اللفظ وسلامة البناء الصوتي.

وأجمع على هذه القاعدة كثير من أئمة النحو وأساتذة أصول الكلم العربي، وعلماء القران عندما حاولوا أن يتعرَّفوا ضوابط عُجْمَة الاسم ،فكان مما اتخذوه ضابطاً للأعجَمِي أن يكون اللفظ رباعياً أو خماسياً ولم يرد فيه شيء من حروف الذلاقة، فالحكم عليه بأنه أعجمي أو دخيل[2] .

ولم يفت المحدثين من هذه القاعدة شيء بل إن منهم من أشار إلى ذلك نصاً، ومنهم صاحب كتاب موت الألفاظ في العربية[3] إذ يقول :"ومن القواعد الصوتيَّة لبنية الكلمة العربية أن الخماسي لا يخلو من حرف أو أكثر من حروف الذلاقة الستة: الراء واللام والنون والباء والفاء والميم، المجموعة في قولك: ((مر بنفل)) ،وكذلك الرباعي غير المضاعف إلا في النادر، وعلَّةُ ذلك ؛ أنَّ هذه الأحرف خفيفة في اللسان فناسَب أن تأتي في الخماسي والرباعي لتُعطِيهما شيئاً من الخِفَّة، وأما الثلاثي فهو خفيف بعدد حروفه، فلا يجب أن يكون فيه حرف من حروف الذلاقة" ثم قال مشيراً أنَّه إذا جاءت كلمات رباعيَّة أو خماسيَّة مخالفة لهذه القاعدة فإنَّه يرى أحد الاحتمالين:

---

(١) ومن المعاجم جمهرة اللغة ج١ – ص٤٩ _تهذيب اللغة ج١ – ص٤٢ _ المحكم لابن سيده ج٦ – ص٧٤٣ _تاج العروس ج٨ ص٣٧٨/ج٢٥ ص٣٢٣_لسان العرب ج١٠ – ص١١٠ _ ومن كتب اللغة_ الممتع الكبير في التصريف ج١ –ص٤٢٩ _ شرح شافية ابن الحاجب –ركن الدين الاستراباذي – ج٢ –ص٩٣١ _ المزهر ج١ – ص١٥٥_تداخل الأصول اللغوية في بناء المعجم ج١ –ص٥٣٣

(٢) والقاعدة وردت نصا في المؤلفات التالية : توضيح المقاصد والمسالك لألفية ابن مالك ج٣ –ص١٢١٠_شرح الاشموني لألفية ابن مالك ج٣ –ص١٥٧_شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو ج٢ –ص٣٣٤_دراسات في النحو وردت في الحكم في أصل اللفظ أعربي هو أم دخيل ج١ –٦٠٩_ همع الهوامع في شرح الجوامع ج١ –ص١٢٠_ النحو الوافي ج٤ –ص٢٤٥ _ إعراب القران وبيانه ج٢ –ص٣٨٣_

(٣) موت الألفاظ في العربية ، للدكتور: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي .

أحدهما:" أن تكون دخيلة أو مُحدَثَة مُبتَدعة –كما قال الخليل.

والآخر: أن تكون من بَقَايَا الَممَات القديم."

ثم أورد لنا بعض الكمات التي وردت خلاف القاعدة فقال: "ومن الرُباعي الذي خَلاَ من حروف الذلاقة: ((تَخْطَعٌ)) وهو اسمٌ ذكره ابنُ منظور في الُرباعي، وقال: "قال ابن دريد: أظُنَّه مصنوعاً، لأنَّه لم يعرف معناه ، وقد يكون مماتاً ولذلك لم يُعرف معناه".

وقال : ومنه: ((الهعخع)) قال الخليل: "سَمِعْتُ كلمة شنعاء لا تجوز في التأليف الرباعي؛ سئل أعرابي عن ناقته فقال: تركتها ترعى العُهْعُخ، فسألنا الثقات من علمائهم فأنكروا أن يكون هذا الاسم من كلام العرب. وقال الفذّ منهم: هي شجرة يُتداوى بورقها.

وقال أعرابيّ: إنما هو الخُعْخُع، وهذا موافق لقياس العربية.

ومنه ((القُداحِسُ)) وهو الشّجاع أو السيِّء الخلق أو الأسد –كما يقول صاحب ((القاموس)) .

ثم أشار بعد ذكر هذا النوع من الكلمات بأنَّه مهما كانت لا يُكتَب لها البقاء في العربيَّة وذلك لثقلها في النطق والاستعمال؛ ذكر لذلك تُهجَر وتَمُوت ،وقد لا يعرفها الكثير، ثم قال : "وهذه الألفاظ القليلة الَمرْوِيَّة مُعَرَّضَة للهَجر والإِمَاتَة أكثَرُ مِن غيرها"[(١)].

ومن الُمحدِثِين أيضا الدكتور أحمَد مُختَار عُمَر في كتاب البحث اللُّغوي عند العرب ،وذلك في إطار اهتمامه بالأصوات كدراسة مُستَقِلَّة ،مُشيراً إلى أولويَّتها في أي دراسة لُغَوِيَّة؛ لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة، ونُعني بها الصوت، الذي هو المادة الخام للكلام الإنساني"[(٢)] فقد ذكر لنا من الذين كان لهم قَصَب السَّبق في مُعالجةِ القضايا والُمشكلات الصوتيَّة :الخليل

(١) المصدر نفسه

(٢) البحث اللغوي عند العرب – د: أحمد مختار عمر – ص٩٣

في مقدمته التي أبهرت كثيراً من علماء اللُّغة والأصوات المتقدِّمين والمتأخِرين، وذلك في تناوله لِأدقِّ قواعد الأصوات ،فذكر من المشكلات الصوتية التي أشار إليها : أنَّ حروف الذلاقة الستة أسهل من غيرِها في النُطق، ولذا تَكثُر في أبنية الكلام، ولا يخلو أيُّ بناء رباعي أو خماسي منها أو من بعضها"[١] .

فقد رأى الدكتور أنَّ حروف الذلاقة عندما حَصَرها الخليل كانت حَلاً لمشكلةٍ صوتية واضحة وهي : ثُقل بناء الرباعي والخماسي بدون أحرف الذلاقة ،مما يؤَكِّد لنا دور أحرف الذلاقة في تحسين وبناء الكلمة العربية بعيدة عما يَشُوبها من ثقل أو عجمة .

وأيضا فقد تطرق أهل الأدب لهذه القاعدة ومنهم مصطفى الرافعي في كتابه _ تاريخ آداب العرب _،حينما أدرج لنا باباً خاصاً عن الأسباب اللِّسانية ، فأشار أنَّ العرب قد خُصُّوا بهذه الأسباب ؛ لِتكون معدلًا لألسنتهم، ويرى أنَّها أسباب طبيعية فيهم ما دامت اللغة بالقياس،" فهي تجعل حركات الألسنة على مقادير مضبوطة توازن الحروف التي تجري عليها كما تميل كفَّة الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلًا وخِفَّة"[٢] ، ثم ذكر لنا من هذه الأسباب اللِّسانية ، ما ذهب إليه ابن دريد في الجمهرة حينما أشار إلى أحرف الذلاقة وأهمية ورودها في البناء الرباعي والخماسي[٣] فقال مشيراً إلى قول ابن دريد :" امتزاج الحروف وسرُّ التأليف في أبنية كلامهم بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملاءَمَة بعضها لِبعض مما هو حقيقة الأسباب اللِّسَانِيَّة"[٤] ، وذلك مما يُبَيِّن لنا دور هذه القاعدة في بناء اللُّغة وأهميَّة إدراجها ضِمن القواعد المهمَّة للبناء الصوتي للكلمة العربية ،واعتبارها احد أسباب تقويم اللسان العربي .

(١) المصدر نفسه –ص٩٤

(٢) تاريخ آداب العرب –مصطفى صادق الرافعي –ص٦٧

(٣) عندما أشار إلى أحرف الذلاقة كما ذكرت آنفا ،وهو قوله : (ألا ترى أنك لا تجد بناء رباعيا مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة إلا بناء يجيئك بالسين وهو قليل جدا....)ينظر الجمهرة ج١–ص٤٩

(٤) تاريخ آداب العرب –مصطفى صادق الرافعي –ص٧١

الكليّة الثانية :اجتماع الهمزة والعين.

وإلى قاعدة ثانية كذلك فيما يَخُصُّ الأصوات العربية وأصول تأليف حروفها ،ذكرها في كلمة عندأوة ،قال الخليل(١) :"وَلَيْسَ فِي جَمِيعِ كَلَامِ الْعَرَبِ شيءٌ تَدْخُلُ فِيهِ الْهَمْزَةُ وَالْعَيْنُ فِي أَصل بِنَائِهِ إلَّا عِنْدَأْوةٌ وإمَّعَةٌ وعَباءٌ وعفاءٌ وعَماءٌ، فأَما عَظاءةٌ فَهِيَ لُغَةٌ فِي عَظايةٍ، وإن جاء منه شيء فلا يجوز إلاّ بفصل لازم بين العين والهمزة".

من خلال هذه القاعدة يرى صاحب العين أنه لا تأتي الهمزة والعين في كلمة حروفها أصول إلا في كلمات محددة ،وهي :عِنْدَأْوةٌ وإمَّعَةٌ وعَباءٌ ،و عفاءٌ وعَماءٌ ،والخليل عندما أشار إلى ذلك لا يخفى على كلِّ لُغَوي أنه بعد استقرائه لكلام العرب ،ولكن ما هو السبب في الحكم على قلَّةِ مجيء العين والهمزة في كلمة واحدة أصلية الحروف ؟

تَبَيَّن لي من خلال بحثي في معاجم اللغة ، التهذيب والجمهرة ،واللسان والتاج ،والمحكم ،والمحيط في اللغة ،ومقاييس اللغة ،ومن المعاجم الحديثة، الوسيط ،أنَّه لا توجد من المواد ما يخالف ما ذكره الخليل ! بل إنَّ القاعدة وردت نصَّاً كما ذكرها الخليل ، في بعض المعاجم ،ومنها (٢) تهذيب اللغة، (٣) واللسان، (٤) والتاج ،سوى إضافة من صاحب اللسان وهي في قوله :"و إعاءٌ لُغَةٌ فِي وعاءٍ". أما سبب قِلَّة ما أورده الخليل من الكلمات ، في اجتماع الهمزة والعين ؛فإنه يعود إلى ثقل اجتماع هذين الحرفين ؛فهما من مخرجٍ واحد وهو الحلق، الهمزة من أقصى الحلق والعين من وسط الحلق ،وأحرف الحلق خاصة أقلُّ الحروف ائتلافا ، وخاصة عند اجتماع حرفين أو أكثر في كلمة واحدة بلا فصل، وقد أشار الخليل إلى ذلك في القاعدة

---

(١) العين :ج٢-ص٢١٥

(٢) تهذيب اللغة ج٣-ص٧٣

(٣) لسان العرب ج١-ص١١٩

(٤) تاج العروس -ج١-ص٣٤٠

،وذلك ، لِثَقلها وصعوبة النُطق بها في كلمةٍ واحدة ؛ لأننا إذا استعملنا اللسانَ في حروف الحَلْق دون حروف الفم ودون حروف الذَّلاقة كلَّفته جَرْساً واحدا وحركاتٍ مختلفة، كما ورد ذلك عند ابن دريد في جمهرته، وقد مضى تفصيل ذلك في المباحث الأولى ، فلا غرابة فيما ذهب إليه صاحب العين في هذه القاعدة فقد جاء ذلك بعد استقراء اللغة من مصادرها ومن أهلها الأقحاح .

المبحث الرابع : خصائص المعرب والدخيل الصوتية

استطاع الخليل بن أحمد ــرحمه اللهــ من خلال دراسته الُمستفيضة لِلُغةِ العرب واستقرائه لها أن يَمِيْزَ ما هو عربي فصيح عمَّا هو مُعرَب ودخيل؛ ولذلك وضع بعض الضوابط والقواعد الصوتيَّة التي تُعين على إِصدار أحكام على بعض الألفاظ التي تكلَّمَت بها العرب ولكِنَّها ليست من لغتها وإنما مما عُرِّبَت ، ومما استوقفني منها وأمعنت النظر فيها ، وأمتعني الخوض في البحث عن تفاصيلها ومدى أصالتها أو عُجمَتِها ، تلك التي ذكرها في العين في صفحات مختلفة من معجمه ،وهي :

أولها [١] :

" المِهَنْدِسُ الذي يقدِّر مجاري القُنِيّ ومواضعها حيث يحتفر، وهو مشتقّ من الهندزة فارسي صُيِّرَتْ الزاي سينا لأنّه ليس بعد الدّال زايٌ في شيء من كلام العرب ".

وثانيها[٢] :

"النَّرْمق فارسية معرّبة ، ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر) نونُها أصليّة"

وثالثها [٣] :

"العِلَّوْش : الذئب بلغة حِمْيَر وهي مخالفة لكلام العرب لأن الشينات كلّها قبل اللاّم قَالَ زائدة : لا أشك إلاّ أنّه الذئب لأنّ العِلَّوش الخفيف الحريص ".

ويتضح من هذه القواعد علاقتها بالفارسية وغيرها من اللغات التي خالطت ألفاظها ومفرداتها مفردات العربية ،فمن خلالها تتضِح لنا بعض الخصائص الصوتيَّة للمعرب والدخيل.

ولكن ينبغي أن نبيِّن أولاً المقصود من المعرَّب والدخيل :

---

(١) العين ،ج٤.ص١٢٠.باب الرباعي من الهاء والسين

(٢) نفسه ،ج٥ ص٢٦٥

(٣) نفسه ،ج١،ص٢٥٦ ،(باب العين والشين واللام معهما)

في اللغة: المعرَّب ، و التَعرِيب هو مصدر عرَّب بتشديد الراء، وله عدَّة معانٍ، منها التَّبيين والإيضاح، والتهذيب، والإكثار من شرب العَرَب، وهو الكثير من الماء الصافي. ويعني أيضاً التشذيب أي التقطيع والتقشير، وغير ذلك من المعاني الكثيرة [١] . ويقول الجوهري في الصحاح: "تعرَّب، أي تَشبَّه بالعرب. وتعرَّب بعد هجرته، أي صار أعرابياً... وعَرُب لسانُه بالضمِّ عُرُوبَة، أي صار عربياً. وأعربَ كلامَه، إذا لم يلحن في الإعراب... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها "[٢] .

وقال الزبيدي[٣] : التعريب: تهذيب المنطق من اللَّحن، ويقال: عَرَّبتُ له الكلام تَعْريباً، وأعْرَبتُ له إعراباً إذا بَيَّنْتَه له...، وقيل: التعريب: التبيين والإيضاح... وقال الأزهري: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يُقال: أعرب عنه لسانه وعَرَّب أي أبان وأفصح... وتعريب الاسم الأعجمي: أن يَتفوَّه به العرب على منهاجها[٤].

أما في الاصطلاح:

"فالمعرَّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لُغَتها. والمعرَّب يُسمَّى "الدخيل"[٥].

من خلال ما ورد في كتب اللغة ، اتضح لي أنَّ المعرَّب هو اللفظ الذي دخل اللُّغة العربية وجرى على أبنيتها ، وأوزانها ،فصار يشبه العربي الأصيل ،ويصعب على العربي أن يُمَيِّزُه بسهولة ، أما الدخيل فهو كذلك اللَّفظ الذي دخل لُغَة العرب من اللغات الأخرى ،ولكنَّه

(١) ابن منظور، ١٩٥٥م، ص٥٨٦

(٢) الصحاح للجوهري ج١،ص١٧٨_١٧٩

(٣) تاج العروس ،ج٣، ص٣٣٩

(٤) تهذيب اللغة ج٢-ص٢١٩

(٥) المزهر في علوم اللغة ،ج١،ص٢١١

بقي بلفظه أو جرى عليه تغيير طفيف وهو سهل الاكتشاف .نحو كَرْنَق ، إبريسم ،نرمق ،منجنيق .

وقد أشار السِّيوطيّ بأنّ الدَّخيل يُرادف المعَرَّب؛ فقال: "ويُطلَق على المعرَّب: دخيلٌ، وكثيرٌ ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة" [1] ، وفرَّق كثيرٌ من المتأخّرين المعاصرين بين مصطلحيْ: المعرّب والدّخيل؛ فالمعرَّب عند أكثرهم – وكما يراه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة – هو: "اللّفظُ الأجنبيّ الّذي غيَّره العرب بالنّقص أو الزّيادة أو القَلب"[2] .

أمّا الدّخيل فهو: "اللَّفظ الأجنبيّ الّذي دخل العربيّة دون تغييرٍ"[3] .

وذلك كلَّه واضح من خلال الألفاظ التي وردت في كتب المعرَّب والمعاجم الفارسيَّة وكذلك في معاجمنا العربية ، وما يخصنا هو بعض ما ورد في العين من هذه الألفاظ وخصائصها الصوتية ، إذ من خصائص المعرَّب والدخيل عموماً :إبدال حرف مكان حرف إمَّا أن يكون قريباً منه في المخرج أو بما يتناسب مع اللفظ والبناء الصرفيّ والصوتيّ للكلمة العربية ؛ ليَسْهُل عليهم استعماله في العربية ،ويدخل ضمن أبنيتها وأوزانها ،وقد أشار سيبويه في "باب ما أُعرِبَ من الأعجمية وقال : " اعلم أنَّهم مما يُغيِّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتَّة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يُلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرهمٌ، ألحقوه ببناء هِجرَع ، وبهرجٌ ألحقوه بسلهبٍ ، ودينارٌ ألحقوه بديماسٍ ،....وقال :وربما غيَّروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يَبلَغون بِهِ بناء كَلامِهم، لأنَّه أعجميٌّ الأصل، فلا تبلُغ قوَّته عندهم إلى أن يِبلُغ بناءَهُم، وإنما دعاهم إلى ذلك أنَّ الأعجميةُ يُغيِّرها

(١) المصدر نفسه ،ج١،ص٢١٢
(٢) المعجم الوسيط ٤١٦/١
(٣) المصدر نفسه.

دخولها العربية بإبدالِ حُروفها، فَحَمَلَهُم هذا التغيير على أن أبدلوا ، وغيَّرُوا الحركة كَمَا يُغيِّرون في الإضافة إذا قالوا هنيٌّ نحو زبانيٍ وثقفيٍ. ...قد فَعَلُوا ذَا بما أُلحق بِبنَائهم وَمَا لَم يُلحق من التغيير والإبدال، والزيادةِ والحَذف، لما يلزمه من التغيير ، وربُمَّا تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفُه مِن حُروفِهم، كان على بِنَائِهم أَو لَمْ يَكُن، نحو: خراسان، وخرمٍ، والكركم ،وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو: فرند، وبقمٍ، وآجرٍ، و جربزٍ" [1] .

كما أشار صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة إلى ذلك فقال: "نُحاول _كلَّما اضطررنا إلى التعريب- أن نُنْزِل اللّفظ المعَرَّب عَلى أَوزان العربيَّة ؛ حتَّى يَكُون عَرَبِيًّا أو بِمَنزِلَتِه. ولقد كان أهلُ اللُّغَة يَتَصَرَّفُون في الكلِمَةِ المعَرَّبة ويُعْمِلُون مَبَاضِع الاشتقاق في بنيتها، فقالوا في زنديق: زندقة وتزندق، وفي سردق : بيت مسردق، وفي ديوان: دوَّن تدوينًا، وفي النوروز: نَوْرَزَ يُنَوْرِز"[2] ، ومنه ترك اللَّفظة الدَّخيلة على ما هِيَ عليهِ وعدم إدراجها ضمن الأبنيَة و الأوزان الصرفية مع قلَّةِ استعمالها ، أو استبِعَادِ تِلكَ اللَّفظِة وإماتَتِها خصوصاً اذا كانت مخالِفة البتَّة الكلامَ المنطُوق وقَوَاعِدَهُ ، ويَصعب النُطق بها ويَثقُل على اللِّسان استعمالها .

وقد قسم أبو حيان الأسماء الأعجمية إلى ثلاثة أقسام:

قسمٌ غيَّرَتْه العربُ وألحَقْته بكلامها فحُكْمُ أبْنيَته في اعتبار الأصلي والزائد والوَزْن حُكْمُ أبنيَّة الأسماءِ العربيةِ الوَضْع نحو درهم وبَهْرَج.

وقسمٌ غَيَّرته ولم تُلْحِقْه بأبنيةِ كلامِها فلا يُعْتَبَر فيه ما يُعْتَبَر في القسم الذي قبلَه نحو آجر وسِفْسِير.

(١) الكتاب ج٤ -ص٣٠٣-٣٠٤

(٢) دراسات في فقه اللغة ،ص٣٢٢

وقسمٌ تركوه غيرَ مُغيَّر فما لَمَ يُلحِقوه بِأبنيَة كَلامِهِم لم يُعَدُّ مِنها وما ألحقوه بها عُدَّ منها"[١] .

ومن ذلك ما ذكره ابنُ فارس في فقه اللغة:" حدَّثني علي بن أحمد الصباحي قال: سمعتُ ابنَ دريد يقول: حروفٌ لا تتكلمُ العرب بها إلا ضرورة فإذا اضطُّروا إليها حوَّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها وذلك كالحرف الذي بين الباء والفاء مثل بُور إذا اضطروا قالوا: فُور"[٢] .

كذلك الجواليقي في المعرَّب يُشير إلى هذه التغييرات التي تختص بالكلمة المعربة :"اعلم أنَّهم كثيرا ما يَجترئون على تغيير الأسماء الأعجميَّة إذا استَعملُوها، فيُبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بعُد مخرجه أيضا، والإبدال لازم؛ لئَلاَّ يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، ورُبما غَيَّروا البِناء منَ الكلام الفارِسِّي إلى أبنية العرب، وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرِّك، أو تحريك ساكن، وربما تركوا الحرف على حاله لم يُغيّروه"[٣] .

الكلية الأولى :ليس في كلام العرب دال بعدها زاي.

يأخذنا الجواليقي بإشارته ،ورؤيته هذه إلى القاعدة الأولى من قواعد الخليل التي ذكرتُها في أول الكليات أن المهندس مشتقّ من الهندزة فارسيّ صُيِّرَتْ الزاي سينا لأنّه ليس بعد الدّال زايٌ في شيء من كلام العرب!! استوقفتني كلمة مهندس ! وعجِبتُ من أصلها الفارسي ! فهي من الكلمات الشائعة التي أصبحت متداولة في لُغتنا وبين لهجاتِ العربيَّة ! فليس هناك مسمى آخر عندما نريد أن نُشيرُ إلى من مجال مهنته ،أو دراسته أو توجُّهه هو الهندسة ، وعندما

(١) ارتشاف الضرب ج١-ص١٤٦.

(٢) فقه اللغة ، ابن فارس ،ص٢٩

(٣) المعرَّب للجواليقي ،ص٩٤

وجدت هذه القاعدة توقفت وأنعمتُ النظر فيها ،مما دفعني إلى البحث في مؤلفات ومعاجم اللغة وكتب المعرَّب والدخيل ، ومن خلال تلك المعاجم فقد لحظْتُ اتفاق جميع أهل اللغة الذين تناولوا تفسير هذه الكلمة ، أنَّ معناها هو كما ذكره الخليل المهندس الذي يقدر مجاري القني ، والغالب من تلك المواد التي ورد فيها حرف الدال وبعده زاي ؛ أنَّها معربة أو دخيلة ،إلا بضعُ كلماتٍ سيأتي ذكرها:

ومما ورد في معنى المهندس ، أنَّ أصله المهَنْدِز: الذي يُقدر مَجاري القُنيّ والأبنية معرب وصيَّرُوا زايه سينا فقالوا: مهندس لأنه ليس في كلام العرب زايٌ قبلها دال، وقد وردت هذه القاعدة في التهذيب [1]، و الصحاح [2]، ومختار الصحاح [3]، واللسان[4] ، والمزهر[5]، والعباب الزاخر[6] ، ووردت بأكثر من معنى في القاموس المحيط مع أن أصلها واحد كما ذكره الخليل ، وردت في باب السين" الهِنْدِسُ ، بالكسر: الجَرِيءُ من الأُسُودِ، ومن الرجالِ: المجَرَّبُ الجَيِّدُ النَّظَر. وهُنْدُوسُ الأمرِ، بالضم: العالمُ به: هَنادِسَةٌ. والمهَنْدِسُ: مُقَدِّرُ مَجارِي القُنِيِّ حيثُ تُحْفَرُ، والاسمُ: الهَنْدَسَةُ، مُشْتَقٌّ من الهِنْداز، مُعَرَّبُ آب أنْدازْ، فَأُبْدِلَتِ الزايُ سِيناً، لأنه ليس لهم دالٌ بعدَه زايٌ." فهو هنا لم يختلف مع ما ذهب اليه الخليل أنَّها معرَبة.

وكذلك الزبيدي في التاج وردت عنده في مواضع متعددة ،والحكم في ذلك لا يخفى على أهل اللغة ؛ لكثرة مخالطته الناس عرباً وعجم ،"هندز : الهنْداز بالكَسْر ووُجِدَ فِي كتاب الأَزْهَرِيّ فِي غيرِ موضعٍ تَقْيِيدُه بالفَتْح من غيرِ ضبطٍ: الحَدُّ، فارسيٌّ مُعرَّبٌ وأصلُه أندازَهْ،

---

(١) تهذيب اللغة ،ج٦ – ص٢٧٦

(٢) صحاح الجوهري ،ج٣-ص٩٩٢

(٣) مختار الصحاح ،ج١-ص٣٢٩

(٤) لسان العرب ،ج٥-ص٤٢٧

(٥) المزهر في اللغة ،ج١-ص٢١٤

(٦) العباب ، ج١-ص٣٠٥

بالفَتْح. يُقَال: أعطَاهُ بِلَا حِسابٍ وَلَا هِنْداز. وَمِنْه: المهَنْدِز، لمِقَدِّرِ مجاري القُنِيِّ والأبنية، وإنّما صيَّروا الزايَ سيناً فَقَالُوا: مُهَنْدِسٌ لأنّه لَيْسَ فِي كَلَامهم زايٌ قبلهَا دالٌ. وأمّا مَا مَرَّ من قُهُنْدُزَ فإنّه أعجميٌّ. وإنّما كسروا أوّلَه، أَي الهِنْداز، وَفِي الفارسيِّ مَفْتُوحٌ لعِزَّةِ بِنَاء فَعْلالٍ، بالفَتْح، فِي غير المضاعَف، وقِلَّتِه. ومِمّا يُسْتَدْرَك عَلَيْهِ: الهِنْدازَة، بالكَسْر: اسمٌ للذِّراعِ الَّذِي تُذرَعُ بِهِ الثيابُ ونحوُها، أعجميٌّ مُعرَّب. ورجلٌ هِنْدَوْزٌ، كفِرْدَوْس: جيِّدُ النظَرِ صحيحُه، مُجرِّب. وهم هَنادِزَةُ هَذَا الْأَمر، أَي العُلماءُ بِهِ.." [(١)] .

كل ما ورد هنا من معاني ومرادفات الهندسة معّرَّبة ،فهي جميعها جاءت الزاي فيها بعد الدال ،وقد ورد أن هناك من أنكر صحة هذه القاعدة ؛بحُجة من قال _عند زيد_ ولكن لا يُحتَجُّ بما قال ؛لأنها كلمتان منفصلتان ؛وليس ممن يحتج بكلامهم ؛ وذلك حين قال: انتقضت قاعدتك ! فهو من بعض عامة الناس ، "ويقولون: المهَنذِز، بالزاي. وهو المهَندِس، بالسين لا غير، وهو مشتق من الهِنداز، فصُيِّرت الزاي سيناً، لأنه ليس في كلام العرب زاي بعد دال، والاسم الهندسة ، قال: ولقد قلتُ هذه القاعدةَ لبعض الناس، فغاب عني حيناً وجاءني وقال: انتقضتْ قاعدتُك التي ادّعيتها في أنه لا تجتمع الزاي بعد الدال في كلمة من الكلام. قلت له: بمَ نقضتَها؟ قال: تقول: عند زيد. فقلتُ: هذه نادرة. " من خلال هذه الرواية صرَّح لنا المؤلف بقول يستوقفنا ومما يستدعي تساؤلنا حوله ! هو عندما قال :" وهو المهَندِس، بالسين لا غير"[(٢)] .

حيث جاءت رؤيته هذه وجزمه بأن المهندس لا يأتي إلا بالسين وذلك ؛لاعتيادنا على هذه الكلمة ،وشيوع استعمالها في لغتنا ولهجاتنا ؛ ولكثرة استعمالها أتى ذكرها وبيان مدى أصالتها في اغلب معاجم اللغة ،وتفصيل القول كيف صُيَّرت الزاي سيناً ، ولكن ! ثَمَّة سؤال

---

(١) تاج العروس ، ج ١٥– ص٣٩١

(٢) ورد ذلك في غريب اللغة تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤)،ج١ –ص٥٠٠

يتبادر ، ما سبب إبدال الزاي سيناً ولمْ تُبدل إلى أي حرف آخر ؟وما سبب عدم مجيء الزاي بعد الدال في العربيَّة ؟ وإقرار ذلك من أهل اللغة!!

سيأتي تفصيل ذلك ولكن بعد بيان صفات هذه الحروف ،الدال ،والزاي ،والسين عندما أبدلت من الزاي !فالزاي والسين هي من الأحرف الثلاثة التي اشتهرت تسميتها بالصفير ، وسُمِّيَت بالأسلية عند إبراهيم أنيس[1] ،كما قال سيبويه في مخرجها :"ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا"[2] ، فالزاي حرف من صفاته :الجهر ،الرخاوة ، الإستفال ،الإنفتاح ، الإصمات ،الصفير .

أما السين :الهمس ،الرخاوة ،الاستفال ،الانفتاح ، الإصمات ،الصفير ،هما يتفقان في جميع الصفات سوى الهمس والجَهْر ،أما الدال :فهو أحد الأحرف النطعية وهي (الطاء ، والتاء ، والدال) وهي تأتي في المخرج قبل أحرف الصفير[3] ، أما صفات الدال فهي: الجهر ،الشدة ، الاستفال ، الانفتاح ، الإصمات ، القلقلة. ومن خلال ما ذكرت في صفات الزاي والسين ،اتضح أن الصوتين يتفقان في أغلب الصفات إلا أن الزاي مجهور ،والسين مهموس، وإبدال الزاي سيناً ،أتى عندما أُرِيد استخدام كلمة مهندس في العربية ،وإرادة تعريبها ؛ لأن أصلها الفارسي لا يتفق مع الاستعمال العربي وقواعد أصواته ،حيث لا تأتي الزاي بعد الدال في كلمةٍ عربيَّة ،فأُبدلت الزاي سيناً ؛ لأنها أقرب الحروف إليها مخرجا وصفة ،ولم يكن في إبدالها سيناً إخلال بِدَلالة الكلَمَة أو تغيير لمعناها ؛لأن السين من أقرب الحروف للزاي مخرجاً وصفة ، وإلا لم يُسْتَسَغْ هذا الإبدال ولن تبقى الكلمة بمعناها المقصود ،وقد صرَّح بهذا النوع من الإبدال ابن سيده في المخصص "فَأَما مَا لم يتقارب مخرجاه البتَّةَ فَقِيل على حرفين غير متقاربين فَلَا يُسمى

(١) الأصوات اللغوية ،ابراهيم أنيس ،ص٦٧

(٢) الكتاب ،ج٤ –ص٤٣٣

(٣) انظر الكتاب ج٤-٤٣٣ وسر الصناعة ج١ص٤٧

بَدَلاً وَذَلِكَ كإبدال حرف من حُرُوف الْفَم من حرف من حُرُوف الْحلق" الْأَصْمَعِي: آدَيْتُه على كَذَا وأَعْدَيْتُه: قَوَّيْتُه وأَعَنْتُه، وَقد استَأْدَيْتُ الْأَمِير على فلَان: أَي استَعْدَيْتُ وَيُقَال كَثَّأَ اللَّبَن وَكَثَّع وَهِي الكَثْأَة"(١) وإبدال أحرف الصفير غالبا ، لم يأتِ إلا في اطار الانسجام الصوتي ،والتناسق اللفظي في بنية الكلمة ، وفي اطار تعريب الكلمات الأعجمية ، مثل إبدال السين صاداُ في السراط والصراط ونحوها.

ولفظ (مهندس) خاصَّة من الكلمات التي تأصَّل نُطقها بالسين في العربية وكان عامل الشيوع هو العامل الأهم في دوران استعمالها بهذا الشكل ، ومما دلَّ على شيوعها ، هو تطور استعمالاتها في العربيَّة ،وتعَدُد استخداماتها كَمُصطلحاتٍ عِلمِيِّة لِموادٍ عمَلِيَّة ونَظَرِّية ،ومنها: (٢)"(المهندس) من يلم بِعلم من الْعُلُوم الهندسية وَمن يمارس فَنًّا من الْفُنُون الهندسية (المهندس) من الرِّجَال المجرب الْجيد النّظر وَمن الْأسود الجريء (الهندسة) الْعلم الرياضي الَّذِي يبْحَث فِي الخطوط والأبعاد والسطوح والزوايا والكميات أَو الْمَقَادِير المادية من حَيْثُ خواصها وقياسها أَو تقويمها وعلاقة بَعْضهَا بِبَعْض و (الهندسة النظرية) المبادئ وَالْأُصُول العلمية الْمُتَعَلّقَة بخواص الْمَادَّة ومصادر القوى الطبيعية وطرق استخدامها لتحقيق أغراض مادية.

و (الهندسة التطبيقية أَو العملية) فنَّ الإفادة من المبادئ وَالْأُصُول العلمية فِي بِنَاء الْأَشْيَاء وتنظيمها وتقويمها وللهندسة العملية أَنْوَاع لكل مِنْهَا غَرَض معِين مِنْهَا الهندسة الآلية (أَو الميكانيكية) والهندسة الكهربية والهندسة الحربية وهندسة الْمَعَادِن والهندسة الكيمياوية والهندسة المدنية كالهندسة المعمارية وهندسة الطّرق والجسور وهندسة الطّرق الحديدية والهندسة الصحية والهندسة الزراعية (الهندسي) الْمَنْسُوب إلى الهندسة والعالم بالهندسة النظرية (محدثة) " هذه

(١) المخصص ، ج٤ص١٨٤

(٢) المعجم الوسيط ،ج٢ –ص٩٩٧

استخدامات المهندس في العربية ،ولكن ما الذي دفع الخليل إلى ذكر هذه القاعدة مع هذه المادة ! كلمة مهندس ؟ رغم أنَّ هناك كلماتٍ معرَّبةً وَرَدت فِيها الدال بعدها الزاي !!وهذه الكلمات في نحو دزج ، ودرز ،ودزق ، ودزك ،ودزل..." وفي الجمهرة في باب الدال والزاي ، حيث وردت كلمتان الأولى مهملة وهي ــدزس ــوالأخرى مادة دزع ولم يُشِرْ إلى أصالتها أو عجمتها !، وذَكر في دلالتها ومعناها واستخدامها " الدَّعْز: الدّفع، وَرُبمَا كُنِّي بِهِ عَن النِّكاح ... "[1] ، فهي هنا لم تأت الزاي بعد الدال مباشرة فقد أتت الزاي بعد الدال ولكن فُصِل بينهما بحرف، وكذلك وردت الكلمة بمعناها في التهذيب[2] ، والمجمل[3] ، والمحكم [4] ، واللسان[5] ،والتاج [6] ، ومنها كذلك :" دزر: ابْنُ الأَعرابي: الدَّزْرُ الدَّفْعُ؛ يُقَالُ: دَزَرَهُ ودَسَرَه ودفعه بمعنى واحد" [7] الدَّزْرُ: الدَّفْعُ. كما وردت مواد أخرى نظيرة هذه المواد ولكن جميع هذه المواد لم تكن من الأهمية بمكان أو اهتمام ، ! والحق أن تخصيص كلمة (المهندس) مع هذه القاعدة ؛ يعود إلى عامل الشيوع وكثرة استخدامها ، وتعدد استعمالاتها في العربية وإلى التغيير الذي أحدثه العرب بإبدال الزاي سيناً "والعليم بأسرار هذه اللغة لا يختلط عليه الأعجَميُّ والعربي، ولا يلتبس عنده الأصيل والدخيل، فإن للكلمةِ العربية نسيجها المُحكَم وجَرْسُها المتناسق وإيقاعها المعبِّر، ولم يَضِنَّ علينا أئمة العربية بمقاييس نعرف بها عُجمة الاسم ؛ لكي نتناوله بالتغيير إن شئنا صياغته على أوزان العربية، أو نعرف حقيقته على الأقل إن آثرنا تركه

(١) جمهرة اللغة ، ج٢ص ٦٤٢

(٢) تهذيب اللغة ،ج٢ص٧٨

(٣) مجمل اللغة ج١ص٣٢٨

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ج١ص٥١٦

(٥) لسان العرب ج٥ص٣٤٨

(٦) تاج العروس ج١٥ص١٤٦

(٧) القاموس المحيط ج١-٩ ٣٨ ،والتاج ج١٣ ص٩٥.

على لفظه دون تبديل فيه ،وأكثر هذه المقاييس يقوم على النقل والسماع، فبنية الكلمة وحدها تسِمُها بالعربية أو بالعجمة..."[1] ولكن لا يمكننا تمييز عجمة الكلمة من خلال بنائها دائماً ،وخاصة عندما يندرج لفظ الكلمة المعرَّبة بين مفردات العربية بعد تعريبها ،ويتم استعمالها بهذا الشكل وذلك مثل كلمة المهندس وما ورد من الحديث حولها ، لذلك كان لهذه القاعدة دور واضح حينما بيَّنت لنا هذه الكلمة المعرَّبة ، وبِذلك اتضح لي اطرداها ،وإجماع أهل اللغة على صحَّتِها وشيوعها ،وكذلك من خلال إقرار بعض أمهات الكتب في المعرَّب بهذه القاعدة ،ومنها المعرَّب لأبي منصور "حيث قال :"ليس في كلامهم زاي بعد دال إلاَّ دخيل وذكر من ذلك "الهنداز" و"المهندز" [2] وأبدلوا الزاي سينا فقالوا: "المهندس" ،بل قد عدّ أهل اللغة مجيء الزاي بعد الدال من إحدى العلامات التي يُعرف بها عُجمة الكلمة ، قال أئمة العربية: تُعْرف عُجْمَة الاسم بوجوه:

أحدها : النَّقْل: بأن ينقُل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني : خروجُه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبْرَيْسَم فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أوَّله نون ثم راء نحو نرْجس فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع : أن يكونَ آخرُه زاي بعد دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكونُ في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيها الصاد والجيم نحو الصَّوْلجان والجص.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق[3].

(١) دراسات في فقه اللغة ،صبحي الصالح ،ص ٣١٥

(٢) المعرب ،ص٥٩

(٣) لمزهر في علوم اللغة ج١- ص٢١٣-٢١٢"

لقد عدَّها عُلماء اللغة إحدى علامات العُجمة ،ولكن ما رأيته من خِلال الخوض في هذه القاعدة ،أنَّها قاعدة وكليَّة مستقلة، وضعها الخليل لنا قبل مئات السنين ،ولن أُضيف على ما ذكره الخليل سوى أنّها قاعدة مطَّردة تتفرع منها خاصية من خواص الحكم على عجمة الكلمة والبناء المعرب .

الكلية الثانية :ليس في كلام العرب ماأوله نون أصلية بعدها راء .

ومما ذكره أهل اللغة من العلامات التي تعرف بها عجمة الكلمة ، أن يكون أوَّله نون ثم راء نحو نرْجس فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

تأخذنا هذه العلامة إلى قاعدةٍ أخرى من قواعد المعرَّب ،والدخيل التي أوردها صاحب العين وهي :

في مادة نمرق[1] :

النُّمْرُقُ : الوسادةُ ويُقال : نُمْرُقة وقول رؤبة :

(أَعَدَّ أخطالاً له و نَرْمَقا...) النَّرْمق فارسية معرّبة ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر) نونُها أصليّة .

وقد قصد الخليل من كلامه انه لا تأتي في كلام العرب من الأسماء كلمة أوَّلها نون أصلية تتبعها راء ،وإن جاءت فهي معرّبة وليست من أصلِ كلام العرب ،وقد أجمع علماء اللغة على ما ذهب إليه الخليل ،فقد وردت القاعدة عند ابن دريد في جمهرته[2] وفي التهذيب[3] ، والمجمل[4] ، والمحكم [1]، وفي اللسان [2] :نرب: النون والراء لا يأتلفان إلا بدخيل.

(١) العين ،ج٥ ص٢٦٥

(٢) جمهرة اللغة ،ج١ص١٢٧

(٣) تهذيب اللغة ،ج٩ ص٣١٠

(٤) مجمل اللغة ،ج١ –ص٨٣٦

و وردت كلمات أولها نون وراء ،منهم من قال بعُجمتها ومنهم من شكَّك في ذلك ،وذلك مثل نرَز، ونَرش، ونَرس، ونَرجِس ،فهي هنا مخالفة لقاعدة الخليل إذ انه يقصد في قاعدته هذه الأسماء وليست الأفعال .

وصرح بذلك الزَّبيدي " لم يصِحَّ فِي اللُّغَة أَن النَّرْزَ يُستعمَلُ، وَقد زَعَمَ بعضُهم أَنه الأَخذُ بأطرافِ الأصابعِ، وَقيل: الأخذُ فِي خُفيَةٍ، وَلم يَبْنُوا فِي الثُّلاثيَّة المحضَة اسْما أوّلُه نونٌ وراءٌ، وأمّا النَّرْدُ الَّذِي يُلعَبُ بِهِ فَلَيْسَتْ بعربيّة، وَقَالُوا: النَّيْرَب للنَّميمة والداهية وَلم يَقُولُوا: النَّربْ، وَلم يَهْجُروا هَذَا البناءِ لأنّه ثقيلٌ على اللِّسان، وَلَكِن تَرَكُوهُ باتِّفاق أنّ الراءَ تجيءُ بعد النُّون كثيرا فِي غيرِ الْأَسْمَاء، يَقُولُونَ: نَرْضَى ونَرْقَى ونَرْمِي فِي أفعالٍ كثيرةٍ يلحقُها نونُ المضارَعة وأوّلُ حروفِها الأصليّة راءٌ. وإنّما تُرِكَ هَذَا اللفظُ كَمَا تُرِكَ الوَدْع، وَلَو استُعمِلَ لَكَانَ حَسَناً"[٣] .

أيضا وردت كلمة اختلف بعض أهل اللغة في أصالتها ، وعجمتها ،منهم من قال بعجمتها ،ومنهم من قال بمَحضِ عربيَّتِها ! وهي النَرس او النَرسِيانة ،فقيل في معناها :" نَرْسُ، بالفَتْح، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ،وَهِي: قرية، بالعراقِ، قِيلَ: كانَ يَنْزِلُهَا الضَّحّاكُ بِبوراسف، وَهَذَا النَّهْرُ منسوبٌ إِليه، مِنْهَا الثِّيَابُ النَّرْسِيَّةُ، نقلَه الأَزْهَرِيُّ وقَال: هُوَ لَيْسَ بعَرَبِيٍّ. وَقَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: "ونَرْس: مَوْضِعٌ وَلَا أَحْسَبُه عَرَبِيّاً، وَلَا أَعرفُ لَهُ فِي اللُّغَةِ أَصْلاً، إلاَّ أَنَّ العَرَبَ سَمَّوْا نَارِسَةَ، قالَ: وَلم أَسْمَعْ فِيهِ شَيْئا مِن عُلَمَائِنَا"[٤] .

وورد في المزهر عن ابن خالويه: ..."وثوب نَرْسِيّ فأما نِرْسِيانة فعربيّ، قد تكلّموا به قيل لأعرابي: أتأكل السمك الجِرِّيث فقال: تمرة نِرْسِيانة، غَرَّاء الطرف، صفراء السائر، عليها مثلها

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ج٩ ـص٢٨

(٢) لسان العرب ،ج١٠ص٣٥٢

(٣) تاج العروس١٥-٣٥٠

(٤) تاج العروس ج١٦ -٥٤٧

زبداً أحبُّ إليَّ منها"(١) .

.... "والنِّرْسِيَانُ، بالكَسْرِ: مِن أَجْوَدِ التَّمْرِ بالكُوفَةِ، وليسَ بعَرَبِيّ مَحْضٍ، الوَاحِدَةُ بهاءٍ قَالَ الأَزْهَرِيُّ: وَقد جعَلَه ابنُ قُتَيْبَةَ صِفَةً أَو بَدَلاً، فَقَالَ: تَمْرَةٌ نِرْسِيَانَةٌ، بالكَسْرِ، وأَهْلُ العِرَاقِ يَضْرِبُونَ الزُّبْدَ بالنِّرْسِيَانِ مَثَلاً لِمَا يُسْتَطَابُ،"(٢).

وقد وردت بعدة معاني ":ونَرْسُ، الّذي ذكره المصَنِّف: اسْمُ نَهرٍ بَيْنَ الحِلَّةِ والكُوفَةِ وَهُوَ نَهْرٌ حفَرَهُ نَرْسى بن بَهْرَامَ ، مَأْخَذُه من الفُرات، عَلَيْهِ عِدَّةُ قُرىً، مِنْهُ عبدُ الله بنُ إِدْرِيس النّرْسِيُّ، شيخٌ لأَبِي العَبّاسِ السَّرّاجِ، وأَبُو الغَنَائِم مُحَمَّدُ بن عَليّ بنِ مَيْمُونٍ النَّرْسِيُّ، من شُيُوخِ أَبِي الفَتْحِ نَصْرِ بنِ إِبرَاهِيمَ المقْدسيّ. ونِرْسِيَانُ أَيضاً: اسمُ ناحِيَةٍ بالعِرَاقِ، لَهَا ذِكْرٌ فِي الفُتُوح، قالَ عامِرُ بنُ عَمْروٍ:

(ضَرَبْنَا حُمَاةَ النِّرْسِيَانِ بكَسْكَرٍ ... غَدَاةَ لَقِيناهُمْ بِبِيضٍ بَوَاتِرِ)

والنَّوْرَسُ: طَيْرُ الماءِ الأَبْيَضِ، وَهُوَ الزُّمَّجُ، جَمْعه النَّوَارِسُ"(٣)

وردت نَرسيانة بعدةِ معانٍ ، ومن خلال ما ورد من استعمالاتها يبدوا أن الأغلب في العراق وفي بلاد الفرس ،مما يدل على أنها ليست بعربية محضَة ! وكذلك هي كلمة واحدة ورد القول بَعرَبِيَّتِها خلافاً لما أورده الخليل في قاعدته ،وخلافاً لما أجمع عليه روَّاد اللغة ،فلا يحتج بها .

من خلال ذلك اتضح لي صحَّة ما ذهب إليه الخليل ،فإن النون تزاد في العربية في الأفعال فقط ،وقلَّ وندرَ مجيئها سابقةً للراء في أول الأسماء ،فقد ورد في مواضع زيادتها عند ابن جني وابن

(١) المزهر ج٢ –ص٥٦

(٢) تاج العروس ج١٦ –٥٤٨

(٣) المصدر نفسه

عصفور وغيرهم " وأَمَّا النُّون فتُلحق فِي أَوائل الأَفعال إِذا خبّر المتكلِّم عَنهُ وَعَن غَيره كَقَوْلِك نَحن نَذْهَب" [١] .

وعند ابن عصفور "ولا يقضى عليه بالزيادة إِلَّا بدليل: فممّا زيدت فيه النون أوّلاً لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجِسٌ، وزنه "نَفْعِلٌ"" [٢] .

إذ لاشك مما جاءت فيه النون بعدها راء في الأسماء يُقضى عليه بالعُجمَة ، "يقول علماء اللغة إن المعَرَّب يُعرَف بدلائل، منها أن يَنقل ذلك أحد أئمة اللغة العربية، ومنها خروجه عن أوزان الكلام العربي، ومنها أن يكون أوله نوناً يليها راء كما في "نَرْجس"، أو أن يجتمع فيه صاد وجيم كما في "جص" و"صولجان" و"إجّاص"، أو أن يجتمع فيه جيم وقاف مثل "جوسق" و"جوالق" و"منجنيق"، فكل ذلك لا يكون في كلام عربي"[٣] .

وقد ندر مجيء الرّاء بعد النّون ولاسيّما إن كانت النّون ساكنة والرّاء متحرّكة، وهذا قليل جدّاً في العربيّة[٤] .

الكلية الثالثة : لاتأتي الشين بعد اللام .

أما الكلية الثالثة والأخيرة من هذا الباب وتدور أيضا حول خصائص المعرب في العربية .وهي تستبين لنا من خلال مادة:

علش[٥] :

العِلَّوْش : الذئب بلغة حِمْيَر وهي مخالفة لكلام العرب ؛ لأن الشينات كلّها قبل اللاّم

---

(١) المقتضب ج١-ص٥٩

(٢) الممتع لابن عصفور ،ج١ ص١٧٦

(٣) الشهابي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ٤٠/ ٤ (١٣٨٥هـ -١٩٦٥م)، ص١٩.

(٤) موت الألفاظ في العربية ،ص٤٣٩

(٥) العين ،ج١ص٢٥٦

قَالَ زائدة : لا أشك إلاّ أنّه الذئب لأنّ العِلَّوش الخفيف الحريص .

يتضح لي ما ذهب اليه الخليل من هذه الكلية أنه ليست هناك كلمةْ عربيةْ وردت الشين فيها بعد اللام ،وقد وردت هذه القاعدة عند الأزهري[1] وفي اللسان[2] ولكن الأزهري استدرك ما ذهب إليه الخليل بكلمة لَشلَاش !!"

وذلك في مادة علش :" فإنَّ ابْن الأعرابيّ زعم أَن العِلّوْشَ هُوَ ابْن آوَى. وَقَالَ اللَّيْث: علش لُغَة حميرية، مِنْهُ العلّوش ، وَهُوَ الذِّئْب. قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيل: لَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب شين بعد لَام، وَلَكِن كلُّها قبل اللَّام.

قلت: وَقد وُجِد فِي كَلَامهم الشين بعد اللَّام. قَالَ ابْن الْأَعرَابِي وَغَيره: رجلٌ لشلاشٌ، إِذا كَانَ خَفِيفا.

أما الزبيدي في التاج[3] فقد ذكَر لنا ألفاظاً كثيرة استدرك بها على الخليل في قاعدته هذه ، والتي زعم بمَحضِ عربيّتها ، وهي :

ل ب ش:

ممّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْه: اللَّبْشُ: الخَلْطُ، وبالكَسْرِ: أَصْلُ الشَّجَرِ المخْلُوطِ بالطِّينِ، وهيَ عَرَبِيَّة صَحِيحَةٌ، وقَدْ أَهْمَلَه الجَماعَة.

ل ش ش:

اللَّشُّ ، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ ابنُ الأَعْرَابِيّ: هُوَ الطَّرْدُ، وذَكَرَه الأَزْهَرِيُّ فِي تَرْجَمَةِ عَلش. واللَّشُّ: السُّمَاقُ، عَن ابنِ الأَعْرَابِيّ، أَيْضاً. واللَّشُّ، أَيْضاً: الماشُ، عَنْهُ أَيْضاً، نقَلَهُمَا الصّاغَانِيّ.

---

(١) تهذيب اللغة ج١ -٢٧٣=٢٧٤

(٢) لسان العرب ج٦ -ص٣٢٠

(٣) تاج العروس ،ج١٧ ص٣٧١,٣٧٢,٣٧٣

وَقَالَ اللَّيْثُ:! اللَّشْلَشَةُ: كَثْرَةُ التَّرَدُّدِ عِنْدَ الفَزَعِ، واضْطِرَابُ الأَحْشَاءِ فِي مَوْضِعٍ بَعْدَ مَوْضِعٍ ونَقَلَهُ ابنُ القَطّاعِ هَكَذَا.

وهُوَ جَبانٌ! لَشْلاَشٌ: مُضْطَرِبُ الأَحْشَاءِ.

ل ط ش:

ومِمّا يُسْتَدْرَك عَلَيْه أَيْضاً: اللَّطْشُ: الضَرْبُ بجُمْعِ اليَدِ، والطَّعْنُ، وقَدْ أَهْمَلَه الجَماعَةُ.

ل ق ش:

شَنٌّ لَقِشٌ، ككَتِفٍ، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ وصاحِبُ اللِّسَانِ، وقالَ الصّاغَانِيُّ: أَيْ يابِسٌ بالٍ، عَن ابنِ عَبّادٍ. قُلْتُ: واللَّقْشُ، بالفَتْحِ: النُّطْقُ بمَعاريضِ الكَلامِ. واللَّقْشُ أَيْضاً: العَيْبُ.

ل ك ش:

ومِمّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْه: اللَّكْشُ: الضّرْبُ بجُمْعِ الكَفِّ، وَقد لَكَشَهيَلْكُشُه لَكْشاً، وَهِي عربيَّةٌ صَحِيحَة، وقَد أَهْمَلَه الجَمَاعَة.

ل م ش:

اللَّمْشُ، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ ابنُ الأَعْرَابِيِّ: هُوَ العَبَثُ. ولاَمِشُ، كصَاحِب: بفَرْغَانَةَ، مِنْهَا أَبُو عَلِيٍّ الفَقيه، سَمِعَ مِنْهُ ابنُ السِّمْعَانِيّ وَقَالَ: مَاتَ سنة، نَقَلَهُ الحَافِظُ. وَقَالَ الصّاغَانِيُّ: ولاَمِشُ: من الأَعْلامِ، وهُوَ اسمٌ أَعْجَمِيٌّ، ولَهُ مَسَاغٌ أَنْ يَكُونَ عَرَبِياً فإِنّ ابنُ الأَعْرَابِيِّ قَالَ: اللَّمْشُ: العَبَثُ.

ل و ش:

ومِمّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ: {اللَّوْشُ: هُوَ اللَّوَقُ. ورَجُلٌ} أَلْوَشُ، وهِيَ {لَوْشاءُ. واللَّيْثُ بنُ شُجَاعِ بنِ أَبِي لاَشٍ الشَّرابِيُّ، عَن عُمَرَ بن طَبَرْزَد وعَنْهُ مُحَمّدُ بنُ عُثْمَانَ العُكْبَرِيّ الوَاعِظ.}

ولَوْشَةُ: من بِلادِ الأَنْدَلُسِ، ضَبَطَه الحافِظُ بالفَتْحِ فِي الدُّرَرِ الكَامِنَةِ، قالَ شَيْخُنَا: والمشْهُورُ الضّمُّ.

{واللِّوَاشَةُ، بالكَسْرِ: مَا يُجْعَلُ على جَحْفَلَةِ الفَرَسِ ليَمْنَعَه من الاضْطِرَابِ. وأَمَّا قولُهُم: لاَشْ فإِنّه مُخْتَصَر عَن لَا شَيْءَ، ويُسْتَعْمَل غالِباً فِي الازْدِوَاج كَقَوْلهم: الماشْ خَيْرٌ من لاشْ، كَمَا سيأْتي فِي م وش. واسْتَعْمَلُوا مِنْهُ: التَّلاشِي، وكأَنَّهُ مُوَلَّدٌ.

أما في مقاييس اللغة لم يذكر شيء بعد اللام ابدا.

وكذلك وردت كلمات في الوسيط جاءت اللام فيها قبل الشين[1] .

(لشلش) فلَان أَكثر التَّرَدُّد عِنْد الْفَزع (اللشلش) الرجل الْخَفِيف وَفُلَان جبان لشلاش مُضْطَرب (لشا) فلَان لشوا خس بعد رفْعَة (لاشاه) الله أفناه كَأَنَّهُ جعله كلا شَيْء وَفِي الْبَيَان والتبيين للجاحظ (لَا شاهم فتلاشوا) (تلاشى) مُطَاوع لاشاه.

رغم تأييد البعض من أهل اللغة لِما ذهب إليه الخليل إلا أنَّه وَردت في بعض المعاجم : مفردات ومواد وقعت فيها اللام قبل الشين ،فمن تلك المفردات هي التي سبق ذكرها ، ولكن مع مجيء هذه المواد المخالفة للقاعدة ،منها ما هو مُهمل ،ومنها ما أهمله جماعة واستعمله جماعة نحو ، (لكش ،لطش ،لقش)،ومنها من شكَّك في محض عربيتها نحو(لمش) ، رغم أنَّ هذه المواد وردت مُناقِضة لقاعدة الخليل إلا أنَّها تَحتَمِل نُدرة و قِلَّة الاستعمال لذلك؛ لم يَلتَفِت إليها الخليل! أو رُبما غابت هذه الألفاظ عن الخليل ، أو لَم تَثبُت لديه ، ، وهُنَاك ألفاظ قد تَخرُج عَمَّا ذكره الخليل وهي الألفاظ التي فُصِل فيها بين اللام والشين نحو : (لَبش .ولطش

(١) الوسيط ج٢ -ص٨٢٥

،ولقش ،و لكش ولوش ، ولمش ، ورُبّما وردت عربيَّةً محضَة ولكن أُهمِلَ استعمالها خاصة أنّ معظم هذه الكلمات مُشتَقَّة من كلمة واحدة وهي لش لشلاش ، وهذه المادة وردت عند الخليل (١) ،ولن نَحتَجّ بتلك الألفاظ على عدم صحة قاعدة الخليل لِقلَّة المفردات التي جاءت مناقضة لما ذكره الخليل، وذلك يدل على صحة ما ذهب اليه الخليل في هذه القاعدة.

من خلال الخوض في كليّات هذا الباب اتضحت لي بعض من خصائص المعرب والدخيل ، وذلك أنّ من خصائص اللغة العربية تَقَبُّلُها واستيعابها للألفاظ الدخيلة، وتطويعها للسان العربي، حيث إنَّ أَخذ اللغات بعضها من بعض سُنَّةً كونيَّة، بسبب الاحتكاك بين الأمم والشعوب ، فالألفاظ المعرَّبة بعد دخولها اللغة العربية ونطقها باللسان العربي تُصبح كالعربيّة، في مُعامَلَتِها إعرابيًّا واشتقاقيًّا ،وذلك من خلال إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العرب، إلى أقربها مخرجًا ؛ ليدخُل في كلامِهم ما ليس من أصواتِهم، مثل: مُهندز وهندزَة ،فقد عرَّبوها هندس ،وهندسة و بالوده ، وبَرَنْد، فقد عرَّبُوها هكذا: فالوذج، وفرِند. وأيضا من خلال إبدال صوت له نظير في اللغة العربية، وذهب بعضهم إلى أنّ ذلك يَقَع في خمسةِ حروفٍ وهى: السين، والشين، والعين، واللام، والزاي، والإبدال – حينئذ – لا يكون مُطّردًا، وذلك مثل: إسماعيل، فقد أبدلوا فيه السين من الشين، والعين من الهمزة، فأصله: إشمائيل، وكذلك قفْشليل، أي: المغرفة، فقد أبدلوا فيها الشين من الجيم، واللام من الزاي، فأصلها: قفجليز.

(١) وردت في مادة :لش: اللَّشلشةُ: كثرةُ التَّردُدِ عند الفزع واضطرابِ الأحشاء في موضعٍ بعد موضع، يقال: جَبان لَشلاش.ج٦ –ص٢١٩

الفصل الثاني

الكليات الصرفية

- المبحث الأول : الأبنية والأوزان
- المبحث الثاني : أسماء الحروف
- المبحث الثالث : أبواب الثلاثي
- المبحث الرابع : الجموع
- المبحث الخامس : الأصالة والزيادة
- المبحث السادس : المصادر
- المبحث السابع : الخفة والثقل

المبحث الأول : الأبنية والأوزان

(مفعالة للمذكر)

قال صاحب العين في مادة(عزب) "والمِعْزابَةُ : الّذي يَعْزُب بعيره ينقطع به عن النَّاس إلى الفلوات وليس في التصريف مِفْعالة غير هذه الكلمة"[1] قصد الخليل من هذه الكليّة حصر وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء وصفاً لمذكر، على لفظ واحد فقط وهو (معزابة)، ووزن مفعالة أحد صيغ المبالغة المصُاغة من الفعل الثلاثي المزيد بالتاء في اخره والميم في أوله .وصيغ المبالغة هي :أسماء تُشتق مِن الأفعال للدلالةِ على معنى اسم الفاعل بقصدِ المبُالغة ،وقد تحُوَّل صيغة اسم الفاعل "الى أوزان خمسة مشهورة، تُسَمَّى صِيغ المبالغة، وهى فَعَّال: بتشديد العين، كأَكَّال وشرَّاب. ومِفعال: كمِنحار. وفَعُول: كغَفُور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِرٌ.

وسُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير. و مِفْعيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وفُعَلة: بضم ففتح، كهُمَزَة، ولُمَزة. و فاعُول : كفاروق. وفُعال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوّال وكُبّار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قُرِئ قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا ﴾[2] [3] .

وكذلك هناك اوزان لم يذكرها العلماء منها : فيعول ، كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾[4].

---

(١) العين ج١-٣٦١

(٢) سورة نوح الآية : ٢٢ .

(٣) شذا العرف ج١،ص٦٢

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

و فُعّول ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ﴾ [1] .،و فعّالة ، مثل : علامة ، فهامة ،و فَعالِ ، مثل فَساق : كثير الفسق ، ومِفْعَل ، مثل : مِسْعَر : مسعر فتن ، أي يكثر من إشعالها ،و مفعالة ، مجذامة ، فعالة ، بقامة : كثير الكلام ، فُعل ، غُدر : كثير الغدر ، فَعُولة، ملولة : كثير الملل .

وما يخصنا في هذه الأوزان هو (مِفْعَالَة)،إذ وردت قاعدة الخليل هذه عند ،ابن دريد[2]، والأزهري[3] ، والزبيدي[4] ، وعند ابن السراج في اللباب[5] ، وهناك من أتى بها بزيادة لفظ آخر مع مِعزابة وهو مِطرابة ، وهو ابن سيده في المخصص[6] ،أما عند ابن خالويه فزاد مع معزابة لفظين ،هما مِجْذامة ومطرابة ، حيث قال :"ليس في الصفات مِفعالة إلا حرفاً واحداً ،قالوا رجل مِعزابةِ إذا طالت عِزبَتُه ،وإنما هي مِفعالة من عَزُب عنه إذا بَعُد ،وتقول رَجُلٌ عزُب وامرأة عَزبَةُ وإن شئت عزب بغير هاء .

وانشد :هل عَزَبٌ أَدُلَّه على عزِب   على فَتَاةٍ مِثلَ تِمثالِ الذهب.....[7]

قال وقد قِيل رَجُلٍ مجذامة مِطرابة ،أي يَطرَبُ ويقطع والأكثر مفعل ومفعال بغير الهاء..."[6]

---

(١) سورة الحشر ، الآية : ٢٣ .

(٢) الجمهرة ج٣ /ص ١٢٤٢

(٣) تهذيب اللغة ج٢ –٨٨

(٤) تاج العروس ج٣ –ص٣٦٢

(٥) اللباب ج١/٢٤٦ : قال فيها : مفعَالَةٌ: ليس في الصفات مفعالة إلا حرفاً واحدا. قالوا: رجل معزابة إذا طالت عزبته. يقال: رجل عزب وامرأة عزبة وعزب بدون هاء والجمع عزاب. وينشد:
هل عزبٌ أدله على عزب ... على فتاة مثل تمثال الذهب.

(٦) المخصص ج٥/ص١١٧

(٧) من كتاب ليس في كلام العرب ص٢٧٥، لم يُعرف قائله.

(٦) ليس في كلام العرب ٢٧٥–٢٧٦

إنَّ ما جاء من الأبنية على وَزن مِفعالة غَير معزابة ! فهما على قسمين مِنها مَا دَلَّ على الصفات ومنها ما يدل على اسم الآلة ،فما دلَّ على الصفات ،قيل : " امرأَةٌ مِفْضالْة في قَوْمِها: إذاكانت ذاتَ فَضْلٍ على قَوْمِها سَمْحَةً.

ويُقالْ: رجلٌ مِجْذامَةٌ: للَّذي يَوادُّ، فإذا أَحَسِّ ما ساءَهُ أَسْرَعَ الْصَّرْمَ. ومِقْدامَةٌ، أَي: بَطَلٌ يُقْدِمُ على الْعَدُوِّ." [٧] "وَقد قيل رجل مجذامة إذاكَانَ قَاطعاً للأمور جَاءَ على غير قِيَاس، وَإِنَّمَا زادوا فِيهِ الْهَاء لِأَن الْعَرَب تُدخل الْهَاء فِي المذكَّر على جِهَتَيْنِ: إِحْدَاهمَا الْمَدْح وَالْأُخْرَى الذمّ إِذا بولغ فِي الْوَصْف"[١].

وكذلك "مِطْرَابة" للكثير الطرب"[٢] .

امـا في أسمـاء الآلـة :"فكثـير ومنهـا: مِبْشـارة ،مِقْشـارة ، مِحْماصـة ، مِقْلاعـة ، مِخْشانة....وغيرها ومنها ما ورد في محكم التنزيل في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [٣] " فالبناء المقصود في الآية الكريمة هو (مَنسَأَته) والمنسأة: العصا. لأنه ينسأ بها، أي: يطرد ويؤخر[٤] .

وقد وردت فيها عدة لغات :

١- منساته، بألف، وأصله: منسأته، أبدلت الهمزة ألفا، بدلاً غير قياسي، وهى قراءة نافع، وأبى عمرو.

---

[٧] معجم ديوان الادب ج١/ص٣١٣

[١] تهذيب اللغة ج٢-٨٨ ، تاج العروس ج٣-ص٣٦٢

(٢) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف ج٢٤١/١

(٣) سورة سبأ ، الآية : ١٤ .

(٤) تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ج٣-ص٥٧٣)

٢- منسأته، بهمزة ساكنة، وهو من تسكين التحريك تخفيفا، وليس بقياس، وهى قراءة الوليد ابن عتبة، وابن مسلم.

٣- منسأته، بالهمزة مفتوحة، وهى قراءة باقي السبعة.

٤- بفتح الميم وتخفيف الهمزة، قلبا وحذفا.

٥-منساءة، على وزن مفعالة(١) .

من خلال ما ورد من أبنية ، تبدو كثيرة التي جاءت على وزن مِفْعَالة ،ولكن لا تُعتبر مخالفة لما ذهب إليه صاحب العين في هذه القاعدة ، فالخليل يَقصُد ما جاء من الصفات فقط، أمَّاما جاء من أسماء الآلة وغيرها فلا علاقةَ لها بما ذهب إليه الخليل ،ويَصدُق قولي هذا ما صَرَّح به الأزهري في مُعجَمه وكذلك الزَبيدي في التاج حيثُ قال في مادة عَزَبَ :" وَقَالَ اللَّيْث: المِعْزَابة: الَّذِي طَالَتْ عُزُوبته، حَتَّى مَا لَهُ فِي الْأَهْل من حَاجَة. قَالَ وَلَيْسَ فِي الصِّفَات مِفعالة غير هَذِه الْكَلِمَة" (٢) .

أما ما جاء من صفات المرأة على وزن مِفْعَالَة ،نحو مِفضَالَة وغيرها لا يَنطَبِق عليها القول ،فالخليل أراد بِقَاعِدَته هَذِه ما جاء مِنْ وَصف لِمُذكَّر على مِفْعَالَة فَلَيس غَير (مِعزابة)! وأشار إلى ذلك الخليل في سِيَاق كَلامِه عن القاعدة، حَيثُ قال : "ويُقَال: أُدْخِلَتِ الهاءُ في هذا الضّربِ من نعوتِ الرّجالِ، لأنّ النّساءَ لا يُوصَفْنَ بهذه النعوت"(٣).

إنّ مَا ذَهَب إليْهِ الخليل فِي هذهِ الكليَّة واضِح ومُطَّرِد ، فَلَيْسَ هُناك ما يَنقُض كَلامه ،أو يَتعَارَض مَعَ قاعِدَتِه ، وذلك مِن خِلال مَا وَرد عَنْ أَهل اللُّغة والثِقَات حَول تَأييدهم لِهذه

(١) وردت كتاب البحر المحيط للتفسير ج٨-ص٥٣١ ، كذلك الموسوعة القرآنية ج٦-ص١٦٥.

(٢) تهذيب اللغة ج٢-٨٨ - وفي تاج العروس ج٣-ص٣٦٢

(٣) العين ج١-ص٣٦١

القاعدة ، ومِن خِلال الخَوضِ في مَعَاجِم اللُّغة لمَ أَجِد ما يَتَعارضُ مع هذه القاعدة ، أمَّا ما جاء من قولِهم :مِطرابة ومِقدامَة ،فلا يُحتجَّ بِها لِقِلَّة ورودها وَمَجيئِها على غير قياس ،فهذا ابن خالويه حينما صرَّح لنا بتأييده لِما ذهب إليه الخليل ، أشار بعد ذلك وقال: " وقد قِيل رجلٌ مِجذامَة مِطرَابة ،أي يُطرِب ويَقطع والأكثر مِفعَل ومِفعَال بغير الهاء ..." (١) .

بناء (فُعْلَلْ)

جاء في مادة عنصر :

العُنْصَرُ : أصْلُ الحَسَب " إنّما جاء عن الفُصَحاء مضمُومَ العَين منصُوبَ الصادِ ولا يجيء في كلامهم من الرباعي المنبسِط على بناء فُعْلَل إلاّ ما يكون ثانيه نوناً أو همزةً نحو الجُنْدَب و الجُؤْذَر "(٢) يُبيِّن لنا صاحب العين في هذه الكليّة قاعدة صرفيّة مِن الأهميَّةِ بمكان ،وهي : حَصر وَزن مِن أوزان الرُباعي المجُرَّد وهو فُعْلَل بِضَمِّ أوَّله وفَتح ثَالثه ،على ما كانَت عينَه نُونا أو همزة ،ومثَّل لنا بَنحو الجُندَب و الجُؤذَر !!

البِناء الرباعي : هو عند البصريين، ومَن تابعهم؛ من جُمهور اللُّغَويين والصَرفِيين القُدامى هَو: أحد أصول كلام العرب المتصَرِّف، ويكون في الأسماء والأفعال؛ نحو: (جَعفرٍ) و (دَحْرَجَ) . وذكروا أنه أقلُّ من الثّلاثيّ ؛ لثقله بالحرف الرابع. والأبنية الممكنة -عقلاً- للرباعي في الأسماء ثمانية وأربعون بناءً؛ وذلك بضرب حركات الفاء الثلاثة، في أحوال العين الأربعة في حركات اللام الأولى، وقد تخلّف معظمها؛ لالتقاء الساكنين، أو للثقل، أو لتوالي أربع متحركات...

وأوزان الرباعي المجرَّد ستة وهِيَ مَحلُّ خِلاف عند عُلماء اللُّغة ومَوضعُ الخلاف هو ما

---

(١) ليس في كلام العرب ٢٧٥-٢٧٦

(٢) العين ج٢ ص ٣٣٧

أشار إليه الخليل في هذه الكليَّة (فُعْلَل) بفتح اللام وضَمِّ فائِه ،وهي :كما قال أبو الفتح :

" اعلَم أنّ الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجِيء على ستةِ أمثلة: خمسةٌ وقَع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف وهي: "فَعْلَل، و فِعْلِل، و فُعْلُل، و فِعْلَل، وفِعِلّ، و فُعْلَل".

ففَعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم "جعفر وصعتر"، والصفة "سلهب و صقعب وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: "فجُخْدَب" ومثاله "فُعْلَل" -بفتح اللام- حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره: "جُخْدُب" -بضمِّ الدال- وهو اسمٌ لا صِفة، وقد حكى غيره "بُرْقُع وبُرْقَع، وطُحْلُب و طُحْلَب، و جُؤذِرٌ و جُؤْذَر"(١) .

إذاً فُعْلَل بضم أوّله وفتح ثالثه هو ما وقع الخلاف حوله، فالبصريون وسيبويه منعوا أن يأتي في الكلام فُعْلَلْ فهم يرونَه مُتَفرِّعٌ من فُعْلَلْ بضم ثالثه ،وحُجّتَهم ؛ أنه كلَّ ما جاء في الفتح أتى فيه الضَّمُ ،ولمَ يأتِ في لُغَةُ الضَمِّ والفتح ، وكَما وَرَد عَن أَهلِ اللُّغة أنَّ الفرَّاء وَالأخفَش أجازُوا ورود هذا الوزن وقد وضَّح هذا الرضيِّ بقَولِه : " وزاد الأخفش سادساً هو فُعْلَل -بَضَمِّ الفاء وسُكُونِ العين وفتحِ اللام الأولى، وقد اختلف أهل العربيّة في أصالة هذا البناء فَجُخْدَب ، ومثاله (فُعْلَل) بفتح اللام حكاه أبو الحسن ، وَضَرَب له أبُو علي نحو (بُرقَع) ونسبه للأخفش أيضاً ، والذي عليه غيره (جخدب) بضم الدال وهو اسم لا صفة و جُخْدَب- لِنَوعٍ من الجراد وللجَمِلِ الضَخم، وقِيل لِدَابةٍ كَالحِرباء. فَإنَّه يَرويهِ بَفتحِ الدال. وسيبويه لا يرويه إلاَّ بَضَمِّها وكذا يروي الفَرَّاء في: بُرْقَع وطُحْلَب و جُؤْذَر بفتح الثالث فيها،

---

(١) انظر : التكملة /٥٤٠ ، المنصف ٢٧/١ ، شرح المفصل ١٣٦/٦-١٣٧ ، شرح الشافية ٣٦٢/٢-٣٦٣ ، ارتشاف الضرب ٥٨/١ ، شرح التعريف /٧-٨ ، شرح ابن عقيل ١٨٤/٢ ، موجز التصريف /٢٩ ،٥٤ المنهج الصوتي في الصرف العربي /١٣٣ .

وإن كان الأجود فيها "عند الفراء "ضمُّها ،ويبين لنا تأييده لهما " [(١)] ، ويدل على صحة المثال السادس وجهان:

أحدهما: رواية الأخفش والفراء، وهما ثقة والثاني: أنه جاء عُنْدَد، قال أبو زيد: ما لي عنه عُنْدَدٍ وعُنْدُدٍ، أي: بُد. والدال الثانية فيه للإلحاق، بدليل فكُّ الإدغام؛ فلَو لمَ يَكُن للإِلحاق لقِيلَ عُنَدّ ، وإذا كان للإلحاق علِمنِا أن هذا المثال موجود في الرباعي ليلحق به؛ لأن الإلحاق يستدعي مثالاً يُلحَقُ به. ويقول في موضعٍ آخَر :وكنون "جُنْدَب" -لِضَرْبٍ مِنَ الجَراد- عند من لا يثبت جَخْدَبا، فإنها زائدة عَلى وَزن "فَنعَل" ، وَمَن أَثبتَه فنونه أصليّة وهو على وزن "فُعْلَل".

ويقول في موضعٍ آخر "اعلم أنه رُدَّ عليه بأن قولَه هذا يُوهِم الاختلاف في قُبُولِ رِوَايَتَه فتح الثالث من جُخْدُب، لكن لا خلافَ فيه؛ لِأنَّه لمَ يَرُدَّ أحدٌ عَلى الأَخفَش والفَرَّاء ما روياه من فتح ثالث جُخْدَب وطُحْلَب وبُرْقَع وجُرْشَع، ولكن منهم مَن اعتَدَّ بِه واستَدرَكَه على سيبويه؛ لأنَّه لمَ يُثبِت فُعْلَلا.

ومنهم من لم يَعْتَدّ بِه؛ لأنَّه لَيس أَصلاً بل مُخَففاً مِن فُعْلُل بضمِّ الثالِث؛ لأنَّ كلَّ ما سُمع فيه الفتح سُمِع فِيه الضَم من غيرِ عَكس ،وهذا الإِيرادُ ضَعِيف..." [(٢)] .

كما ناقش الجرجاني هذه القضية بتفصيل منه وسرْدٍ لرأيه "فقد بيَّن الجرجاني أنَّ هذا البناء(فُعْلَل) بفتح اللام وضمِّ الفاء . قد زادَهُ الأخفَش على أبنِية الرُّباعي المجرَّد من الأسماء وهو البناء السادس كـ(جُندَب) ثمَّ يسلِّطُ الضوء على ما جَاء مِن أقوالِ العُلماء في أصالة هذا البناء مُمَثِّلاً لهُ بِنحو (جُخْدَب) قائلاً : أنَّ أبا الحسن يُثبت مثال : جُخدَب بفتح الدال، وصاحبُ الكتاب ينفيه، ثم عرَّج الجرجاني ليقِفَ وَقفَة مُطَوَّلة يُبيّن فيها هذا الخلاف الذي دار بين سيبويه

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ركن الدين الاستراباذي: ج١-ص٢١٥

(٢) المصدر نفسه ج٢-ص٦١٣ .

والأخفش حول هذا البناء ، مُعضّدا ومُقَوّياً لِما ذهَب إليه الأخفش نَقلاً عن شيخه أبي الحسن قائلاً : "ويُعضد قول أبي الحسن قولهم : جُندَب ، و عُندَد ، لأن الظاهِر يقتضي أن يكون (جُندَب) مُلحَقاً بالنون بمثال (جُخدَب) وذلك أنَّه من الجدب ، ألا تراه يجلِب ويُلائِم هذا التقدير قَولِهم (الجراد) لأنه يُجرِد الخَصبُ ويُزيلَه".

وباعتماده على القياس على النّظير والحَملْ على ما يُماثِله في الحكم ، فقد حمل لفظة (جُنْدَب) على ما قِيل فِي (عُنْدَد) فقال : "وكذا " (عُنْدَدٍ لأنّ الدال الثانية للإلحاق فهو من تركيب (عُنْد) فإذا قلت ليس عنه (عُنْدَدٌ) فكأنَّكَ قُلت لَيسَ لِي ما يَصْرُفُني عَنْهُ ويَمَنعني من طلبه فالدال الثانية من (عندد) كالدال الثانية من (مهدد) في كونها للإلحاق . ولو كانت لغير الإلحاق لأدغم فقيل : (عُنَدٌّ) ..."(١) .

ليرُجِّح برأيه قول الأخفش على قول سيبويه قائلاً : "فقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال ويجوز أن يكون صاحب الكتاب ترَكَه ؛لأنه ليس بالأَعرف في الاستعمال ثمَّ يكون نحو : (جُندَب) قد وَرَد عَلى الإلحاقُ بِه ولا يكونُ سبيلُ هذا سَبِيل (فَقِير) ..."(٢).

ثمَّ يُوضح ما قصده بِقولِه هذا بِشَكلٍ قائِم على أساس كَثرةِ الاستعمال وقِياس اللَّفظ على الأصل أفضل من حَملِه عَلى الفَرع فقال : "أعني أنَّك لو قلت : إن يثبِتُ (جُندَباً) على الإلحاق بمثال مُقَدَّرٍ ولمَ يُستعمل ... ومن المُحال أن يَطلب الموازنةِ بين لَفظ مَوجود ولَفظ مَعدوم ، لأنك اذا قصدت استعمال مثال فأن تستعمِلهُ أصلاً وتدَعُ الفَرع الَّذي هُوَ الإلحاق أولى مِن أَن تأتي بالفَرعِ وتَترُك الأَصل هذا ظاهر المناقضة " (٣) .

ومنهم كما قلت من ذكر أن لا حُجَّةَ فِي (جُخْدَب ، وبُرْقَع ؛لَأنَّهُ يُقَال : جُخْدَب

(١) المصدر نفسه / ٢١٠ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة /ظ ٢١٠ .

(٣) المصدر نفسه / ظ ٢١٠ .

وبُرْقَع بِالضَم ، فيُمكن أَن يَكون الفَتحُ تَخفِيفاً[1] . وهذا ما رَفَضُه الجُرجاني أيضاً مُبيِّناً أنَّ (جُخدَب) أصلٌ في الرُباعِي بِالفتح لا بِالضَم ، فلا يجوز أَن تقول أنَّ الأصلُ (عُندُدْ) بِضَمِّ الدال على الإلحاق بِبُرْثُن ثم فُتِح استِثقَالاً للتَضعيف مَعَ الضَمَّة ، لأجْلِ أنَّ الإلحاق يَقتَضِي المحافَظَةِ على الوزن ، وتَرى أنَّ إظهار المِثلَين في نَحو (مُهْدَدْ) أكثرُ ثُقلاً مِنَ الضَمَّةِ في المِثلَين[2] .

وورد أيضاً تأييدُ أهلِ اللُّغَةِ للأَخفَش ومن تَبِعَه فِي هَذِه القضية ، وقد أورد ابن مالك أثناء بيانه لهذا الوزن :"ظاهِر كلامِ الناظِم هنا مُوافَقَة الأخفش والكُوفِيين عَلى إِثبَاتِ أصالَة فُعْلَلٍ" [3] .

وبعد هذا السرد والشرح والتفسير والتحليل من الجرجاني ،وبعد استقرائي لكلام اللُّغويين والصرفِيين حَولَ هَذا الخِلاف ،فقد عَجِبتُ مِنهم واستوقفتني الدهشة !! حَيثُ الفريق الآخر الذي كان مُؤَيِّداً ومُثبِتاً لِهَذا البِناء كانُوا جَمِيعَهم يَنسِبُون إضافتُه وإثباتُه بِناء مِن أبنيَة الرُّباعي المُجرَّد للأخفش ! وهو أحد تَلامِذَة سِيبويه أتى بعدَ الخليل ،وكان قد أَتى هَذا البِناء ضِمنَ الأبنية الرباعيَّة الَّتِي خَصَّها الخَليل بِقَاعدة وّاضِحة وكُليَّة مُستّقِلَّة في مُعْجَمه، وذَلكَ أيضاً ، مما يُثبِت أصَالَة هذا الوَزن ، فمن بابِ نسبةُ العمل لصاحبِهِ وتوضيح ذلك لِمَن جَهَلُوا هذه القاعدة ،وغاب عنهم توجيه رأي الأخفش وترجيحه لهذا البناء ،أردت أن أُشير إلى ما لحَظته من خطأ وهو نسبة العمل لغير أُستاذِه.

أمَّا في إِطار ما ذكره صاحب العين في هذه القاعدة حيث نفى أن يأتي بناء فُعْلَل إلاَّ على ما جاءَت عينَهُ نُوناً أو هَمزة ،رُبَّما أَرادَ مِن كَلامِه هَذا أنْ يُبَيِّن لَنا أنَّ النُون والهَمزةِ عِندَما

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٦٩/٤ ، ٢٨٩ ، شرح المفصل ١٣٧/٦ ، الممتع في التصريف ٦٧/١ ، شرح الشافية ٤٨/١ .

(٢) ينظر :المقتصد في شرح التكملة /ظ ٢١٠

(٣) توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ج٣-ص١٥١٩

تَأتِي فِي الكَلمات الَّتِي عَلى وَزنِ فُعلَل فَهِيَ أصليَّة وليسَت زائدة ؛ لأنَّهما أحد الأحرف الزوائد وأراد أن يَنفِي عَنهُما الحُكمُ بزيادَتِهمَا فِي هَذا المَوضِع ، ولا أظنُّ أنَّه تَقييدٌ لِهذَا الوزن عَلى البناء الذي يكُون ثَانيهِ نُوناً أو هَمزَة ؛ لأنَّه وَرَدَت كَلِمات عَلى وَزن فُعْلَلٍ مِثلُ: جُخْدَب وطُحْلَب وبُرْقَع و جُرْشَع.

قاعدة في صيغة فَعِيل :

قال الخليل : (الحقُّ نقيض الباطل وقول اللهِ عزَّ وجَل : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾[1] معناه مَحقوق كما تقول : واجب وكلُّ مفعُول رُدَّ إلى فَعيل فمذكرَّه ومُؤنّثه بغير الهاء).

قَصدَ الخليل مِن هِذه الكُليَّة الصَرفيّة إلى قاعدة واضِحة وهِي : أن كلَّ ما جاء على صِيغة فعِيل إذا كانت بمعنى مفعُول فإنَّه يستوي فِيها المذكر والمؤنث فلا تَلحَقُها تَاءُ التأنيث.

وقد كان لهذه الكُليَّة بالِغ الأَثر فيمن أَتى بَعدُ الخليل مِن عُلماءِ اللُّغة ،فبَعضَهُم أفادَ مِنها كَما وَردَت عَن الخليل مِثل سِيبويه- رحمه الله –فقد ذكرها في كِتابه وقال :" أما فَعِيل إذا كانَ بِمعنَى مفعُول فَهُو في المؤنث والمذكر سواء ،وهُو بِمنزلة فَعُول"[2] . وكذلك ابن السكيت، والتبريزي ،وابن قتيبة في أدب الكاتب وغيرهم[3] .

إذن ذهب الخليل في كتابه "العين" إلى أنَّ تاء التأنيث لا تدخل صيغة فعيل بمعنى مفعول ،وقد نصَّ العلماء بعد الخليل على أنَّها لا تدخلُ عِدَّة أبنية وهي:ما كان من الصفات على وزن

---

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٠٥ .

(٢) انظر الكتاب ٦٤٧/٣ .

(٣) (ما كان على فَعيل نعتاً للمؤنث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء نحو : كف خَضيب ، ملْحَفة غَسيل وربما جاءت بالهاء فيُذهَبُ بها مَذهبُ [الأسماء] نحو : النّطيحة والذَّبيحة والفَريسَة وأكِيلَةُ السَّبُع
وقالوا : ملْحَفة جديد لأنها في تأويل مجدودة أي مقطوعة)
المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢/ص١٩١.

(مِفْعَل): كمِغْشم ومِقْول، أو (مِفعال): كمعطار ومقوال، أو (مِفْعِيل): كمعطير ومسكير، أو (فَعُول) بمعنى فاعل: كصبور وغيور، أو (فَعِيل) بمعنى مفعول: كقتيل وجريح، أو على وزن (فِعْل) بمعنى مفعُول: كذِبْح وطِحْن، أو (فَعَل) بمعنى مفعول: كجَزَر وسَلَب، أو مصدراً مراداً به الوصف: كعَدْل وحَقّ - يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه علامة التأنيث، يقال: رجلٌ مِغْشمٌ ومِقوالٌ ومِسكيرٌ وغيورٌ وقتيلٌ وعَدْلٌ، وجَمَلٌ ذِبْحٌ وجَزَرٌ، وامرأةٌ مِقوالٌ ومِعطارٌ ومِعطيرٌ وجريحٌ وعدلٌ، وناقةٌ ذبحٌ وجزرٌ. وما لحقته التاء من هذه الأوزان: كعَدُوّةٍ ومِيقانةٍ ومِسكينةٍ ومِعطارةٍ، فهو شاذّ. ،أمَّا (فَعُول) بمعنى (مفعول) فتَلحقه التاء: كأكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. ويقال أيضاً: أكولٌ وركوبٌ وحلوب[١] .

وقد اشترط بعض العلماء لحذف التاء من " فعيل " بمعنى "مفعول " شرطين[٢] .

- أن تكون الوصفية مقصودة.
- أن يكون الموصوف معلوما.

وجاء في إسفار الفصيح "جميع ما أتى من النعوت على فعيل بمعنى مفعول وقد تقدمها ذكر الأسماء المنعوتة، فإنها تجري في حذف الهاء هذا المجرى، نحو: كَفٌ خضِيب، وعينٌ كحِيل،

---

(١) جامع الدروس العربية للغلاييني .ص١٨ –الموجز في اللغة لسعيد الافغاني ٢٠٣/٢٠٤ – معجم القواعد العربية للشيخ عبد الغني الدقر.

(٢) من كتاب (القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة(لخالد بن سعود بن فارس العصيمي)صـ٤٨٢:صـ٤٨٣

وقال الافغاني في موجزه: فإن أريد به معنى الوصفية، وعُلمَ الموصوفُ، لم تلحقه في الأكثر الأغلب: كامرأة جريحٍ. وقد تلحقه على قلّةٍ كخَصلةٍ حميدةٍ وفعلةٍ ذميمة. وإن استعمل استعمال الأسماء لا الصفات لحقته التاءُ: كذبيحة وأكيلة ونطيحة. وكذا إن لم يُعلَم الموصوفُ: أمذكر هو أم مؤنث؟ مثل: (رأيتُ جريحةً). أما إذا عُلمَ فلا، نحو: (رأيتُ امرأةً جريحاً) أو (رأيتُ جريحاً مُلقاةً في الطريق)، ونحو: (كُوني صبوراً على المصائب، حمولاً للنوائب)].وأشار ابن مالك في شرح الكافية وقال:"مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء: فعيل بمعنى مفعول، إلا أن يحذف موصوفة، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته،"كذلك يُنظر المخصص لابن سيده ج٤/ص١٠٤/١٠٥ و المذكر والمؤنث للفراء ص٥٤/٥٥

ولحيَةٌ دَهِين، وإنَّما لم يُثبِتوا الهاء فِي هذا، لأنه معدول عن جهته، لأنهم عدلوا من مفعول إلى فعيل....،وإذا أفردت النعت من المنعوت جئت بالهاء، فقلت: رأيتُ قَتيلة، ولم تذكر امرأة، وأُدخلت فيه الهاء، لتفرق بِها بينها وبين المذكر، وَكذلك إذا أضفت، فتقول: قتيلة بني فلان"[1]

. وأشار الأفغاني في موجزه إلى أنّ وزن "فَعِيل" بمعنى "مفعول" إن سبق بموصوف أَو قرينة تدل على جنسه مثل: طفلة جريح وامرأة قتيل. فلا تدخله تاء التأنيث، أَما إِذا لم يكن هناك موصوف ولا قرينة فتدخل التاء لإِزالة اللَّبس"[2] .

وعلية فإنه إذا استُعمل " فَعِيل " بمعنى " مَفعُول " استعمال الأسماء أو لم يجرِ على موصوف فإن التاء تلحقه ،مثل : أكلت ذبيحة فلان ،ورأيت قتيلاً وقتيلة.

وصيغة "فعيل" : تأتي من المتعدي فتعمل عمله نحو : سميع ، كما مثل لذلك ابن هشام ، رحمه الله ، في "شرح الشذور" بـ : إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه . فهي هنا بمعنى : اسم الفاعل : سامع ، ولا يستوي الذكر والأنثى فيها فيقال للذكر سميع وللأنثى سميعة. ومثله :ألـيم

بمعنى مؤلِم. بخلاف ما لو جاءت نيابة عن اسم المفعول : كجريح بمعنى مجروح ، وقتيل بمعنى مقتول ، فيستوي عندئذ الذكر والأنثى ، فهذا رجل قتيل، وتلك امرأة قتيل إلا إن لم يُذكر الموصوف فَتَلحق الأُنثى التاء لَعدم العِلم بِجنس المقَتول ابتداء فيقال : هنا قتيل للذكر ، وهنا قتيلة للأنثى ؛ إذ لا وسيلة لتمييز الجنس عندئذ إلا التاء.

---

(١) إسفار الفصيح ج١ ص٢٠٠، وكذلك ورد القول نفسه عند ابن مالك في شرح الكافية ج٤ص١٧٤٠

(٢) الموجز في اللغة/١٣٦.

وفعيل في ذلك على الضِدّ من "فعول" إذ يستوي فيها الذكر والأنثى إذا كانت بمعنى اسم الفاعل لا المفعول ، فيقال : زيد غضوب ، وهند غضوب ، ولا يستويان في اسم المفعول فلا يقال : بقرةٌ حَلوب ، وإنَّما يُقال :حَلوبَة، أي : محلوبة. وركوبة تقولُ: "هذا الجملُ رَكوبَتهُمُ وأكولَتهُمُ "[1] .

وقد يُحْمَل فعيل بمعنى فاعل ،على فعيل بمعنى مفعول ،ومن ذلك ما ورد في محكم التنزيل ،قال تعالى ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ [2]، جُرّد بعيدًا عن تاء التأنيث مع كونه خَبراً عن الحِجارة وهي مؤنث لفظاً ، ومع كون (بعيد) هنا بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول ، فالشأنُ أَن يُطابِق موصوفه في تأنيثه ، ولكِن العرب قد يُجرون فَعِيلاً الذي بمعنى فاعل مجرى الذي بَمعنى مَفعُول إذا جَرى على مُؤنَّث غير حقيقي التأنيث ؛ زيادةً في التخفيف، وذلك نحو قوله تعالى في سورة الأعراف (٥٦):{ إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين} وقوله :{وما يدريك لعلّ الساعة تكون قريباً}(الأحزاب : ٦٣)

وقوله : ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [3] [4] .

حاصل القول :أنّ فعيلاً بمعنى مفعول لا تدخله الهاء في حالة التأنيث، إذا عُرف أنَّ موصوفه مؤنث أي ذُكر قبله؛ ليكون فرقاً بين ما هو مفعول به وبين ماله الفعل، ألا ترى أنَّ (كفٌّ خضيب معناها خُضبت) ، أمَّا إذا ذُكر منفردا ولم يُعرف موصوفه فإن الهاء تدخله حالة التأنيث؛ منعاً للالتباس.

---

(١) معجم القواعد العربية.

(٢) سورة هود ، الآيات : ٨٣-٨٤

(٣) سورة يس ، الآية : ٧٨ .

(٤) التحرير والتنوير/١٢/ص١٣٥

وأثناء تتبعي لهذه الكلية تبادر إلى ذهني سؤال ! لماذا وضع الخليل هذه الكلية ولم يذكر تلك الاشتراطات التي تطرق لها علماء اللغة فيما بعد؟ فرأيت أنّ الخليل وَضَع لنا الضابط العام كما هو المنهج في معجمه ؛ لأن الأصل أن تكون الوصفية مقصودة ، والموصوف مَعلُوم ، فَلم يَحتَج الخليل إلى ذِكر تِلك الاشتِراطات، ولَكِن عُلَمَاءِ اللُّغَة مِن بَعدِ الخليل تَطَرَّقوا لَها وَطَوَّرُوها ؛ ونصُّوا على تلك الاشتراطات ؛ حتى لا يَقَعُ أحدٌ في اللَّبس .

المبحث الثاني : أسماء الحروف

لحروف المعُجم أسماءٌ تنطق بها مستقلة عن الكلمات والمفردات الّتي تُكَوِّنُها تِلك الحروف ، وهي أعلامٌ عليها، ورَد منها في القرآن الكريم أسماءُ أربعة عشر حرفًا في فواتح السور التي تحتوي على الحروف المقطَّعة التي تُقرَأ بأسمائها لا بأصواتها، وهي: " ألم "في سورة :البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة، و"المص "في سورة الأعراف، و"الر "في سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، و"المر "في سورة الرعد، و"كهيعص "في سورة مريم، و"طه "في سورة طه، و"طسم "في سورتي الشعراء والقصص، و"طس "في سورة النمل، و"يس "في سورة يس، و"ص "في سورة ص، و"حم "في سور غافر وفصِّلت والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف، و"ق "في سورة ق، و"ن "في سورة القلم، و(حم عسق) في سورة الشورى. وجاء القول عنها في التهذيب حيث قال الأزهري : "رُوِيَ عَن ابْن عَبَّاس فِي الْحُرُوف المقطعة، مثل: الم، المص، المر، وَغَيرهَا: ثَلَاثَة أَقْوَال:

أَحدهمَا: أَنّ الله تَعَالَى أقسم بِهَذِهِ الْحُرُوف، وَأَنّ هَذَا الْكتاب الَّذِي أنزل على مُحَمَّد صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هُوَ الْكتاب الَّذِي عِنْد الله لَا شكّ فِيهِ.

قَالَ هَذَا فِي قَوْله تَعَالَى: {ال صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– م صلى الله عَلَيْهِ وَسلم}

– ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[1] (الْبَقَرَة: ١، ٢) .

وَالْقَوْل الثَّانِي: أَن: الر، حم، ن، اسْم (الرحمان) مقطَّع فِي اللَّفْظ مَوْصُول فِي الْمَعْنى.

وَالْقَوْل الثَّالِث: الم، مَعْنَاهُ: أَنا الله أعلم وَأرى"[2].

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان : ١ – ٢ .

(٢) التهذيب ج١٥ ص٤٨٥

وَذَكر الأزهري أقوال كثيرة في هذه الحروف ثم خَتَم بقوله "وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق: الْمُخْتَار من هَذِه الْأَقَاوِيل مَا رُوِي عَن ابْن عَبَّاس، وَهُوَ أَنّ معنى (الم) : أَنا الله أعلم، وَأَنّ كل حرف مِنْهَا لَهُ تَفْسِير"(١) .

قَالَ: والدّليل على ذَلِك أَنّ الْعَرَب تَنطِق بالحرف الْوَاحِد تدلُّ بِهِ على الْكَلِمَة الَّتِي هُوَ مِنْهَا؛ وأَنشد:

قُلت لَهَا قِفي فَقَالَت ق

فَنَطَقَ بقاف فَقَط، يُرِيد: قَالَت أَقف.

وَأَنْشد: أَيْضا:

نادَيتهم أَن أَلْجِمُوا أَلاتا

قالُوا جَمِيعًا كلّهم أَلاَفَا

قَالَ: تَفْسِيره: نادوهم أَن ألجموا، أَلاَ تَرْكَبُونَ؟ قَالُوا جَمِيعًا: أَلاَ فارْكَبُوا.

فَإِنَّمَا نطق ب (تا) و (فا) ، كَمَا نَطق الأول ب (قَاف) .

وجاء القول في أسمائها وأصواتِها وكيفيّة الهِجاء بِهذه الحروف وذلك عندَ اللُّغويين ، وأهل اللَّغة ،ومنه ما جاء في كتاب سيبويه حيثُ نَقل لنا قول الخليل في ذلك: "قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تَلفِظُوا بالكاف التي في لَك والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقيل له: نقول: باء الكاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كه وبه. فقلنا: لِمَ أُلحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عَه فألحَقوا هاءاً حتى صَيَّروها يستطاع الكلام بها، لأنَّه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك وب فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى. فهذه طريقة كُلِّ حرفٍ كان متحَركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء،

(١) نفسه ج١٥ص٤٨٨

لقربها منها وشبهها بها، فتقول: با وكا، كما تقول: أنا، كما قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباء اضرب ودال قد؟ فأجابوا بنحوٍ مما أجابوا في المرّة الأولى فقال: أقول إبْ وإيْ وإدْ، فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك أراهم صَنَعُوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابنٌ واسمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تُكلِّم بساكنٍ في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفاً حتى وصلت اللفظ بها، فكذلك تُلحِق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكَّن الأول في الاسم"[١] .

وقد جاءت أسماء الحروف ضمن الكُليَّات التي وَردت في كتاب العين ،والّتي نَحن بِصدد دراستها، وهي:

١- الحاء حرفُ هجاءٍ مقصور موقوف فإذا جعلته اسماً مددته تقول هذه حاءٌ مكتوبة ومَدَّتها ياءان وكلُّ حرفٍ على خِلْقَتِها من حروف المعجم فألفها إذا مُدَّتْ صارت في التصريف ياءين وتصغيرها حُيَيَّة وإنّما يجوز تصغيرها إذا كانت صغيرة في الخَطّ أو خفيّة وإلاّ فلا.. [٢]

٢- وقال في موضع آخر : وَجَدت كلَّ ياءٍ وأَلفٍ في الهِجاء لا يُعْتَمَدُ على شيءٍ بَعْدَها يَرْجِعُ في التَّصريف إلى الياء نحو ألف يا و با و طا و ظا ونحو ذلك[٣].

من خلال هاتين القاعدتين يتضح أنّ الخليل يتحدث عن حروف المعجم أو حُروف الهجاء ،والتسمية بها ،وحُكمها ما قبل التَسمية ،وتَصريفها .

فهي الأحرف والأصوات التي تتكون مِنها الكلمة وتكون تلك التراكيب والعِبارات المختلفة ،وهناك فرق بين اعتبارها أسماء واعتبارها حروفاً وأصواتاً يُنطق بها ! فيطلق عليها حروف عند النطق بها مقصورة موقوفة ساكنة كما ورد في الكليَّةِ الأولى، وتأتي كأنّها أصوات

---

(١) كتاب سيبويه ج٣-٣٢٠-٣٢١

(٢) العين : ج٣ ص ٣١٦

(٣) نفسه : ج٨/ص٤٤٥

مُستَقلّة ، وقد أشار إلى تفصيل هذا القول تلميذ الخليل وصاحب الكتاب فقال : "واعلم أن هذه الحروف إذا تُهجيت مقصورةٌ ؛ لأنها ليست بأسماء وإنَّما جاءت في الَّتهجيَّ على الوقف" [(١)]. فهو هنا يؤكد لنا ما أشار اليه الخليل في القاعدة في بيانه عن حروف المعجم وهيئتها عند التهجّي بِها ،وقال فِي سِياق كلامِه عَنها : " وإذا أَرَدت أن تَلفِظ بحروف المعجم قَصَرت وأسكنت، لأنك لَستَ تُريد أَن تَجعلها أسماء، ولكنَّك أردت أنْ تُقطِّع حروف الاسم، فجاءت كأنها أصواتٌ يصوَّت بها، إلا أَّنك تقف عندها لأنها بمنزلة عه....

ثم قال مُشيراً إلى قول الخليل في حال هجائها : "واعلم أنَّ الخليل كان يقول: إذا تهجَّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقَّطع" أي أنَّها أصوات مقطَّعة مقصورة موقوف عليها .

أمّا في حال تسميتها فتختلف عنها في هِجَائها"[(٢)] .

وقد ورد عند أهل اللغة بيان هذه الحروف، فهذا سيبويه يقول فيها : " وَأما البا والتا والثا واليا والحا و الخا و الرا و الطا و الظا والفا فَإِذا صرن أَسمَاء أُمدِدْنَ كَمَا مُدَّت لاَ إِلاَّ أَنَّهُنَّ إِذا كُنَّ أَسمَاء فهن يجرين مجْرى رجل وَنَحْوه ويكُنَّ نكرَة بِغَيْر الْألف وَاللَّام ودخولُ الْألف وَاللَّام فِيهِنَّ يدُلُّك على أنهنّ نكرَة إِذا لم يكن فيهنَّ ألفٌ وَلَام فأُجْرِيَتْ هَذِه الحروفُ مَجْرَى ابْن مَخَاض وَابْن لَبُون وأجريت الْحُرُوف الأول مُجْرَى سامٍّ أَبْرَصَ وأُمٍّ حُبَيْنٍ وَنَحْوهمَا أَلا ترى أَن الْألف وَاللَّام لَا يدخلَانِ فِيهِنَّ"[(٣)] .

ويُطلق عليها حروف التهجّي وجاء في معناها: "التهجّي: والهجاء تعديد الْحُرُوف بأسمائها والألفاظ الَّتِي يُتَهجَّى بهَا أسماء مسمياتها الْحُرُوف المبسوطة أَي المفردة البسيطة الَّتِي

---

(١) الكتاب ج٤ ص٤٥٣

(٢) كتاب سيبويه :ج٣- ٣٦٥-٢٦٦

(٣) ج٣ص٢٦٤

مِنْهَا ركبت الْكَلم(١) .

كما ورد ذكرها عند أهل التفسير أيضا منهم شهاب الدين الألوسي ـرحمه الله ـ١٢٧٠هـ، فذكر في بيانها وبيان الأسماء التي على حرفين:" لم هي وسائر الألفاظ التي يتهجى بها «كبا تا ثا» أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التي ركبت منها الكلمة لصدق حد الاسم المتفق عليه واعتوار خواصه المجمع عليها لى كل منها"(٢).

وجاء في حكمها عند الأزهري حيث قال :" وَأجْمع النحويون أَنّ حُرُوف التهجّي، وَهِي الْألف وَالْبَاء وَالتَّاء والثاء، وَسَائِر مَا فِي الْقُرْآن مِنْهَا، أَنَّهَا مبنيَّة على الْوَقْف وأنّها لَا تُعرب" (٣)

.

أما تَسمِيتها : فهناك فرق عند اعتبارها أسماء مُستقِّلة وعند هجائها ،كما أشار الخليل في القاعدة بقوله :" فإذا جعلته اسماً مددته تقول هذه حاءٌ مكتوبة ومَدَّتها ياءان وكلُّ حرفٍ على خِلْقَتِها من حروف المعجم "فهي تأتي مختومة بألف وهمزة وتكون على نحو ما ذكر الخليل وأشار وكل حرف على خلقتها ؛أي كل حرف يختم بألف وهمزة عند التسمية به وتلك الحروف هي :باء، تاء، ثاء، حاء، خاء، فاء ،هاء. وورد القول في تسميتها كذلك عند سيبويه :" واعلم أنك إذا جعلت حرفاً من حروف المعجم نحو: البا والتا وأخواتهما اسماً للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى لا إذا سميت بها، تقول: هذا باءٌ كما تقول: هذا لاءٌ فاعلم" (٤) . ويذكر لنا ابن سيده في الفرق بين تسميتها وحكمها ، أصواتاً كانت أو حروفُ هِجاء فقال : " وَإِنَّمَا وُقِفَت هَذِه الْحُرُوف إِذا قطَّعتها على هَذَا النَّحْو لِأَنَّهَا تشبه الأصواتَ ولأنَّك لم تحدِّث عَنْهَا وَلم تحدِّث بهَا وَلَا جعلتَ لَهَا حَالَة تستحقُّ الإعرابَ بهَا كَمَا فعلنَا فِي الْعدَد، وَإِن تُهُجَّيْتَ اسْما

---

(١) دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ،ج١ - ص٢٥٣

(٢) تفسير الالوسي روح المعاني : ج١-ص١٠١-١٠٢

(٣) تهذيب اللغة ج١٥ ٤٨٨

(٤) الكتاب ج٣ -٢٦٦

فإنَّك تُقطِّع حُرُوفه وتبنيها على الْوَقْف كَقَوْلِك إِذا تهجَّيت عَمْرا عينْ ميمْ راءْ وَإِن كَانَ شيءٌ من هَذِه الْحُرُوف بعد همزةٍ جازَ أَن تُلقِيَ حَرَكَة الْهمزَة عَلَيْهِ وتحذفها كَقَوْلِك فِي هِجاء عامِرٍ عَيْنْ أَلِفْ مِيم راءْ وَيجوز أَن تَقول عينْ ألفْ مِيم راءْ فتحذف الْهمزَة وتحرِّك النُّون"[1] .

وقد تطرَّق ابن جني لألف هذه الحروف ، وكيف خُتِمت بالهمزة !، فقال مُشيراً إلى زيادة العرب واو في لو عند إعرابها :" زدت على الألف من با تا ثا ألفاً أُخرى عِوضاً لماّ رأيت العرب فعلت في "لو" لما أعربتها، فصار التقدير "با ا" "تا ا" "طا ا" "ها ا" فلما التقت ألفان ساكنتان لم يكن من حذف إحداهما أو حركتها بد فلم يَسِغ حذف إحداهما لِئَلاّ تعود إلى القصر الذي منه هَرَبَت، فلم يَبقَ إلا أن تُحرّك إحداهما، فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين كانت الألف الثانية بذلك أحرى؛ لأنَّكَ عندها ارتدعت إذ كنت إليها تناهيت، فلما حَرَّكتَ الثانية قَلبتَها همزة على حدٍّ ما بيناه في حرف الهمزة من إبدال الهمزة من الألف"[2] وهذا معنى ما ذكره الخليل عن تقدير مدة الألف حين قال:" فألفها إذا مُدَّتْ صارت في التصريف ياءين أي حرفان " .

فرأى ابن جني أنّه لابُدّ من حذف أحد هذه الألفين أو تحريكِه ؛ولكن لو حُذِفَت الألف سيعود الحرف على حال الهجاء والقصر ،فكان تحرِيك الألف الثانية وقلبُها همزة أولَى :

"فعلى هذا قالوا: خَطَطتُ باءً حسنةً، وكَتبتُ حاءً جيدةً، وأَراكَ تَكتُب طَاءً صحيحة، وما هذه الراء الكبيرة؟".

(١) المخصص ٤ ص٢٥٨

[2] سر صناعة الإعراب ج٢-٤٠٩

أما ما يتعلق بتصريف أسماء الحروف :

وذلك في معنى قول الخليل :" فألفها إذا مُدَّتْ صارت في التصريف ياءين وتصغيرها حُيَيَّة وإنّما يجوز تصغيرها إذا كانت صغيرة في الخَطّ أو خفيّة وإلاّ فلا ".

بعد ما بين لنا الخليل في هذه القاعدة أَحكام الحروف في حال نُطقِها ، انتَقل بِنا إِلى أَحكام تصريفها ،فهو يرى أن ألفها مُنقلبة عن ياء استناداً إِلى ما سُمِع عنها ، ثم عَرَّج بنا دلالياً مُبَرِّراً حالَ تصغِيرها ،فأشار أنَّها لا تُصغَّر إِلاّ إذا كانت صغيرة في استخدامها وفي كتابتها ، أو شبه منطوقة ،فعندما يأتي الكلام عنها ،وبيان الحديث عن حالها يكون النُطق بتصغيرها فنقول حُيَيَّة .

وتُقلَب ألف الأسماء فقط ، أما ألف الحروف فإنَّها لا يدخلها التصريف ولا تعترِيها أحكام الأسماء من تصريف وتغيير ،وقد تطرَّق لها ابن جني وأستاذه أبي علي ،فقد نقل لنا قول أبو علي بعد ما سأله عن ألف هذه الحروف عند هجائها! ولِم الحُكم عليها بِأنَّها غير منقلبة ؟ فقال:" لما نُقِلت إلى الإِسمية دخلها الحكم الذي يدخل الأسماءَ من الانقلابِ والتصرُّف.." ثم ذكر في سِياق ذلك مؤكِّدا ما ذَهب إِليه أُستاذه " ويؤكده عندك أنَّه لا يجوز وزن "با" "تا" "ثا" "حا" "خا" ونحوها ما دامت مقصورةً متهجّاةً ، فإذا قلت: هذه باءٌ حسنة، ونظرت إلى هاءٍ مشقوقة، جاز أن تمثِّل ذلك، فتقول: وزنه "فَعَل"كما تقول في "داء" و"ماء" و"شاء" إنه "فعل" (1) . أي أنَّها صارت في حكم الأسماء من تصريفٍ وإعرابٍ وبناءٍ بخلافِ لو كانت للهجاءِ فقط .

وبإِزاء تصريف هذه الأسماء يرى الخليل كما ذكرت آنفاً أنَّ ألفُها مُنقَلِبةً عن ياء ! وهذا ما جاء في الكليَّة الثانية التي تفرَّد فيها بذكر أَصل هذه الألف ،وأشار إلى تصريفها وأصلها كما

(1) سر صناعة الاعراب :ج٢-٤١١

يراه !! فهو يرى أن الفها ترجِع في التصريف إلى الياء أي أن أصلُ الهمزة والألف ياءَين فقلبت ألفين ساكنتين ! فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين كانت الألف الثانية بذلك أحرى وقُلِبت همزة ،فهنا اجتمع إعلالان إعلال العين واللام ،وقد تطرّق لهذا النوع من الإعلال ابن جني في سر الصناعة ،الذي يرى أنه يُحمل على مثال كثير من نوعه من إعلال العين واللام ،ومثَّل لنا بنحو ممَّا قال : "ماءٌ" وألفه منقلبة عن واو، وهمزته منقلبة عن هاء لقولهم: أمواه، ومُوَيْه، وماهَت الركيّة تموه، وقولهم مَوّهتُ عليه الأمر أي: حسَّنتَهُ له فكأنِّي جَعلتُ له عليه طلاوة وماء ليَقبَلَهُ سَامعَهُ". فهنا اعتلت العين واللام .

وذكر أيضاً :"مِنها "شاءٌ" في قول من قَال "شُوَيْهة" وتَشَوَّهت شاةً إذا صدَّها، حكى ذلك أبو زيد، وحكى أيضًا "شِيَةٌ" و"أشاوِهُ"، ف "شاء" على هذا مما عينه واو، ولامه هاء، وهو نظير "ماء" سواء". ثم أشار ومن قال "شَوِيَ" فهو من باب "طَوَيتُ" وَ"لَوَيتُ" ... وأورد لنا كذلك في إعلال العين واللام :" ما حكاه سيبويه من قول بعضهم "جا يجي"، فهذا أبدل الياء التي هي عين الفعل ألفاً، وحذف الهمزة تخفيفًا، فأعلَّ العين واللام جميعًا"، وغيرها مما جاء على مثالها من إعلال العين واللام الكثير ... أما اعتبار ألف هذه الحروف مُنقَلِبة عن ياء فقد تعرض لها ابن جني نَقْلاً عن أستاذه الذي يرى أنَّها مُنقَلبةٌ عن واو وأنَّها من باب طَوَيتُ وَحَوَيتُ !![1] ، ثم يُسرِد لنا ابن جني رأيه مُتَّفِقاً مع ما ذهب إليه أبو علي وهما إذ يَحكُمان بذلك استناداً إلى القياس ! بخلاف ما ذَهَب إليه الخليل استنادا لما سَمِعه ! وقد ورد قول ابن جني في ذلك مُعترِفاً بحقيقة ما سُمع عنها في أنّها منقلبة عن ياء فقال :"فقد صار إذن تركيب

(١) (قال ابن جني :"وسألت أبا علي عن هذا الذي ذكرناه في "باء" و"تاء" ونحوهما، فقلت: ما تقول في هذه الألف التي قبل الهمزة؟

أتقول: إنها منقلبة عن واو أو ياء، أو تقول: إنها غير منقلبة؟

فقال: لا، بل الألف الآن مقضي عليها بأنها منقلبة عن واو، والهمزة بعدها في حكم ما انقلبت عن الياء لتكون الكلمة بعد التكملة والصيغة الإعرابية من باب "شويت" و"طويت" و"حويت"".)

"طاء" و"حاء" ونحوهما بعد التسمية من "ط وي" ومن "ح وي" وصارا كأنَّهما من باب "طويت" و"حويت" وإن لم يَكونا في الحقيقة منه، ولكنَّهما قد لَحِقَا بِحُكمِه، وَجريا في القضية مَجراه..." ، ثم أخذ يُفصِّل القولَ في تصريف هذه الحروف بالواو بقوله :" فلو اشتققت على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على "فَعَلْت" لقُلت من الباء "بَوَيْتُ"، ومن التاء "تَوَيْتث"، ومن الثاء "ثويت"، ومن الحاء "حويت"، ومن الخاء "خويت" ومن الراء "رويت"، ومن الطاء "طويت"، ومن الظاء "ظويت"، ومن الفاء "فويت"، ومن الهاء "هويت"، ومن الياء "يويت" كما تقول في "فَعَّلت" من "طَوَيت" و"حَوَيت": "طَوّيت" و"حَوّيت".

ثم عَمِد بعدَ ذلك إلى بَيان المسموع بقوله :"هذا هو القياس الذي تقضيه حقيقة النظر، وأما المسموع المحكي عنهم فإن يقولوا "بيَّيت، و تيّيت، و ثيَّيت، وحيَّيت، و خيَّيت، و طييت، و ظييت، و يييت ياء حسنة" وكذلك بقيَّة أخواتها، فظاهر هذا القول يَدُلُّ على أنّهم اعتقدوا أنّ الألف في نحو: باء، وتاء، وحاء، وخاء بدلاً من ياء، وجعَلوا الكلمة من باب "حييت" و"عييت" ونحوهما مما عينه ولامه ياءان"[1] .

وابن جني يرى اعتماد أبي علي على ما قِيس في هذه القاعدة استناداً إلى الكثرة ، ويرى اعتماد البقيَّة على السَمَاع ؛ حَملاً على سماعهم الإمالة في ألفات هذه الحروف قبل التسمية وبعدها، فقال في سياق ذلك :"ألا تراك تقول إذا تهجيت: با تا ثاحا خا را طا ظا ها يا، وقالوا بعد التسمية والنقل: باء، وتاء، وثاء، وحاء، وطاء، وظاء، فلما رأوا الإمالة شائعة في هذه الألفات قبل النقل وبعده حَكَمُوا لذلك بأنّ الألفات فيهن منقلبات عن ياءات ، وأنّها قد لحقت في الحكم بالألفات المنقلبات من الياءات، فلذلك قالوا: حييت حاء، و طييت طاء، ونحو ذلك. وأنا أذكر وجه الإمالة في هذه الحروف، وأدُلُّ على صحة القياس الذي ذهب إليه

(١) سر صناعة الإعراب :ج٢-٤١٤

أبو علي ،كما ذكر لذلك نظائر ليدل على قوّة ما ذهب إليه في أنّ إمالتهم الحروف بعد إعرابها إتّباعا لأصلِها ومُحافَظَةً عليه "[1].

من خلال الخوض في هاتين القاعدتين واستعراض ما ذهب إليه ابن جني وشيخه في أسماء الحروف من حيث جعلَها أسماء وإعرابها وتصريفها قياساً على تصرُّف باقي الأسماء؛ حيث يرى أنَّ إعلال العين واللام فيها على ما قِيس في اللغة ، وهو أنَّ ألف هذه الحروف مُنقلِبةٌ عن واو وأنَّها من باب طَوَيْتُ وحَوَيْتُ ،ولا خلاف لما ذَهب إليه الخليل حيث جعل تصريفها على ما ورد في المسموع وهو أنها منقلبةٌ عن ياء، فهُناك فرق بين التصرُّف الأصلي والتصرُّف العارض !وهِجاء الحروف من باب (جعلِها أسماء) هجاء الحروف الإسميّ! هو تَصرُّفٌ عارِض بالتسمية ،فلو كان مردَّ الأمر إلى القياس كان ذلك ، ولكن مادام السماع موجود فالسماع موقوف حكمي ،ثمّ يبدو أنَّ أبَا علي زاوج بين هذا وذاك وحَمَل الرأي على هذا حمْلاً توفِيقِياً بين السماع والقياس على المتصرَّف تصرُّفا أصلِياً (من باب حَوَيْتُ وطَوَيْتُ) ،والحكم للطارئ في القياس فيما كان متصرِّفا تصرُّفاً أصليًّا ، أما فيما جاء من تصريف هذه الحروف فلا إضافة لما ذهب إليه الخليل فقد حكم بعد استقراء وبيان واضح .

(١) المصدر نفسه.

المبحث الثالث : عين الفعل الثلاثي

حروف العلَّة تَستحب الكسر أو الضَّم لأنَّهما جِسمُ العِلّةِ الرئيس ، و الألف مُنقَلبة عَن أَي منهما ، وخروج الواو عن أصل القياس مردَّه لِطَبِيعَتها ،وقد ترددتُ في الصيغة بين قياسين :أحدهما ينزعِ للأصل ،وثانيهما للخروج منه أو عنه ، وذلك من خلال ما ذَهب إليه الخليل في باب من أبواب الثلاثي ،في مادة من بنات الواو ،حيث قال " وطأ : باب فَعَلَ يَفْعَل ...

الموطئ : المَوْضع . . وكلُّ شيءٍ يكون الفِعْل منه على فَعَلَ يَفْعَلُ فالفِعْل منه مفتوح العين إلاّ ما كان من بنات الواو على بناء وَطِئ يَطَأُ وَطْأً . . وإنّما ذَهَبَت الواوُ من يَطَأُ فلم تَثْبُتْ كما تَثْبتُ في وَجِلَ يَوْجَلُ لأنّ وَطِئَ يَطَأُ مبنيٌّ على تَوَهُّم فَعِل يَفْعِل مثل وَرِمَ يرِم غَيْرَ أَنّ الحَرْفَ الّذي يكونُ في موضع اللاّم من يَفْعل من هذا الحَدّ إذا كان من حُرُوفِ الحَلْقِ السّتّة فإنّ أَكْثَرَ ذلك عندَ العَرَب مفتوحٌ ومنه : ما يُقَرُّ على أَصْلِ تأَسِيسه مثل : وَرِمَ يَرِمُ"(١) .

يتحدث الخليل هنا عن وزن من أوزان الثلاثي وأصلُ القياس فِيه، مع ما سُمع فيه وكَثُر استعماله !! وهو فَعَلَ يَفْعَل ،بالفتح فالقياس فيها الضمُّ والكَسر ، وجاء عن الرضي قول في ذلك: "اعلَم أنَّ أَهل التَصريف قالوا : إنَّ فَعَلَ يَفْعَل – بفتح العين فيهما – فرع على فَعَل يَفعِل أو يفعُل – بضمِّها أو كَسرِها في المضارع –" وقالوا: قياس مضارع فَعَل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر"(٢) .

وفيه لغتان ورد عند اللبلي(٣) : قال أبو عمر إسحق بن صالح الجُرمي :"سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى عن ابي عمرو بن العلاء قال: سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب ،لكن رُبَّما اقتصر فيه على أحد ،الوجهين أما على الضم كقولك يَقتُل ويَخرُج ،وأمَّا على الكسر فقط

(١) العين ج٧ص٤٦٧

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ،للرضي الاستراباذي .ج١-١١٧ .

(٣) بُغيَة الآمال للبلي ص٣١ .

نحو يَضرِبُ ويَغبِطُ "، "تطرَّق لِذلك الرضي وقال في قِياس فَعَل المفتوح عينه: "فاعلم أنَّهم استَعمَلوا اللُّغتين في ألفاظٍ كثيرة كعرَش يعرُشُ ، ونفرَ ينفُرُ، وشتَمَ يَشْتُمُ، ونَسَلَ يَنْسُلُ، وعَلُفَ يعلِفُ، وفَسَقَ يفْسَقُ، وحسدَ يَحسُدُ ويلمُزِ، ويعتُلِ، وَيَطمُثُ، ويقتُرُ"، ثمّ عرَّج على حكم ذلك في الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إمَّا الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعيّ أو قِياسيّ ، فالسماعي الضم في قتَل يَقْتُلُ ، ونصرَ يَنْصُرُ ، وخرجَ يَخرُجُ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَب يضرِبُ ، ويعتِب ، وغير ذلك مما لا يُحصى ، والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائى كما يجئ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر"[1] .

أما القياس الآخر الذي يخرُج عنِ الأَصل استناداً إلى الكَثرة فهو استِحبابُ فَتح مضارع فعَل إذا كانت عينَه أو لامَه أحَد أحرُف الحلق ! ويتَّضح ذلك ؛ فيما ذَكره الخليل في هذه القاعدة حينما جَاءت وَطَأَ يَطَأُ بفتح العين في المضارع لنَفسِ العِلَّة .

وقد ذَهَب إلى ذلك كثير ممن أتى بعد الخليل وبعضهم من قال بوجوبها ،حيث يَرى أكثرهم أنَّ كُلّ فِعْل يأتي على فَعَل بالفتح كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق ؛ فإنَّه في المضارع يكون مفتوح العين ،وحروف الحلق هي الحاء والخاء والعين والغين والهمزة والهاءُ ، وقد جاءت أفعال بغير الفتح فعدُّوها شاذَّة وسيأتي ذِكرُها .

قَالَ الْفراء : " لم يجيء عَن الْعَرَب حَرْفٌ على فَعَلَ يَفْعَلُ مَفْتُوح الْعين فِي الْمَاضِي والغابر إلاّ وثانيه أَو ثالثُهُ أحد حُرُوف الْحلق غير أَبَى يأبَى"[2] ، الفرّاء هنا يرى أنّ الفتح في مضارع فَعَل المفتوح العين لا يرِدُ أبداً إلاَّ مع أحرف الحلق الستة .

---

(١) شرح الشافية :ج١-١١٨ .

(٢) تاج العروس ج١-ص٤٩٣

وهذا صاحب الشافية يرى أنّها قول لا يجيء إلاَّ مع حروف الحلق، فبَعد ما أشار إلى قول أهل التصريف، علَّلَ قولهم بذلك : "اعلم أنَّ أهل التصريف قالوا : إنَّ فعلَ يفعَل – بفتح العين فيهما – فرع على فَعَل يفعِل أو يفعُل – بضمها أو كسرها في المضارع – ؛ وذلك لأنهم لما رأوا هذا الفتح في عين مضارع الماضي المفتوح عينه ،كما يجيء غَلَب على ظنِّهم أنّها علَّةٌ لَه ، ولماَّ لمْ يثبُت هذا الفتح إلاَّ مع حَرفِ الحلق غَلب على ظَنِّهم أنَّه لا مقتضِيَ له غيرها ، إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنِّهم أن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير مُعَلَّلٍ بشيء ،كالكسر و الضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقاً بلا حرف حلق أيضاً كما يجيء الضم والكسر "[١].

وذلك مما يُدلِّل على ظَنِّ الكثرة أنَّ ارتباط أحرف الحلق بالفتح لازم ولا مُقتَضَى للفتح في هذا الموضع غير أحرف الحلق ، لذلك رأوا أنّ ما جاء على هذا الوزن ولامُه أو عينه أحد حروف الحلق ولم يفتح مضارعه فهو شاذ ، ومن ذلك ما جاء في التاج :"وبَرأ من الْمَرَض يبرأ ويبرُؤ ، قَالَ أَبُو سعيد السيرافي: لم يَأْتِ مِمَّا لَام الْفِعْل فِيهِ همزَة على فعَل يفعُل بِالضَّمِّ إِلَّا هَذَا الْحَرْف، وَوجدت أَنا حرفين آخَرين وهما: هَنَأَ الْإِبِل يهنُؤُها بِالضَّمِّ ويهْنَأُها إِذا طلاها بالهناء وَهُوَ القطرَان، وقرأَ يقرَأ و يقرُؤ، حَكَاهُمَا ابنُ عُديس فِي كتاب الصَّوَاب"[٢] .

ومما يؤيد صواب أقوالهم ما جاء بالفتح مع غير حروف الحلق واعتُبِر من الشذوذ : "{أَبَى الشَّيْءَ} يَأْبَاهُ بِالْفَتْح فيهمَا مَعَ خُلُوِّهِ من حُرُوف الحَلْقِ وَهُوَ شاذٌّ، وَقَالَ يَعْقُوب: أَبَى! يأْبَى نادرٌ"[٣] .

(١) شرح شافية ابن الحاجب ،للرضي الاستراباذي .ج١-١١٧

(٢) تاج العروس ج١ -ص٨١

(٣) نفسه ج٣٧ -ص٩

ومنه قول ابن خالويه في شرح المقصورة: "ليس في كلام العرب فَعَل يَفعَل (بفتح الماضي والمستقبل) إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عيناً ، أو لاماً نحو : سحَر يسحَر إلا أبَى يَأْبَى"(١) فجميعهم يتفقون عند الفعل أبى يأبى أنَّه شاذ ؛ لنفس العلة التي يَرونها .

ومما شذَّ أيضاً ورأوا أنَّه خارجاً عن القياس : ما ذكَره أبو جَعفَر اللّبلي فِي بغية الآمال "سَبْعَة عشرَ كلمة شذَّتْ سِتَّة عُدَّتْ فِي الصَّحِيح وَاثْنَتَانِ فِي المضاعَفِ وَتِسْعَة فِي المعتلِّ فعدَّ مِنْهَا الْمَرْأَة تَبَضُّ ، عَن يَعْقُوب، وذكر عن أبو بكر بن طلحة الاشبيلي فضَل يفضَل ،وحضَر يحضَر ، ونظر وجهه ينظَر ، وَفِي المعتل أبَى يأبَى، وَجَبا الماء فِي الْحَوْض يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، وَ خَظَى يَخْظَى إِذا سمن، و غَسَى الليلُ يَغْسَى إِذا أظلم ، وَسَلَى يَسْلَى وَشَجَى يَشْجَى، وَ عَثَى يَعْثَى إِذا أفسد، وَعَلَى يَعْلَى"(٢) . هذا عندما تكون العين او اللام احد حروف الحلق .

ولكن لو قالوا: لماذا لم يفعلوا ذلك لو كان فاء الفعل حلقياً !؟

نقول إمَّا لأنّ الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون (ميتة) ، وإما لأنّ فتحة العين إذن تبعد من الفاء ، لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ،ولا موجب إذن لفتح الفاء معها ، وذلك كما ورد في شرح الشافية ! (٣) .

ولكن هل تنطبق هذه القاعدة على فعَل بالفتح فقط ؟ أم كذلك الحالُ مع فعُل وفعِل بالضم والكسر ؟ هي تأتي مع فعَل بالفتح وفعِل بالكسر، ولا تأتي مع فعُل المضموم ماضيه ، فقد جاءت مع فعَل بالفتح لأنَّه يأتي مضارعه تارةً بالضم وتارةً بالكسر فلم يَمنع ذلك من إتيان الفتح معهما ،وأما فعِل القياس أن يأتي مضارعها مفتوح العين ، وقالوا سماعاً قد يَأتي مضارعها بغير الفتح تارةً بالكسر وتارةً بالضم ؛ ولماَّ جاء في مضارعه تارةً بالفتح وتارةً بالكسر

---

(١) المزهر للسيوطي : ج٢-٩٦

(٢) بغية الآمال للبلي :ص٢٣-٣٣

(٣) شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي ج١-١١٩

أجازوا فتح مضارعه مع حرف الحلق وذلك في نحو وَسِع يَسَع و وَطِئ يَطَأ ، وذلك كما ورد عند صاحب الشافية ،وقد أشار إلى ما جاء مضارعه على وزنٍ واحِد لا تؤثِّر فيه حروف الحلق ؛ وذلك يكون في مضارع فعُل المضموم العين فإنَّه لا يأتِي منه إلا يفعُل ؛ لأنّه بفتح مضارعه لا يعرف ماضيه مفتوح العين أو مضمومها ؛ لأنَّ مضارع فعَل يأتي مضموماً ومكسوراً ،وكلاهما أصل ، أما فعُل قياسها يفعُل كوَضُؤَ يَوضُؤ وغيرها ، وذلك امتثالاً للقياس ولِكراهية خرق قاعدة مُمَهَّدة كما ذكر[1] ! كذلك الحال في ذوات الزوائد ،ما زاد عن ثلاثة أحرف فإنه لا يُعتَد بأحرف الحلق عيناً كانت او لاماً ؛لأن الكسر لازِماً فيها وذلك نحو : أَبْرَأَ يبرئ ، و استَبرأ يستبرئ ، وَأُبْرَئَ وَ اسْتُبْرِئَ، وانتزع ينتزع[2] ،وجاء عند اللبلي "كذلك إذا وقع حرف الحلق لاماً وكانت عين الفعل من ذوات الواو والياء فإنه لا يُعتدُّ بحرف الحلق وفي ذوات الواو : مثل ساء يسُوء وجاع يجُوع ،وذوات الياء مثل جاء يجِيء وباع يبِيع ؛ وذلك لأنَّهُنَّ يأتين سواكن في الحالتين مع الواو والياء ،ولِنفس العلة السابقة لا يُعتد بأحرف الحلق كذلك مع المدغم نحو : سحَّ يسُحُّ ،وشحَّ يشِحُّ ،ويشُحُّ "[3].

وقد قال سيبويه في عِلَّة ذلك :"لأنّ هذه الحروف عينَات ،فلماَّ كان السكون فيه الكثير جُعِلَ بمنزلةٍ لا يكون إلا ساكنا "[4].

يَقصُد أنهّا تُجْعَلُ بِمَنْزلة وحُكْمُ ذَوات الواو والياء .

سؤال : هل يأتي الفتح في مضارع فعَل لغيرِ حرف الحلق ؟ الجواب : لم يأتِ إلا مع حرف الحلق ، فإن قال قائل ما العِلَّة الَّتي دَعت الخليل ومن وافَقَه إلى تفضيل واستحباب الفتح مع حرف الحلق ؟ ما الذي دعاهُم إلى تخصيص حروف الحلق بهذا الحكم؟

(١) المصدر نفسه بتصرف ج١- ١٢٠

(٢) بغية الآمال ص٣٥

(٣) المصدر نفسه

(٤) الكتاب ج٢- ص٢٥٤-٢٥٥

نَرُدُّ فنقول : نَعلَم أنَّ الحرف هو الرمز الدال على الصوت ، والصوت هُو حرَكَة أعضَاء النُطق المسمُوعَةِ، وهما شيئَان مُختَلفَان ، والرمز الكتابي شكلٌ يجعله الكاتب إشارة إلى الصوت ، ويأتي به متوافقا ومناسبا لهذا الصوت ،والأصوات كما ذكر الخليل لها أحياز ومدارج والحيِّز عِندَهُ هو المنطقة الَّتِي تَضُمَّ حُرُوفاً مُتَقَارِبَة فِي الَمخرَج ، وقد صنَّف الأحياز كالتالي :

- الحيِّز الأول: يضمّ العين والحاء والهاء.
- " الثاني: يضم الخاء والغين، وهذان الحيزان يعتبرهما الخليل في الحلق.
- " الثالث: يضم القاف والكاف ويعتبرهما من اللهاة .
- " الرابع: يضم الجيم والشين والضاد.
- " الخامس: يضم الصاد والسين والزاي.
- " السادس: يضم الطاء والدال والتاء .
- " السابع: يضم الظاء والذال والثاء .
- " الثامن: يضم الراء والا لم والنون .
- " التاسع: يضم الفاء والياء والميم .
- " العاشر: يضم الالف والواو والياء .

وأقصاها وأضيقها مخرجا هي حروف الحلق ،ولماَّ كانت أضيق وأسفل الحلق كانت أصعب وأثقل في النطق من غيرها ،فعندما يرتبط بها شكل كتابي بشكلٍ أو آخر فإننا نَحرِص على وضوح هذه الحروف وتسهيل نُطقِها للقارئ والمتعلِّم ،وعندما جاءت في مضارع يفعَل ولَزِمَ معها فَتحُ ما قَبلها إن كانت لاماً وفتح ما بعدها إن جاءَت عَيناً ؛ لأنَّ الحركات بعض حروفُ المد فالضـمَّةُ بعضُ الواو ،والكسرة بعضُ الياء ،والفتحة بعض الألف ، فكان الفتح بعض الألف والألف أقرَب الحروف من حروفِ الحلق فَهِي مِن حَيِّزِها ،لذلك اخترنا حركة الفتحة

لأنَّ حروف الحلق يصعب النطق بها ؛فجاءوا بها لتَعدِل ثِقَل حَرفِ الحلق ويَسهُل نُطقَها! وذلك كَما وَرد فِي الشافية وعِندَ اللبلي وعند الزَّبيدي في التاج .

أما قول الشافية " ثم إنَّ حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسَّر النُطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخفُّ الحروف، فتعدِل خفَّها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حَيِّزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينان الفتحة الجامعة للوصفين، فجعلوا الفتحة قبل الحلقي إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً، لِيَسهُل النطق بحروف الحلق الصعبة"[1] .

وأماَّ اللبلي يرى أنَّ لُزوم الفتحة مع حَرف الحلق تختلف حسب مدارج الحروف في حيِّز الحلق ، فكلَّما كان الحرفُ سافل في أقصى الحلق كان الفتح ألزَم ،إذ أشار إلى ذلك بقوله :"وبعض حروف الحلق أقوى على الفتح من بعضها ؛ فالهمزةُ أَقواها عَلى الفتح وبَعدها الهاء وبعد الهاء الحاءُ والعين وبعدهُما الخاءُ والغَين فالفَتح فِيهما أَقلَّ من مَجِيئِهِمَا عن الأصل ..." [2] وكذلك الزبيدي في التاج لا يخالفهم في سبب ذلك ! ؛لأنّها لتِلكَ العِلَّة لَزِمت الفتحة حروف الحلق ،ولأنّ باقي الأحياز مُرتَفِعة عَنِ الحَلق و لا يَصعب النطق بها فلم تتغير حركات الحروف حسب حيزها ،فقال في ذلك : "ثم إنَّ الحروف التي من مخرج الواو، كالباء والميم، من ضَرَبَ يَضْرِبُ وصَبَرَ يَصْبِرُ ونَسَم يَنْسِمُ وحَمَلَ يَحْمِلُ، لا تُغيِّر كسر العين إلى الضم الذي هو من مخرج الواو، وكذا الحروف التي من مخرج الياء، كالجيم و الشين، في شَجَبَ يَشْجُب وَمَجَنَ يَمْجُنُ وَمَشَقَ يَمْشُق، لا تُحَوِّل ضَمُّ العين إلى الكسر الذي هو مِن مَخرج الياء، كما فعل حرف الحلق بالضمة و الكسرة، على ما تقدم، لأنَّ موضِعَي الواو والياء بمنزلة حيز واحد، لتَقارُب ما بينهما واجتماعهما في الارتفاع عن الحلق، فكأنَّ الحروف المرُتفعة كلها من حيِّز واحد، بخلاف

(١) شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ج١-ص١١٩

(٢) بغية الامال ص٣٤.

المِسْتَفِله – أي: الحلقية – وأيضاً فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة"[١] .

نتقل من أحرف الحلق وحكمها في أبواب الثلاثي إلى التضعيف وذلك عندما يكون في عين المضارع ،فَعَين الفعل في الميزان الصرفي تَختَلِف أَحوالها وَحَرَكَاتَها ، وبها تتغير تصريفات الكلمة وأحوال البناء من ضَمٍ وَكَسْرٍ وفَتْح ، و تأتي في الأفعال الماضي والمضارع بمختلف أحوالها وأكثر ما يكون التصريف فيها في الفعل المضارع ، و يأتي منه المجرد والمزيد، والثلاثي والرباعي وغيره ،فالمضعَّف الثلاثي هو : تضعيف الحرف الأصلي ، وهو زيادة حرف من جنس عين الكلمة ، أو لامها . مثل : كَرُمَ : كرَّم ، حَطَمَ : حطَّم ، عَلِمَ : علَّم، طمأن : اطمأنَّ . وبه تتغير معاني الكلمة ودلالتها اللُّغوية ،ولكلِّ بناءٍ مُضَعَّف دَلالات ومَعَانِي ، ومن تِلك الأَبنِيَة الفعل الثلاثي المجرَّد مُضَعَّف العين فعَّل ،وأكثر ما يكون للتكثير والمبالغة .

وقد اجتمع تضعيف العين وتصريفها ودلالتها المعجمية ، وذلك في كُلِّ نعتٍ وصفة في الثلاثي المضعف ،من خلال قول الخليل في الكليَّةِ والقاعدة الصرفيَّة هذه :قال الخليل :

" ثرَّ : عينٌ ثرةٌ أي غزيرة الماء وقد ثَرَّتْ تَثُرُّ و [تَثِرُ] ثَراً وثَرارةً وعَين السحابِ مثله وطعَنةٌ ثَرَّةٌ : واسعةٌ

- ★ وكلُّ نعتٍ في حَدِّ المدغم إذا كان على تقدير (فَعْل) فأكثره على تقدير (يفعِل) نحو : طَبَّ يطِبُّ وثَرَّ يَثِرُ وقد يختلف في نحو : خَبَّ يخُبُّ فهو خَبٌ و،
- ★ كلُّ شيء في باب التضعيف فِعلَه من (يَفعَل) مفتوح العين فهو في (فَعِيل) مكسور في كل شيءٍ [نحو شَحَّ يَشِحُّ وضَنَّ يَضِنُّ فهو شحيحٌ وضَنيْن [ومن العرب من يقول : شَحَّ يَشَحُ وضَنَّ يضُنُّ]

---

(١) التاج لِأَنَّهَا مُسْتفِلة فِي الْحلق، وَكلما سَفل الْحَرْف كَانَ الْفَتْح لَهُ أَلزم، لِأَن الْفَتْح من الْألف وَالْألف أقرب إِلى حُرُوف الْحلق من أُختيها.

★ وما كان من نعتٍ على مثال أفعل فعلاء في باب التضعيف فالفعل منهما على (فَعَّ يَفَعُّ) والأصل فَعِلَ يفعَلُ ، وكذلك ما كان من نعتٍ على بِناء (فَعل) فأكثره يفعل وناقة ثَرَّةٌ و ثرور أي كثيرة اللّبَنِ "[١] .

يتضح من خلال هذه الكلية أنَّها تَضُم ثلاث جُزئيات كُلُّها فِيما يَخُص حركة عين المضارع .

أوَّلها: تتحدث عن المضاعف الثلاثي ،والمضاعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مدغم ،وهو في الثلاثي يختلف عنه في الرباعي وقد ورد تفصيل ذلك عند الجرجاني[٢]: " المِضاعَفُ من الثلاثي: ما كانَ عَيْنُه ولاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ ،ك: سَرَّ، وفَرَّ. إلا إذا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضمير، في نَحْوِ: سَرَرْتُ.

ومن الرباعيّ: ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحِدٍ، وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ كذلك، غيرَ مُدْغَمٍ، للفاصِلِ بين المِثْلَيْنِ، كزَحْزَحَ، وزَلْزَلَ . ويسمّى مطابقاً أيضاً."

و للثلاثيِّ منه ثلاثةُ أبنيةٍ: "فَعَلَ " بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي، وضَمِّهِ في المضارِعِ، كسَرَّ: يَسُرُّ. أو كَسْرِهِ في المضارِعِ، ك فَرَّ يَفِرُّ.

و"فَعِلَ " بِكَسْرِ العينِ في الماضي، وفتحه في المضارع، كَ عضَّ يَعَضُّ. ولا يجيءُ "فَعُلَ " بِضَمِّ العينِ في الماضي، إلا قولهم: حَبَّ يَحُبُّ، أَصْلُهُ: حَبُبَ، شَاذٌ .

وما يقصده الخليل من هذه القاعدة هو ارتباط حركة عين المضارع في المضاعف بالصفة المشبهة .

وتفصيل قوله كما يلي :

---

(١) العين ج ٨–ص٢١١

(٢) المفتاح في الصرف ص٣٩

أولاً :كل وصف في المضاعف على وزن (فَعْل) مثل(طَّبُّ وثّرُّ) فإنَّ الفعل منه يكون من باب (فعَل يَفعِل) من باب ضَرَب يَضرِب ،باستثناء خبَ يَخُبُ فهو جاء بالضم في المضارع شذوذا .

ومن الصفات التي جاءت على فَعْل المضاعف العين ما يأتي :

غلَّ يغُل ، و دثَّ يدِثُّ ، وفي اللسان بالضم[1] ، رثَّ يرِثُّ ويرُثُّ بالضم ،غثَّ يغَثُّ ويغِثُّ بالفتح والكسر أي من باب ضرَبَ وعلِمَ[2] ..... : وجاء في التهذيب، قَالَ أَبو عبيد: قَالَ أَبو زيد: كتَتْ القِدْر تَكِتُّ كَتِيتاً : إِذا غَلَتْ؛ وَكَذَلِكَ الجَرّة وَغَيرهَا[3] .

وجاء في المزهر ،عن ابن القوطية :

شَبَّ الغُلاَم يَشِبُّ شَبابًا، وشَبَّ الفَرَسُ يَشِبُّ جَمَّ الفَرَسُ يَجُمُّ وَيَجِمُّ جَمّاً وَجَمَاماً: إِذَا ذَهَبَ إِعْيَاؤُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ الضِّرَاب.

جَلَّ يَجِلُّ ويَجَلُّ

جدَّ يجِدُّ ويَجُد

حَفَّ يَحِفُّ ويحُفُّ

رَمَّ الشَّيْءَ يَرُمُّهُ وَيَرِمُّهُ رَمّاً وَمَرَمَّةً: إِذَا أَصْلَحَهُ.

شَجَّ رَأسهُ يَشُجُّ وَيَشِجُّ شَجّاً: إِذَا ضَرَبَهُ.

وجاء أيضا على زنة فَعَل : (ضَنَّ) بِالشَّيْءِ يَضَنُّ بِالْفَتْحِ (ضِنًّا) بِالْكَسْرِ وَ (ضَنَانَةً)

---

(١) اللسان ج٢-١٤٧

(٢) وردت في اغلب المعاجم : التاج ج٥-٢٥٨ ،اللسان ج٢-١٥١ ، كذلك المخصص ج٢-٤٧٠ ، مختار الصحاح

(٣) تهذيب ج٩-٣٢٤.

بِالْفَتْحِ أَيْ بَخِلَ فَهُوَ (ضَنِينٌ) بِهِ[1] .

صَلَ، يَصِلُّ صَليلاً: صَوَّتَ[2] ، فَحَّتِ الأَفْعَى تَفُحُّ وَتَفِحُّ فَحِيحاً: إِذَا صَوَّتَتْ، وَالضَّمُّ نَادِرٌ[3] .

وَقَالَ الفَرَّاءُ: يَهُبُّ بالضم لَغَةٌ فِي يَهِبُّ بِالكَسْرِ[4] .

وجاء ايضا : بتَّة يبِتّه ويبُتُّه، وعَلَّه في الشرب يعِلّه ويَعُلّه، ونَمَّ الحديث ينِمّه ويَنُمُّه، و

شح يشِحُّ ويَشُحُّ، ، وجَمَّ الفرس يَجِمُّ ويَجُمّ، وشَبَّ يَشِبُّ ويَشُبُّ، وتَرّت يده تَتِرُّ وتَتُرُّ، ، وحَدَّت المرأة تحِدُّ وتَحُدّ، ونَسَّ الشيء يَنِسُّ وينُسَّ إذا يبس، وشطَّت الدار تشِط وتشُطّ، ودرَّت الناقة وغيرها تدِرّ وتدُرّ وشَطَّ يَشِطُّ وَيَشُطُّ: إِذَا بَعُدَ، وَالضَّمُّ نَادِرٌ، قَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ وَقَتَادَةُ

﴿ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ ﴾[5] .

هذه بعض المفردات التي وردت عند أهل الصرف واللغة ،وتدل على أوصاف ،ولكن بعضها وردت بالفتح والبعض بالكسر وأخرى بالفتح والكسر ، والبعض بالفتح والضم والكسر ، ولكن الغالب فيها ما جاء بالكسر ؛ لذلك نرى بعض ما جاء فيها باللغتين وخاصة الضم فهو نادر ، والأقيس مجيئها بالكسر ؛ لاستِثقَالِهم الضم ، وهي بذلك جاءت وفقاً لما ذكره الخليل في هذه القاعدة .

و لو نَظرنا لما ذهب إليه الخليل حيث قيَّد حَرَكَة مُضارع المضاعَف بالنَعت ! خلافا

---

(١) مختار الصحاح: ج١ – ض١٨٦.واغلب المعاجم .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم :ج٨–٢٦٦ واغلب المعاجم

(٣) اقتطاف الازاهر والتقاط الجواهر ص١٨٦

(٤) اقتطاف الازاهر والتقاط الجواهر ص٢٢٢

(٥) سورة ص ، آية : ٢٢ .

لأغلب علماء اللغة والصرف عندما قَيَّدوا حركة عين المضارع المضاعف بالتعدي واللزوم ، فقد وجدت أبي عثمان السرقسطي في كتاب الأفعال قد تطرَّق لذلك ، وقسَّم هذين القولين إلى مذهبين ، مذهب نسبه للكوفيين و الآخر نَسَبَه إلى البصريين ، فمن تبع قول الخليل قد جعله مذهب خاص بالبصريين ،وأشار إلى قول سيبويه إزاء ذلك حيث قال بعد ما فصَّل القول عن مذهب التعدي واللزوم عند الكوفيين : "فأما أهل البصرة سيبويه وأصحابه ، إنمَّا ذَكَروا ما ذكرناه من أمر المضاعف في بابِ (الخِصال الخَاصّة) "[(1)]، ثم قال عن سيبويه :"فاعلَم أن ما كان من المضاعف في هذه الأفعال التي ليست بأعمال تعداك إلى غيرك ،فإنَّه يكون في بابِ فَعَلِ وفَعِلْتُ يعني من أفعال الخصال الخاصة لأنهم يَستَثقِلُون الضَم والَتضعيف ،فلما اجتمعا حادوا عنهما " [(2)]، وقال إنَّ ذلك بابَ جَلَسَ يَجلِس نحو ذَلَّ يَذِلُّ ،وأتَى لَنا بِبَعْضِ الأمثلة نحو :شَحَحْت أشَحُّ ... ،وأشار إلى استحباب الكسر ومَجِيئَه الأغلب في هذا الباب هروباً من ثقل الضم ، وقد تأتي أحيانا بالفتح ولكن الكسر أجود وأقيَس ، وجعل ما ذكره الكوفيين من فعل يفعُل المتعدي ؛أنَّه عُدِل إلى فَعَل يَفعِل بالكسر على مذهب الخليل والقليل إلى يفعَل بالفتح ، وقد أختار أبو عثمان مذهب الخليل ؛وعلَّلَ ذلك بقوله ؛ لأنه لا يوجد غير ما ذكروا يقصد باب الخصال الخاصة اتفاقاً لما ذهب إليه الخليل في هذه القاعدة [(3)].

أما الرأي الآخر أو المذهب الآخر وهو ربط حركة عين المضارع المضاعف بالمتعدي و اللزوم ،حيث نسبه السرقسطي إلى الكوفيين ، وهو: ماكان على فعَل مفتوح العين في الماضي فإنه إذاكان لازم فهو في المضارع يأتي على يفعِل مكسور العين ، وماكان منه متعدِّيا فهو يأتي مضموم العين، ...وقد جاء هذا المذهب عِندَ أَغلَب أَهل اللّغة والصّرف في مقدمتهم الفرَّاء

---

(1) الأفعال للسرقسطي ج١ص٥٩ .
(2) نفسه
(3) نفسه بِتَصرُّف ج١- ص٦٠

،حيث نقل عنه تلميذه أبو يعقوب ،فقال :[1]" قال الفرّاء: ما كان على فَعَلت من ذوات التضعيف غير واقع فإنّ يَفْعِل منه مكسور العين، مثل عَفَفت أَعِفّ، وخَفَفت أَخِفّ، و شَحَحت أَشِحّ، وما كان على فَعَلت من ذوات التضعيف واقعًا، مثل رَدَدت وعَدَدت ومَدَدْت فإن يَفْعُلُ منه مضموم، إلا ثلاثة أحرف نادرة، وهي: شَدَّه يَشِدُّهُ وَيَشُدُّه، وَعَلَّهُ يَعُلُّهُ وَيَعِلُّهُ من العَلَل وهو الشرب الثاني، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ، فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل، وأصله الضم" ونقل عنه كذلك صاحب التهذيب [2]، ووردت كذلك عند ابن عصفور في الممتع حيث قال في تفصيله عن فَعَل المفتوح العين في الماضي: " وإن كان مُضَعَّفًا فلا يخلو أن يكون مُتعدِّيًا أو غيرَ مُتعدّ. فإن كان غير مُتعدّ فإنَّ مُضارعه أبدًا يجيء على "يَفْعِلُ" بكسر العين، نحو: فَرَّ يَفِرُّ وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ وإن كان متعدِّيًا فإن مضارعه أبدًا يجيء على "يَفعُلُ" بضمّ العين، نحو: رَدَّهُ يَرُدُّهُ وشَدَّهُ يَشُدُّهُ.فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أَو لا يكون"[3].

فهو هنا يُلزِم حركة عين المضارع المضاعف بالتعدي واللزوم ،وينفي عنها أيّ قولٍ آخر .وجاء القول نفسه عند الرضي في الشافية في أبواب الفعل المضارع فأشار :" ولزموا الضم في المضاعف المتعدي " نحو مَدَّ يَمُدُّ، ورَدَّ يَرُدُّ، إلا أحرفا جَاءَت على يَفْعِلُ أيضاً، حكى الُمبَرد عَلَّهُ يَعِله وهَرَّه يَهُرُّهُ: أي كَرِهَه، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّه، وَبَتَّهُ يَبِتُّهُ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ: وجاء في بعض اللغات: حَبَّهُ يَحِبُّه، ولم يجئ في مضارعه الضم وما كان لازماً فإنه يأتي على يَفْعِل بالكسر، نحو عَفَّ يَعِفُّ، وَكَلَّ يَكِلُّ – إلا ما شذَّ من عّضَضْتَ تَعَضُّ على ما ذكرنا، وحكى يونس أنهم قالوا: كَعَعْتَ – أي: جبنت – تَكَعُّ بالفتح فيهما وتَكِعُّ بالكسر أشهر، فمن فتح

(١) إصلاح المنطق ص١٥٩

(٢) تهذيب اللغة ج١٥ – ص٤٣

(٣) الممتع لابن عصفور ص١٢٠

فلأجل حرف الحلق.." (١).

وورد القول نفسه في الإرتشاف حيث جعل للمضاعف بابٌ أسماه الأصَم ،فقال فيه:" المضَعّف وهو ما عَينه ولامَه من جِنس واحد ،فمضارع المتعدي منه (بَضَمِّ العين) ،وشذ من ذلك ما كسر وجوبا ،وذلك مضارع حب ، وجوازا مضارع هرّ وعَلّ وشَذّ ، وبَتّ ،وشذ فيه الفتح ،وقالوا :عضضت تعَضّ ،ومضارع اللازم بكسرها وشذ من ذلك ما ضم وجوبا ،وذلك مضارع ،مرَّ ،وكرَّ ، وذرَّ ،وهبَّ وخبَّ، وأَبَّ ،وحلَ ، وملَّ وألَّ وعَلَّ، وطلَّ وتلَّ ، وهمَّ ،وزَمَّ ،وكَمَّ ...." (٢).

ويؤيد القول نفسه اللبلي مع ألفاظ شَذَّت عَن قِياس ذَلِك (٣) ، والأفعال التي وردت على غير القياس كثيرة ، وممن أشاروا إلى ذلك ابن عُظيمة في المغني وهو من أصحاب الرأي الآخر حيث قال :"قياس فَعَّل من المضاعف المتعدي أن يكون من بَاب نَصَر فمجيء شذَّ ونمَّ وشجَّ من باب نَصَر على القياس ،وَمَجِيئُها مِن باب ضَرَب على غير القياس ،وقياس فعل من المضاعف اللازم من باب ضرب ،فمجيء ،صَدَّ ،وخَرَّ ،وحَلَّ ، وجَدَّ ، من باب ضرَب على القياس ومجيئها من باب نَصَر على غيرِ القياس"(٤).

مما دلّ على أنَّ هناك أفعالاً كثيرة تأتي على غير القياس سواء كانت على المذهب الأول أو المذهب الثاني، وقد لاحَظت ذلك من خلال ذكر تلك الأفعال والأوصاف ومن خلال استقرائي لها في معاجم اللغة ،ومن ذلك ما جاء عند السيوطي أثناء شرحه لبابِ المضاعف وهو من أصحاب الرأي الثاني حيث قال : "كلَّ ما كان من المضاعف لازماً فمستقبله على

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ،للرضي ج١– ص١٣٤
(٢) ارتشاف الضرب لابي حيان ، ج١–ص١٦٥
(٣) بغية الآمال ص٧١
(٤) المغني في تصريف الافعال ص٣٧

يفعِل (بالكسر) إلاّ سَبعَة أَحرُف جاءت بالضم والكسر، وهي يَعِلُّ، ويَشِحُّ، ويَجِدُّ في الأمر، ويَصِدُّ أي يصيح، ويَجِمُّ من الجمام، والأفعى تفِحُّ ، والفَرس يَشِبُّ .و ما كان متعديا فمُستَقبَلُه يَجِيءُ بِالضم إلاّ خمسة أحرف جاءت بالضم والكسر وهي : يَشُدُّ ، ويعِلُّه ، ويبت الشيء، وينُمَّ الحدِيث، ورمَّ الشي يَرِمَّه. "كما ذكر لنا قول ابن القوطية في كتاب الأفعال وكان على نفس المذهب ،حيث قال أثناء ذكر ما جاء على القاعدة من الأفعال :"غير أفعال جاءت باللغتين هرَّه يهُرُّه ويهِرُّه : كَرِهه، وعَلَّه الشراب يعُلُّه ويَعِلُّه، وشدَّه يشُدَّه و يَشِدُّه ، وقال الفرّاء: نَمَّ الحديثَ يَنُمُّه وَ ينِمُّه، وبَتَّ الشيءَ يَبُتُّه ويَبِتُّه، وشذ من ذلك حَبَبْتُ الشيء أَحِبّه. وما كان غير متعد فإنه على يَفْعِل، غير أفعال أتت باللغتين: شح يشِحُّ ويَشُحُّ، وجَدَّ في الأمر يَجِدّ ويَجُدّ، وجَمَّ الفرس يَجِمُّ ويَجُمّ، وشَبَّ يَشِبُّ ويَشُبُّ، وفحَّت الأفعى تَفِحُّ وتفُحُّ، وتَرّت يده تَتِرُّ وتَتُرُّ، وطرت تِطرّ وتَطُرّ، وصَدَّ عني يَصِدّ ويَصُدّ وحَدَّت المرأة تحِدُّ وتَحُدّ، وشَذ الشيء يشِذُّ ويَشُذّ، ونَسَّ الشيء يَنِسُّ وينُسَّ إذا يبس..."[1].

من خلال ما سبق وغيره من أبواب الثلاثي المضاعف ،في المعاجم وعند أهل الصرف واللغة ، اتضح لي أن المسموع يغلب على تلك الأفعال أكثر من القياس في الاتجاهين الخليلي و الآخر ؛ ولَعَلَّ ذلك يُعْزَى إلى تَعدُد اللهجات ، وكثرَة الروايات مِمَا أدَّى إلى اختلافها ، ومن خلال دِراسة هذه القاعدة والاتجاهين في تحدِيد حركة عين المضارع المضاعف من الثلاثي ،حيث الخليل ربط ذلك بالوَصف ،والفرَّاء ومن تَبِعه مِنَ الكوفيين وغيرِهم قيَّدوا ذلك بالتعدي واللزوم ،اتَضَح لِي أنَّ الاتجاه الذي ذَكَره الخليل لم يَطَّرِد ولمَ يَشع ولَم يُؤخَذ به ؛ فَقَد أُخِذَ بالاتِجَاه الآخَر ؛ لأنَّه أَكثَرُ ضَبْطاً ؛ ولَيسَ كُلُّ فِعْل اشتُقَّ مِنُه وَصف .

ثانيا: إذا كانت الصفة على (فَعِيل) مثل (شحيح و ضنين) فإن الفعل منه يكون من باب

(١) المزهر ج٢-٩٦

(فَعِل يَفْعِل) من باب حسِبَ يحسِب نَحْو ، شَحّ يَشِحُّ وأصله شَحِحَ يَشْحِحُ فهو شحيح ، وضَنِنَ يَضنِنُ ، فَهُوَ ضَنين.

وهي قاعدة تبدو لي مُطَّردة واضحة فيما جاء من المضاعف الثلاثي على فَعِيل ، وقد وردت عند الأزهري عن الفرّاء حيث قال [1] :" شحَّ يشِحُّ بِكَسْر الشين من يشِحّ. قَالَ وَكَذَلِكَ كل فعِيل من النعوت إِذا كَانَ مضاعفاً فَهُوَ على فَعَل يَفْعِل، مثل خَفِيف، وذفيف، وعفيف."

ومما جاء على ذلك مايلي :

- طبيب : [2] الطِّبُّ: علاجُ الجِسْمِ والنَّفسِ. رَجُلٌ طَبٌّ وطَبِيبٌ: عَالِمٌ بالطِّبِّ. وَقَدْ طَبَّ يَطُبُّ ويَطِبُّ، وتَطَبَّبَ .
- حثيث : [3] الحَثُّ: الإِعْجالُ فِي اتِّصالٍ؛ وَقِيلَ: هَوَ الاستعجالُ مَا كَانَ. حَثَّهُ يَحُثُّهُ حَثّاً. حَثَّهُ يَحُثُّهُ حَثّاً.... وَرَجُلٌ حَثيثٌ.
- حتيت : [4] من حتت : الحَتُّ : فَرْكُكَ الشيءَ اليابسَ عَنِ الثَّوْب، وَنَحْوِهِ. حَتَّ الشيءَ عَنِ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ يَحُتُّه حَتًّا.
- حنين [5]: الحَنينُ: الشَوقُ وتَوَقانُ النفس. تقول منه: حَنَّ إليه يَحِنُّ حَنيناً فهو حانٌّ.
- غثيث[6] : ({الغَثُّ: المهْزُولُ،} كالغَثِيثِ) ، يقالُ: {غَثَّت الشَّاةُ، إِذا هُزِلَتْ. (وَقد} غَثَّ) اللَّحْمُ ({يَغَثُّ} ويَغِثُّ، بِالْفَتْح وَالْكَسْر) ، أَي من بَاب فَرِحَ وضَرَبَ {غَثَاثَةً) ،

---

(١) تهذيب اللغة ج٣-٣٥٥

(٢) بتصرف ،جاء في اللسان ج١- ص٥٥٣ ، والمحكم ج٩-ص١٣٤ ،ج٣ – ٢٥٨

(٣) اللسان ج٢-١٢٩-١٣٠ ،وجاء في المحكم والتاج .

(٤) نفسه ج٢-٢٢ ، المحكم ج٢ -٥٢٠

(٥) الصحاح : ج٥-٢١٠٤ وفي الافعال لابن القطاع ج١-٢٤٩

(٦) التاج : ج٥ – ٣٠٨

بِالْفَتْح، (وغُثُوثَةً) ، بالضّمّ، فَهُوَ {غَثٌّ} وغَثِيثٌ، إذا كَانَ مَهْزولاً.

- حجيج [1] : ({الحَجُّ: القَصْدُ) مُطْلَقاً. حَجَّهُ} يَحُجُّه {حَجًّا: قَصَدَه،} ...وحَجَّهُ {يَحُجُّه} حَجًّا، فَهُوَ {مَحْجُوجٌ،} وحَجِيجٌ.
- صديد[2] : لُغَةٌ. وَ (صَدَّ) يَصُدُّ وَيَصِدُّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ (صَدِيدًا) ضَجَّ. وفي التهذيب قَالَ الفرّاء: قُرِىءَ (يَصِدّون) و (يَصُدُّون) .قَالَ: والعربُ تَقول: صَدَّ يَصِدّ ويَصُدّ، مثل: شَدّ يَشِدّ ويَشُدّ، وَالِاخْتِيَار (يَصِدُّون) وَهِي قِرَاءَة ابْن عبّاس، وفسّره يَضِجُّون ويَعِجُّون.
- سديد[3] : من سدَّ الرَّجُلُ والسَّهْمُ بنفْسه والرُّمحُ ({يَسِدُّ بِالْكَسْرِ، إذا (صَار سَدِيداً)
- لذيذ[4] : من "لذَّ" الشيءُ يَلَذُّ لَذاذةً صار لذيذاً شَهِياً و "لَذِذْته" لَذّاً وجدتُه لذيذاً.
- شديد[5] : الشِّدَّةُ: النَّجْدةُ وثَبَاتُ القَلْب و ({الشَّدِيدُ: الشُّجَاعُ) والقَوِيُّ من الرِّجَال، وَالْجمع:} أَشِدَّاءُ {وشِدَادٌ} وشُدُدٌ، عَن سِيبَوَيْهٍ ، قَالَ جاءَ على الأَصل لأَنه لم يُشْبه الْفِعْل، وَقد شَدَّ يَشِدُّ بِالْكَسْرِ لَا غير.

من خلال هذه الأفعال التي جاء منها فعيل ، يتضح ما جاء بالكسر على القاعدة والقياس ،ومنها ما جاء بالضم والفتح وهو قليل ،فالأغلب منها جاءت على الكسر مما يؤيد ويتفق مع قاعدة الخليل وقد اتبعه في ذلك الفرّاء وغيره من أهل اللغة .

ثالثاً : **القاعدة الثالثة من هذا الباب** : إذا جاء الوصف على أفعل فُعلاء فإن المضارع يأتي على يفعِل بالكسر ، أي من باب فرِح يفرح ، مثل أصَم صمّاء ،وصَمَمْتُ تَصُمّ ، أجَم

---

(١) التاج: ج٥-٤٨٩

(٢) القاموس المحيط ج١-٢٩٢

(٣) لتهذيب : ج١٢ -٧٣

(٤) الأفعال لابن القطاع ج٣ -١٤٤

(٥) التاج ج٨ -٢٤٤

جمّاء ، جَمِمْت تجِمُّ ، وجاءت القاعدة كذلك في التهذيب بتفصيل أوضح ،قال : " وَمَا كَانَ من أفعل و فَعْلاء من ذَوَات التَّضْعِيف، فإنّ (فَعِلْت) مِنْهُ مكسور العين و (يفعل) مَفْتُوح، نَحْو: أصمّ وصمَّاء. وَأَشَمَّ وشمَّاء؛ تَقول: صَمِمْت يَا رجل تَصمّ. وجَمِمْت يَا كَبْشُ تَجَمُّ[1] . ونقلها لنا أيضا ابن السكيت عن أستاذه الفراء ،قال :" وما كان على أَفْعَل و فَعلَاء من ذوات التضعيف فإن فَعِلت منه مكسور العين ويفعَل مفتوح العين"[2]

وقد جاء على هذا القول كلمات قليله :

- أحم [3] : من حمَّ الماء وَنَحْوه حَمَماَ سخن وَالشَّيْء اسود والجرة احترقت من النَّار فَهُوَ أحم وَهِي حماء ، و(حِمت) الأَرْض بدا نباتها أَخْضَر إلى السوَاد .
- أغم[4] : (تقول) : غَمَمْت الشيء: غطيته.

و الغمم : أن يغطي الشعر القفا والجبهة ، يقال: رجل أَغَم، وجبهة غَمّْاء. وجاء في اللسان[5] وغَمَّ يومُنا ، بِالْفَتْحِ ، يَغُمُّ غَمّاً و غُموماً مِنَ الغَمِّ. ويومٌ غامٌّ وغَمٌّ ومِغَمٌّ: ذُو غَمّ.

- ادن دنَّاء : و دنِنت دنَّاً والدَنَن فَرَس أَدَن وَالْأُنْثَى دنَّاء بَين الدننَ إِذا قرب صَدره من الأَرْض وجاء في مقاييس اللغة[6] : فالأدَن: الرَّجُلُ الْمُنْحَنِي الظَّهْرِ. يُقَالُ مِنْهُ قَدْ دَنِنْتَ دَنَّاً.. وكذلك عامَّة ما يجيء على أَفعَل فَعلاء من المضاعف ، وقد يأتي منها ما يُخَالِف القياس كما سبق ذكره في القاعدتين، ونُلاحِظ مِمَا سَبَق ذِكرُه من الأوصاف أنّها لا

---

(١) تهذيب اللغة ج١٥-ص٤٣
(٢) اصلاح المنطق ص١٥٩
(٣) الوسيط ٢٠٠
(٤) المجمل -١-٦٨٠
(٥) اللسان ج١٢-٤٤٣
(٦) مقاييس ٢-٢٦١

تُخالِف قَول الخَلِيل في هذه الكُلِيَّة .

▪ المبحث الرابع : الجموع

قال الخليل :

والأجْدَلُ : ويقال للطائر إذا كانَ كذلك أجْدَلُ المْنكِبَيْن فإذا جَعَلْتَه نَعْتاً قُلْتَ : صَقْرٌ أجْدَل وصُقُورٌ جُدْلٌ ، وإذا تَرَكْتَه اسْماً للصَقْرَ قلتَ هذه أجْدَل وهذه أجادِلُ لأنَّ الأسماءَ الَّتي على " أفعَلَ " تُجْمَعُ على أفاعِلَ والنَّعْتُ إذا كان على " أفعَلَ " يُجْمَعُ على " فُعْل "[1].

تتحدث القاعدة عن بعض صِيَغ جُمُوع الكثرة في جمع التكسير ،وهي قاعدة صرفية تقضي بجمع "أفعل" الصفة على "فُعْل" جمع تكسير، مثل أحمر وحُمْر، وأبكم وبُكْم: وجاء في القرآن الكريم: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[2] .وهذا معنى قوله في القاعدة ، ما كان على أَفعَل نَعتاً فإنَّه يُجمَع على فُعْل نحو ، أَجْدَل إذا كان نعتا يجمع على فُعْل ، أما إذا جاء اسماً فإنه يجمع على أَفاعِل.

وهو هنا يَتَحدث عَن جَمع الثُلاثي المزيد مِن أَفعل ،وفي ذلك شَرح لَنا سِيبويه مَجِيْء أَفعل في الجمع فقال "وأَمَّا أَفْعَل إذا كان صِفَة فإنَّه يُكسَر عَلى فُعْل كما كَسَرُوا فَعُولاً على فُعْلٍ؛ لأن أفعل من الثلاثة وفيه زائدة، كما أن فعولاً فيه زائدة وعدَّة حروفه كعدة حروف فعول، إلا أنهم لا يُثْقِلون في أفعل في الجمع العين إلا أن يضطَرَّ شاعر، وذلك: أَحمَر وحُمرٌ، وأخضر وخُضْرٌ، وأبيَض وبِيْضٌ، وأسود وسُودٌ..." فهو هنا يُبيِّن ما جُمِع على فُعْل من الصفات فقط حيث ذَّكَر أنَّه يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ثم انتقل بعد ذلك إلى تَوضِيح ما جُمِع من الأسماء على أفاعِل ،حيثُ قال : "وأما الأصغر والأكبر فإنَّه يُكسر على أفاعل. ألا ترى أنكَّ لا

---

(١) العين :ج ٦ –ص٧٤

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨ ج١ ص

تَصِف به كما تَصِف بأحمر ونحوه، لا تقول: رَجَلٌ أصغَر ولا رجلٌ أكبَر. سمعنا العرب تقول الأصاغرة كما تقول: القشاعمة وصيارفةٌ، حيث خرج على هذا المثال، فلمَّا لم يتمكَّن هذا في الصفة كتَمَكُّن أحمر ، أُجرِي مَجرى أجدلٍ و أفكَلٍ، كما قالوا: الأبَاطِح والأساوِد حيث استُعمل استعمال الأسماء" [1] .

يتضح من قوله :إنَّ أَفعَل في الجمع على الحالتين تكون وصف ،ولكن ما جاء على (فُعْل) يسمى أفعل الصفة لأنه ذُكر معه الموصوف ،وما جُمِع على أفاعل فبعضه من أفعل التفضيل وهو ما قصده من قوله الأصغر والأكبر ، وهو لا يذكر معه الموصوف ؛ لذلك شابه الاسمية ، وقالوا فيما جمع على فُعْلٍ القياس فيه ، لكل ما جاء على أفعل ومؤنثه فعلاء ،)جاء ذلك عند الفارابي[2]، وعند الرضي في الشافية حيث قال: "والصفة نحو أحمر على حُمْران وحُمْر " الوصف إما أن يكون (على) أفعل فَعْلاَء، وأَفْعَل فُعْلى ،قال الرضي :" والأول أظهر في باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل، نحو " مَرَرتُ برجلٍ أحمر " أي بِرَجُل أحمر" [3] . وورد القول باطراد ذلك في الهمع نقلاً عن الأخفش[4].

وفيما كُسِرَ على أفاعل من الأسماء فالبعض قد يأتي اسماًأو علماً ؛ وأشار إلى توضيح ذلك ابو البقاء العكبري في اللباب [5] وجاء هذا القول مفصَّلا عند الغلاييني حيث قال فيما جُمِع على أفاعل : "ويجمع على "أفاعلَ" شيئانِ (الأوَّل) ما كان على وزن "أَفعل"، صفة

(١) الكتاب ج ٣-٦٤٤

(٢) ديوان الادب ج١-٨٩

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ج٢- ١٨٦

(٤) همع الهوامع للسيوطي شرح في اطراد جمع ما جاء نعتا من أفعل وفعلاء على فُعْل ج١-ص١٠٥

(٥) جاء في اللباب ج٢- ص٢٨٩ حيث قال "فإنْ كانَ صفةٌ غالبةٌ وَهِي الَّتِي لَا يكَاد يذكر الموصوفُ مَعهَا نَحْو الأبرق والأبْطح جمعتَه هَذَا الجمعَ لأنّه اشْبَهَ الاسمَ من حيثُ لم يذكر الموصوفُ مَعَه فَتَقول أبَارِق و أبَاطح وإنْ كَانَ صفة يذكرُ مَعهَا الْمَوْصُوف نَحْو أَحْمَر جمعتَه على فُعْل بِإِسْكَان الْعين"

للتَّفْضيل كأفضَل وأفاضلَ.

فإن كان صفة لغير التفضيل كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على "فُعْل" كحمر وزُرق ، كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع كأسود (للحيَّة) واساودَ، وأجدل (للصقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهمَ. ومثل أحمر وأزرق وأعرجَ وأعمشَ (أعلاماً) ، فتجمعُ على "أحامرَ و أزراقَ و أعارجَ و أعامشَ".[1] .

وكذلك أشار إلى النوع الثاني مما جاء على أفاعل أنه يأتي اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةٌ زائدة كإصبع وأصابعَ، وأُنمُلة وأناملُ.

ومما يؤكد أنّ قياس تكسير أفعل على فُعْل لا يأتي الا في الوصف ، أنه قد تأتي بعض الصفات التي جُمِعت على فُعل أسماء، وفي حال مجيئها أسماء يَختَلِف حكم جمعها ، ومن ذلك إن سُمِيَت رَجُلاً بأَحْمَرَ ثمَّ جمعته، فَإِن شِئْت قلت أَحْمَرُون على السَّلامة وَإِن شئتَ قلتَ أَحَامِرُ على التكسير ، وكِلا هذَيْن الجمعين لم يكن جَائِزا فِي أحْمَرَ قبل التَّسْمِيَة ؛ لِأَن أَحْمَرَ وبابَهُ لَا يجوز فِيهِ أَحْمَرُونَ وَلَا أَحَامِرُ إذا كَانَ صفة وَإِنَّمَا يجمع على حُمْرٍ وَنَظِيره بِيضٌ وشُهْبٌ وَمَا أشبه ذَلِك فَإِذا سميت بِهِ فَحكم الِاسْم الَّذِي على أَفْعَل يخالفُ حكمَ الصّفة الَّتِي على أفْعَل والاسمُ جَمْعُه أفاعلُ مثل الأرانبِ والأباطِح والأَرامِلِ والأَدَاهِم وَإِن سميت امْرَأَة بأَحْمَرَ قلتَ فِي السَّلامَة أَحْمَرَات ، وذلك مثل ما ورد عند الرضي[2]،وابن سيده عن سيبويه[3] ، وفيما كُسر على أفاعل جاء عند الزمخشري وغيره وإنما يُجمَع بأفاعل أفعَل الذي مُؤنثه فَعلَى ويُجمع أيضاً بالواو والنون[4] .

---

(١) جامع الدروس العربية ج٢– ص٤٩

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ج ٢ – ١٨٦

(٣) المخصص ج٥ – ص١٨٥

(٤) المفصل في صنعة الاعراب ج١– ص٢٤٢

وجاء قياس ذلك في المستقصي للخطيب حيث ذكر لنا أحوالاً مُتعددة يأتي فيها جمع التكسير على وزن فُعْل ولم تخرج عن معنى الوصف:

وأوَّلها :ما جاء جمعاً لأفْعَل فُعَلاء للمذكر والمؤنث .

وثانياً :ما جاء وصفاً فيما لا مقابل له ،وذلك مثل : عذراء للمرأة و لا يقال للرجل أعذر ، وامرأة عجزاء فتجمع على ((عُجْز)) ،ولا يقال للرجل أعجز ،

وثالثاً : ما كان مضعفاً مثل : أغرّ غرَّاء جمعه غُرّ ، أو معتل العين مثل : أسود ،سوداء ، تجمع على سُود ، أو معتل اللام مثل: أعمى عمياء ،يُجمع على عُمْي(١) .

والحق أنَّ الخليل لم يذكر أحوال مجيء هذه القاعدة ، بل قال أنها تأتي على أفاعل ، بمعنى على أية حال ،وقد صرَّح بِذلك الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب حيثُ قال:" قوله: "وأفْعَل: الاسم كيف تصرَّف....." (٢) .

وفي إطار هذا الرأي لما ذُكِر من أحوال ، أنَّه لا يُعتَدُّ بها لقياس هذه القاعدة ، فقد فصَّل القول فيه الزَّبيدي في التاج حيثُ قال :في جمع أحسن " (والأَحاسِنُ) ،كأَنَّه جَمْعُ أَحْسَنُ....وقال فيمن جعل جمع أفاعل على ما جاء مؤنثه فعلى ،

قالَ ياقوت: فإن قيلَ: إنَّما يُجْمَعُ أَفْعَل على أَفاعِلٍ إذا كانَ مُؤَنَّثُه فَعلى، مِثْل صَغِير وأَصْغَر وأَصاغِر، وأَمَّا هَذَا فمؤَنَّثُه الحَسْناء فيَجبُ أَن يُجْمَع على فعل أَو فعْلان.

فالجَوابُ: أنَّ أَفْعَل يُجْمَع على أفاعِلٍ إذا كانَ اسْماً على كلِّ حالٍ، وَهَهُنا كأَنَّهم سَمّوا مَواضِع كلٌّ واحِدٍ مِنْهَا أَحْسَن فزَالَتِ الصِّفَة بنَقْلِهم إِيّاه إلى العِلْميَّة فنَزَلَ مَنْزِلَةَ الاسْمِ المحْض،

---

(١) المستقصي في علم التصريف ج٢ ص ٧٨٣-٧٨٤

(٢) شافية ابن الحاجب ركن الدين الإستراباذيج١ -٤٦٧حيث أشار في سياق هذا القول :اعلم أن أَفْعَل إذا كان اسماً كيف تصرَّفَت حركاته من أَفْعل و إفْعَل وأفعُل: يُجمع على "أفاعل" نحو جمع أَجْدَل وأَحْوَص -علما- وإصبع، على: أجادِل وأَحاوِص وأصابع...

فجَمَعُوه على أَحاسِن كَمَا فَعَلوه بأَحامِر وأَحاسِب وأَحاوِص.

وهذه كُليَّة واضحة جلِيَّة مُطَّرِدة لا اعتِراض عَليها ، ولمَ يُضَف إلى قول الخليل حكم أوضح ، غير بيان هذه القاعدة بتفصيل دقيق ، وبيان جلي .

النوع الثاني من هذا الباب هو جمع المقصور :

ويتضح من خلال هذه الكلية من قول الخليل : "كل كلمة في آخرها ألف إذا جمعته بالنون كان اعتماد الواو والياء قبل النون على نصبه نحو مُثنًّى"(١) فهو يقصد الاسم المقصور إذا جُمع بالواو والنون فإن ما قبل الواو يكون مفتوحاً دلالة على الألف المحذوفة مثل : أدْنَى وأدْنَون.

والمقصور هو" كلُّ اسم وقعت ألف مفردة في آخره؛ نحو الهوى، والهدى، والدنيا، والأخرى" (٢) . وسُمِّي مقصوًرا؛ لأن حركات الإعراب قَصُرت عنه.

أما في قول الخليل في الكليَّة هذه :" إذا جمعته بالنون كان اعتماد الواو والياء قبل النون على نصبه نحو مُثنًّى" فهو يأخذنا إلى جمع المقصور وبيانه وحكمه وقد ورد بيانه في المخصص واللسان ،ولدى كثير من علمائنا ، حيث جاء في ذكره : جمع المقصور : يُجمَع جمعَ مذكَّرٍ سالما بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره، مع حذف ألفه وسكون واو الجمع وياء الجمع وإبقاء الفتحة قبل الواو أو الياء (٣).

" مِنْ ذَلِكَ الأَدْنَونَ جَمْعُ أَدْنَى والمِصْطَفَون و الموسَون والعِيسَوْنَ، وَفِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ الأَدْنَين والمِصْطَفَيْن.

(١) العين ج ص

(٢) أسرار العربية ج١-٥٦ / وعند ابن مالك في شرح ابن عقيل ج١- ٨١

(٣) بتصرف من المخصص ج٥- ١٨٣ وفي اللسان ج١٥ ص٤٦ وجاء في التبيان ص١١٦

ومنه أيضا ما جاء في أفصح الكلم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [(1)]، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [(2)].

وجاء ذكره عند ابن مالك حيث قال[(3)] : " وأما المقصور فتُحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دالة عليها فتقول في مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية فتقول في حبلى حبليات وفي فتى وعصا علمي مؤنث فتيات وعصوات" أما قوله "على حد المثني" [(4)] يريد أنه كل جمع يشبه المثنى وهو جمع المذكر السالم ، وأشار إلى ذلك ابن مالك أيضا حيث قال في بيان حركة أعرابه : "إذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد زيدون"[(5)] .

وفي إطار الحكم العام للمقصور وفتح ما قبل الواو والياء ، قد يقول قائل :هل هناك من العرب من لا يفتح ما قبل الواو فيضمها مثلاً فيقول : أدنُون ؟

فالجواب ما ذكره ابن سيده بقوله " لَا يجوز غير ذَلِك عِنْد جَمِيع النَّحْوِيين وَهُوَ القياسُ وكلامُ الْعَرَب فَأَما كَلَام الْعَرَب فَقَوْلهم المصْطَفَوْن والأَعْلَوْنَ وَرَأَيْت المصْطَفَيْن و الأَعْلَيْنَ...ثم يُعلِّل لنا صاحب المخصص مجيء المقصور من هذا الجمع ؛" وَأما القياسُ فَلِأَنّ الحرفَ الثابتَ فِي الْوَاحِد لَيْسَ لنا حذفُه من الْكَلِمَة إِلَّا لضَرُورَة عِنْد اجْتِمَاع ساكنين وَهُوَ مقدَّر كَقَوْلِنَا راضُونَ ورامُونَ فَلَو قُلْنَا عِيسُونَ ومُوسُونَ لَكنا نُقدِّر حذفَ الْألف فيهمَا من قَبْل دُخُول عَلامَة الْجمع

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٤٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ج ٤-١٠٩

(٤) يراد به قول الخليل في القاعدة .

(٥) شرح ابن عقيل ج٤-١٠٩

وَلَو جَازَ هَذَا لجَاز أَن نقُول فِي حُبْلَى حُبْلات وَفِي سَكْرَى سَكْراتٌ وَلَيْسَ أحدٌ يَقُول هَذَا ؛ فموجب أَنَّ علامةَ الْجمع إِنَّمَا تدخل على عِيسَى ومُوسَى والألفُ فيهمَا ثمَّ تسْقط الْألف لِاجْتِمَاع الساكنين وَيبقى مَا قبلهَا مَفْتُوحًا"(١) .

فالحكم متفق عليه سماعاً وقياساً ، كما صرَّح بِهِ الخليل في هذه الكُليّة وهي كُلِّية مُطَّرِدة جاء بيانها وشرح أحكامها عند كثير من علماء النحو واللغة ، فهي من المسلَّمات التي لا خلاف فيها وقد أوجز لنا رائد اللُّغة هذه الأحكام في جمع المقصور في كليته هذه .

جمع غير العاقل:

الأصل في غير العاقل أن يعامل معاملة المؤنث في الجمع ؛ هي قاعدة النوع الثاني من الجموع في هذا المبحث ،إذ يختص بجمع الإناث كما أطلق عليه الخليل من خلال هذه القاعدة التي قال فيها في مادة خَوْر قال :ويُجمَع على خَوْراناتٍ: " و كلُّ اسم كان مُذَكَّراً لغَيْر الناس فجمَعْتَه إذا حَسُنَ على لفظ إناث الجمع جاز ذلك مثل سُرادِقات و حمّامّات و حَوْرانات. (٢) يُشِير صاحبُ العين إلى قاعِدة مِن قواعد الجمع عند أهل اللّغة ،فهو يرى أنَّ كل اسم مذكر لِغيرِ العاقل يَجوز جَمعه جَمع إناث بالألف والتاء ؛ أي جمع مؤنث سالم .

وجمع المؤنث هو :

لفظ ينوب عن ثلاثة فأكثر، بزيادةٍ في آخره. وهو قسمان: سالمٌ ومُكسَّر. فالسالم ما سَلِمَ بناء مُفرده عِند الجمع وهو ما جُمع بألِفٍ وتاءٍ زائدتين، مثل: مَرْيم مَرْيمات، غابة غابات، حافَة حافَات(٣) .

وقد اختلف العلماء في تسمية هذا الجمع ، فابن مالك، وابن هشام(٤)يُسميان هذا

(١) المخصص ج١٥ – ٤٦

(٢) العين ج٤ – ص٣٠٣

(٣) جامع الدروس العربية للغلاييني، ٢٩/٢ و ٣٠ و ٣١

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ١٣١– معجم القواعد العربية ج١/ ٢٤٨ – شرح الاجرومية لحسن حفظي ص٦٤.

الجمع (ما جُمع بألف وتاء زائدتين) ويرَونَ أنَّ تَسميته (جمع المؤنث السالم) غيرُ صحيحة؛ والسبب في ذلك أن منه ما لم يَسلم مُفرده من التغيير، فهو إذًا ليس بسالم ،نحو: سَجَدَات جمع سَجْدَة، فالمفرد تغيّرت حركة عينه (السكون) إلى فتحة في الجمع، ونحو: حُبْلَيَات جمع حُبْلى، قُلبت الألف في المفرد ياء في الجمع، ونحو: صَحراوَات جمع صحرَاء، قُلِبت الهمزة في المفرد واواً في الجمع ؛ فكيف نسميه جمع مؤنثٍ سالما؟! ما سمَّيناه جمع مؤنثٍ سالم، سميناه ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين.

وفي بعض الأحيان يكون هذا الجمع ليس جمعًا لمؤنث، يُقال "إسطبل" تجمعه على "إسطبلات"، وهو مذكر، تقول في جمع سُرادِق "سُرادِقات"، وهكذا، فإذًا الأوْلى أن يُسمَّى هذا ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين(١) .

وقد أجاز العلماء هذا النوع من الجمع ،فبعضهم يرى أنَّه مَقيس والبعض الآخر يرى أنَّه مقيس بشروط ،والبعض يرى أنّه لا يكون إلا في المسموع ،فقد جاء عند سيبويه أنّه يأتي هذا النوع من الجمع فيما لم يسمع منه جمع تكسير حيث قال في كتابه في باب جمع المذكر :"لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع ، فمنه شيءٌ لمَ يُكسر على بناء من أبنية الجمع بالتاء إذ مُنِع ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ، وحمَّاماتٌ، و إ واناتٌ، ومنه قولهم: جمَلٌ سبحلٌ وجمالٌ سبحلاتٌ، وربحلاتٌ، وجمالٌ سبطراتٌ. وقالوا: جوالقٌ و جواليقُ فلم يقولوا: جوالقاتٌ حين قالوا: جواليقُ" (٢) .

وقد يأتي من المذكر غير العاقل جمع تكسير ؛ فيجوز جمعه جمع مذكر أو مؤنث وذلك لِشَبهه المؤنث الذي ليس فيه هاء " ورُبَّما جمعوه بالتاء وهُم يَكسِرونَه على بناء الجمع لأنَّه يصير

---

(١) شرح الاجرومية ص٦٤ بتصرف .

(٢) الكتاب : ج٣ ص٦١٥

إلى بناء التأنيث فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيهِ هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بواناتٌ وبوانٌ للواحد وبونٌ للجميع، كما قالوا: عرساتٌ وأعراسٌ، فهذه حروفٌ تُحفظ ثم يجاء بالنظائر. وقد قال بعضهم في شمالٍ: شمالاتٌ"[1] .

وورد عند علماء اللغة أمور يقاس عليها جمع المؤنث ومنها :

فيما جاء وَصْفُ لغيرِ العَاقل ك "شَامِخ" وصفُ جَبَل، جمعهُ شَامِخات ومَعْدُودُ وصْفِ يومٍ مثل: ﴿ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ ﴾[2].

وفي كل خُماسيٍّ لم يُسمَعْ له جَمْع تكسير ك "سُرادِق" و "إصْطَبْل" و "حمَّام" تقول في جمعها: سُرادِقات، اصْطبلات، وحمَّامات، وما عَدَا ذَلكَ فَهُوَ مَقْصورٌ على السَّمَاع ك "سَمَوات" و "سجِلاّت" و "أمهات" و "خوْدَات" (جمع خود: وهي الحسنة الخلق)[3] .

ووردت هذه القاعدة في اللسان[4] والتاج[5] ، ويؤيد ابن منظور سيبويه فيما ذهب إليه في جمع حمامات وسرادقات وما شابهها حيث يرى القياس أن لا تُجمع هذا الجمع ،ولكن لأنَّها لم يأت منها جمع تكسير جُمِعَت جَمع المؤنث ، وورد ذلك أيضا لَدى الزَّبيدي في التاج ، كما أشار إلى قول سيبويه وغيره ممن قالوا بجواز هذا الجمع فيما لَم يُكسر ،أي فيما اضطروا إليه ! ونقل لنا قول عن الخليل فقال :" يُقَال: فلانٌ من رِجالاتِ العربِ وَلم يُرِد التأنيثِ. قَالَ: وقلتُ للخليلِ: الضَّبْعانُ ذَكَرٌ، فَكيف جُمِعَ على ضِبْعاناتٍ، فَقَالَ: كلّما اضْطُرُّوا إلى جَمعٍ فصَعُبَ، أَو اسْتَقبَحوه، ذَهَبُوا بِهِ إلى هَذِه الجماعةِ يَقُولُونَ: هَذَا حَمامٌ، فَإِذا جمَعوا قَالُوا: حمامات، وَيَقُولُونَ:

(١) نفسه

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ،معجم القواعد العربية وغيرهم ..

(٤) لسان العرب :جاء فيه خَوْراناتٌ وخَوَارِينُ، قَالَ فِي جَمْعِهِ عَلَى خَوْرانات: وَكَذَلِكَ كَلُّ اسْمٍ كَانَ مُذَكَّرًا لِغَيْرِ النَّاسِ جَمْعُهُ عَلَى لَفْظِ تاءَاتٍ ، ج٤ -٣٣٣ -٣٤٢

(٥) تاج العروس :ج١١-٢٣٢

فلانٌ من رِجالات الناسِ"[1] .

وقد جاء القول عن هذه القاعدة في مَجمع اللغة العربية بالقاهرة ،حيث تطرَّق لهذا الجمع صاحبُ مُعجم الصواب اللغوي فبيّن لنا رأي العلماء بجواز جمع المفرد غير العاقل مؤنث سالِمًا، سواء سُمِع له جمع تكسير، أو لا، كما بيَّن لَنا مَوقف مَجمع اللُّغة المصري إزاء حكم هذا الجمع عند القدماء فقد جَمَعوا الثُّلاثي المفرد المذكر غير العاقل جمع مؤنث سالِمًا، مثل: «خان وخانات»، و «ثار وثارات»، وأنَّ المتنبي جمع «بوقًا» على «بوقات»، كما اعتمد المجمع المصري على ما ذكره سيبويه من مثل: «حمامات، وسرادقات، وطرقات، وبيوتات»، وما ذكره غيره من مثل: «سجلات، ومصلّيات، وجوابات، و سؤالات"[2] .

هو جمع جائز مقيس مُطَّرِد فيما كان لاسمٍ ووصفٍ لِغيرِ العاقل ،وهي قاعدة واضِحة جَليَّة .

---

(١) نفسه ج٢١-٣٩٠

(٢) مُعجَم الصواب اللُّغوي ، د. أحمد مختار عمر ج٢-ص ٩٢٨

المبحث الخامس : الأصالة والزيادة

لقد أفاض العلماء في دراسة أحرف الزيادة العشرة (سألتمونيها)، ووضعوا لها الأُصُول والقواعد الُمفصَّلة. وقد تَلتَبِس في كثير من الكلمات بالحروف الأصول، وتتفاوت هذه الأحرف في صِلَتِها بالزيادة، فالألف والواو والياء هي أكثرُها استِخداماً، وأرسخُها تَمَكُناً في الزيادة، وذلك لِلِينها واعتلالها ؛ فهي سهلةٌ خفيفة، يَسهُل تَداولُها والإِكثارُ مِنها فِي الُمفردات، وكذا لقُربِها من الحركات التي تُلازِم كُلَّ كِلمة، والألف يدخل في تركِيبِها الهمزة أيضاً فهي حرفٌ زائِد مُستقِل ،وقد وضع علماءُ اللُّغة لِأَحرُف الزيادة أدلَّة ومَواضِع تُزادُ فيها نذكرها فيما يلي[1] :

١- سقوط بعض الكلمة من أصلها كألف ضارب تسقط من الضرب، وهو عندهم أصل الاشتقاق.

٢- سقوط بعض الكلمة من فرع كسقوط نون سُنْبُل من أسبَل ونون حَنظَل، والماضي عندهم فرع على المصدر.

٣- لُزوم خروج الكلمة على أوزان نوعها لو اعتُبِر الزائد فيها أصليًّا كنُون نَرجِس و هندلع لعدم وجود هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

٤- استعمال الرباعي في صورة الثلاثي أحيانًا مع إسقاط الزائد نحو: أَيْطل وإِطل بمعنى واحد.

٥- لُزوم عَدم النَظير في الكلمة لو اعتبرنا الزائد أصليًّا مثل تتفل؛ إذ لا نظير لتتفل -بفتح التاء- في أوزان الكلمات المجردة في العربية.

٦- كون الحرف الزائد دالًّا على معنى كهمزَةِ التعدية.

٧- كونه يُلزم الحكم بزيادته في المشتقات كورنتل، فالنون تعتبر زائدة هنا؛ لأنّها لو حلّت في

---

(١) شذا العرف للحملاوي ص١٩٣-١٩٤-١٩٥

كلمة مشتقة لحكم بزيادتها كجحفل من الجحفلة.

٨- وقوعه من الكلمة في موضع لو حلَّ بِه في المشتَق لكَان زائدًا كنون حنط أو وكنت أو سند أو، فالنون زيدت في فعل.

٩- كون الحرف في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق كهمزة أرنب و أفكل؛ لأنهما يشبهان أحمر، بهذا نعلم الفرق بين اللواصق والزوائد.

وما يعنينا من بين هذه القرائن هو ما يختص بهمزة أفكل وأرنب ،فكما نعلم أنَّ الهمزة حرف عدَّه الخليل وعلماء اللغة أحد حروف العربية، قال الخليل في مقدمة العين [(١)]: " حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف يقال لها: جوف. الواو أجوف، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة، سُمِيت جَوفاً لأَنَّها تَخرُج من الجوف فلا تخرج في مدرجة، وهي في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف" فقد جُعِلت الهمزة أحد حروف العربية ومن أصلها ،وأحد حروف العِلَّة بَشكلٍ خاص ،وقد صرَّح أيضا بذلك سيبويه فقال : " أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو" [(٢)] .

وقد عُدَّت من أصول الحروف العربية لِتمكُّنِها في النُطق كباقي الحروف ؛ ولِدلالَتِها الصرفية واللغوية في بعض المواضع ؛ ولِقيمتِها في فَكِّ الحصار عن بعض المعاني اللُّغَوِيَّة حينما تُقيِّدها السواكن في أول، أو وسط ، أواخر ، الكلمات و الأبنية ،وقد جعلها الرضي من

(١) العين ج١-ص٥٧

(٢) الكتاب ج٤-٤٢٣

الحروف الأُصول ، وأشار إلى أهمية هذه الحروف الأصول ،وعلَّلَ بقوله[1] " حروف العربية الأصول في اللسان العربي تسعة وعشرون وإنما كانت هذه الأصول في اللسان العربي لتَصفيتِها وخُلاصَتِها عند إخراجها من مخارجها، من غير أن يَختلِط بها غيرها، والذي يتفرَّع منها يَمتزِج عند النطق بها من غَيرِها ويختلط بها". فالهمزة تتفرع من الألف ،ولها مخرجٌ وحيِّز يُميِّزُها في النطق عن غيرها من الحروف .

وتستبين قيمتها اللغوية أكثر من خلال هذه الكلية في قول الخليل[2] :

في مادة رنب" الأرنب : : معروف للذَّكَرِ والأُنْثَى وقيل : الأرنب : الأُنْثَى والخُزَر: الذَّكَر وأَلِفُ أَرْنَب زائدةً ولا تجيء كلمةٌ في أوّلها ألفٌ فتَكونَ أصليّةً إلاّ أَنْ تكونَ ثلاثةَ أَحْرفٍ مع الأَلِف مثل الأَرْض والأَمْر".

يُشير الخليل في هذه الكلية إلى قاعدة صرفية ، يُبيّن فيها أن كل همزة وقعت أولاً الكلام وكانت الكلمة زائدة عن ثلاث فهي لا تأتي الا زائدة ،وهذا ما يتضح من قوله في هذه المادة ،وعندما أشار بقوله ألف أرنب فهو يقصد بذلك الهمزة ، لان الألف لا تكون إلاَّ ساكنة ولا يُبتَدأ بالساكن، وقد وردت الكلية في كتب الصرف واللغة قياساً باطراد ، فهي من معايير وقرائِن الزيادة الَّتي أشار إليها اللُّغويون في أبواب حروف الزيادة وأحكامها ، فهذا سيبويه يُشِير إليها بقوله[3] : " فالهمزة تُزاد إذا كانت أوَّل حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعداً والفعل، نحو أفكل وأذهب. وفي الوصل، في ابنٍ واضرب ،وقد أفاض ابن جني القول فيها وأشار إلى عناية اللُّغويين بها [4] :"قال أبو عثمان: اعلم أنَّ الهمزة إذا كانت أولاً، وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة، إلا أن يجيء أمر يُوضّح أنّها من نفس الحرف، وذلك نحو

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ج٢-٩١٧

(٢) العين ج٨ص٢٦٨

(٣) الكتاب ج٤ -ص٢٣٥

(٤) المنصف ج١-ص١٠٠-٩٩

"أَفْكَل وأَيْدَع" وقال أبو الفتح: اعلم أنه قد تحجّر في هذا الفصل قسطاً كبيراً من اللُّغة، عُرِف أمر الهمزة فيه، فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها، إلا زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يُوضح أنَّها من نفس الحرف" ولكن ما العلة في الحكم بأصالة الهمزة إذا وردت ثالثة في الكلمة من ثلاثة حروف ، وهي أكثر ما تكون زائدة ؟!فهي تُزاد كثيرا في أوَّل الكلام ! أجاب عن تساؤلنا هذا ابن عصفور حينما صرَّح بهذه القاعدة :"الهمزة لا يخلو أن تقع أوَّلًا أو غير أوّل. فإن وقعت غيرَ أوّل قُضي عليها بالأصالة، فإن وقعتْ أوَّلًا فلا يخلو أن يكون بعدَها حرفان أو أزيَدُ. فإن كان بعدها حرفان خاصَّةً كانت أصلًا، إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللام. وذلك نحو: أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ" [1] .

أما همزة الابتداء، فالخليل أطلق عليها سُلَّم اللسان ؛ وذلك لأنَّها تَصعدُ بالكلمة من الإبهام إلى الوضوح ،ومن الأضعف للأقوى ؛ ولما تتميز وتنفرد به من إيقاع صوتي قوي ، صنّفَها علماء اللغة والقراءات من الحروف الشديدة " وهي ثمانية أحرف يجمعها قولك (أجدت كقطب) ، ومعنى الحرف الشديد أنه حرف اشتد لزومه لموضعه ، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به ، والشدة من علامات قوَّة الحرف ، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فهي غاية القوة[2]،وجاء في صفة الهمزة هي :"حرف مجهور، شديد، منفتح، مستفل، لا يخالطها نفس ..." [3] وأطلق عليها علماء القراءات وصف : "الحرف الجرسِي" ؛ لِقوَّة جَرْسها وإيقاعها في النطق ، فمن خصائص البناء الصوتي لدلالة الكلمة العربية النطق بالحرف الأقوى والأعلى ثم الأضعف منه ، وهي من الأهمية بمكان فقد أفردها اللُّغويين والصَّرفيين بالدِراسةِ والأحكام والتحليل والتعلِيل في سبب اختيارها !وفي مقدمتهم ابن جني

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ج١ –ص١٤٥–١٥٥.

(٢) التمهيد في علم التجويد ص٨٧

(٣) نفسه ١٠٧

حيث طرح تساؤلات بعد ما صرَّح بهذه القاعدة [1] ، كان مضمونها عن سبب اختيار الهمزة من بين حروف الهجاء ؟ وعن سبب اختيارها أيضاً من بين حروف الزيادة ؟ وجاء مضمون إجابته ورؤيته عن التساؤل الأول :يشتمِل على علَّتين ؛كونها حرفاً يُتبلَّغ به في الابتداء.

وثانيا ؛ حيث أن الهمزة دون غيرها من الأصوات صوتٌ يُمكن حذفه مع الاستغناء عنه، سواء أكانت الهمزة أصلاً أم زائدة.

أما قوله عن العلَّة في اختيارها من بين حروفِ الزيادة؛ لأنَّ حروف المد واللين هي الأصل في الزيادة والألف أخفُّها والهمزة أقرب للألف ، و لا يُبتَدأ بالساكن، فلمَّا أرادوا بحرفٍ يُتوصَّل به للساكن وهي الألف حينما وردت في بدء الكلام ، اختاروا الأقرَب للأَلف لِأنَّها أخفُّ حروف العلَّة .

وبما أنَّ الألِف وردت في صدر الكلام فكان الأولى بمجيء الهمزة دون غيرها فهي الأقرب والأنسب بأن يُتوصَّلُ بها للألف .ولا غرو فتعليلاتِ ابن جني حَول الهمزة تَعكِس حرصِه وعنايتِه بِما يَجعَلُ الكلام أكثر اتساقاً والأصوات أقرب تآلفاً مع بعضها ، وأسهلُ إلى النُطق ، وأبين في السياق .

وممن أفردوا همزة الابتداء بالقول أيضا الأشموني في شرحه[2] حيث عرَّفها وذَكَر فوائد الإتيان بها وهي : الأولى: أنّ همزة الوصل وضعت همزة لقوله "للوصل همز" وهذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى إلى ثُبوتها ألفاً، في نحو: "الرجل؟ " في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أنّ همزة الوصل لا تكون إلا سابقة؛ لأنه إنما جِيْء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن، إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أنّها لا تختص بقبيل، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف، أخذ ذلك من

(١) بتصرف من سر الصناعة ج١-ص١٢١ أسرار العربية ج١-ص١٠٥

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج٤-ص٧٣.

إطلاقه، والمثال لا يخصص.

الرابعة: امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله [من الطويل] : ألاَ لاَ أَرَى إِثنيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الْدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ.

وقد وردت أقوال في سبب تسميتها ،فقد اختلفوا فيها ،فقال الكوفيين : اتِسَاعاً ؛ولأَنَّها تَسقُط فيتصِل ما قَبلُها بما بَعدِها، وقال البصريين : لِوصولِ المتَكلِّم بها إلى النطق بالساكِن، وكان الخليل يُسميها سلَّم اللسان.

والقول في هذه الكلية ،وفي زيادة الهمزة في ابتداء الكلام كان مَحل اهتِمام أهلِ اللُّغة أغلبُهم ، وردت القاعدة في معاجم اللغة وكتب اللغة وكتب الصرف(١) ،ولكن هناك من صرَّح بها مع إضافة اشتراطات لإثبات زيادتها في أوَّل الكلمة ؛ بغضِّ النظر عن الشرط الرئيس الذي أشار إليه صاحب العين وغيره من الأئمة وهو كونها غيرُ ثالثةٍ في الكلمة !

فالذين اعتنوا بهذا الحكم على فريقين : فريقٌ ذَهَب إلى أنَّه لا يحكم بزيادة الهمزة في صدر الكلام مع ثلاثة حروف أصول ،إلا إذا ثَبَت بالاشتقاق زيادتها وإلا الحكم بأصالتِها ، فجعلوا أفكل كجعفَر .وهم من المتقدمين ومنهم ابو البقاء العكبري، والرضي في شرح الشافية وسيأتي تفصيل أقوالهم في ذلك. وفريقٌ آخر ذهب إلى الحكم بزيادتها في الأسماء ؛حَمَلاً على ما ثبت زيادته من الصِفَات لمَّا عُرف اشتقاقِها على الأكثر. ومن هؤلاء المبرد ، وابن جني(٢) ،وأبو البقاءِ العُكبري ،والرضي في شرح شافية ابن الحاجب ، يتضح ذلك حينما أفاضوا القول في حكم زيادة الهمزة في أوَّل الكلام ،فأوَّلهم المبرِّد جاء قوله في المقتضب(٣) : "أما مَا كَانَت

(١) وردت في لسان العرب ج١-ص٤٣٥ ،و تاج العروس ج٢-ص٤٣٥،و معجم قواعد اللغة ج١-ص٢٨٢ ،و ايجاز التعريف في علم التصريف ج١-ص٩٠-٩١ وغيرها .

(٢) وردت عنده في سر الصناعة ج١-ص١٢١ قال فيها " اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولا، وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلا، وذلك نحو أحمر، وأصفر، وأخضر، وإجفيل، وإخريط، وأترجة، وأزملة.

(٣) المقتضب ج٣-٣١٥

الْهمزَة فِي أَوله، وَالْيَاء – فَحكمه أَن تَكُونَا فِيهِ زائدتين إِذا كَانَت حُرُوفه الثَّلَاثَة أَصْلِيَّة؛ لِأَنَّك لم تَشتَق من هَذَا شيئاً إِلَّا أوضح لَك أَنَّهُمَا فِيهِ زائدتان، فحكمت بِمَا شاهدت مِنْهُ على مَا غَابَ عَنْك وَذَلِكَ نَحْو: أفكل، وأيدع، ويرمع؛ لِأَنَّك لم تَرَهَا فِي مثل أَحْمَر، وأصفر، وأخضر، وَلَا فِيمَا كَانَ لَهُ فعل إِلَّا زَائِد،" أما ما جاء عن أبو البَقاء فقد أشَار إليه حينَما تناول حُكم زيادة الهمزة بالتفصيل في قوله :

"إذاوَقعت الهمزةُ أوّلاً وبعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها وأكثرُ مَا يُقْضَى بذلك بالاشتقاق مثل أحْمَر وأفْضَل وغيرِهما من الصِّفاتِ لأنَّ ذلكَ من الحُمْرة والفَضْل فأمَّا الأسماءُ الَّتِي فِي أوَّلها همزةٌ وَلَا يُعرفُ لَهَا اشتقاقٌ فيُحكُم بزيادةِ الْهمزَة فِيهَا حملا على الأكثرِ وَذَلِكَ نَحْو أفْكَل وَهُوَ الرِّعْدة وَلَا اشتقاق لَهُ وجمعُه أَفاكل وَلَو سميتَ بِهِ رجلا لم تَصْرِفه للوزنِ والتعريفوأمَّا أرنب وإصبع وأُبْلم وإثْمِد وإثْلَب فالهمزةُ فيهنّ زائدةٌ وَهِي أسماءٌ حُملتْ على الْأَكْثَر وَبَعضهَا مشتقٌّ وَهُوَ إثمد فَإِنَّهُ من الثَّمد وَهُوَ الماءُ الْقَلِيل[1] " فقد حمّل الأسماء الَّتِي لم يُثبت اشتقاقها على الأكثر، وأتَى بالمشتق من أثمد حيث ثبت زيادة الهمزة فيه؛ ولكن فيما ندر .

أما الرضي في شرحه فيُشير إلى زيادة الهمزة ورأيه في معيار ذلك ، وجاء بعد ذلك بالرأي المخالف لقوله وقول من سبقه ،وهو قول المتقدمين في هذا الحكم ،فصرّح وقال في زيادة الهمزة [2] "(وَكَالْهَمْزَةِ أوَّلاً مَعَ ثَلاَثَةِ أصول فَقَطْ فَأَفْكَلَ أفْعَلَ والمخالف مخطئ وَإصْطَبْلٌ فِعْلَلٌ كَقِرْطَعْبٍ ....أقول: لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولاً إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أحْمَرَ وَأصْغَرَ وأعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلُم منه ذلك بالاشتقاق كأرنَبٍ وَأَيْدَعٍ وهو قليل بالنسبة إلى الأوَّل" فهو هنا يرُدُّ الهمزة في أرنب على ما عُلِم فِيه غَلبة الاشتقاق .

ثم يُعرِّج بِنا إلى قَولِ المتقدمين في الحكم :وقد ردَّ عليهم سيبويه ،فأشار إليهم قائلاً"

---

(١) اللباب في علل البناء و الإعراب ج٢–ص٢٣٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب الرضي الاستراباذي ج٢–ص٣٧٢

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك وقالوا: ما لم نعلَم بالاشتقاق زيادة همزته المصَدَّرة حَكَمنا بأصالتها فقالوا: أفْكَل كَجَعْفَر ، وردَّ عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أفْكَل لو سُمِّي بِه ولو كان فَعْلَلاً لصُرِف وأيضاً لو كان فَعْلَلاً لجاء في باب فَعْلَل يُفَعْلِل لفَعْلَلَةً، ما أوله همزة قوله (إصطبل فِعْلَلّ) لأنَّ بعده أربعةُ أصول ولم يَثبت بالاشتقاق غلبَة زيادة الهمزة في مِثلِه حتَّى يحَمِل عليه ما جَهِل اشتِقَاقِه.

فمن خلال قول الفريقين ، وفريق ثالث لم يشترط لزيادتها غير كونِها رابعة في أوَّل الاسم ،فقد ورد في الأغلب في كتب اللغة والمعاجم اطّراد هذه الكليَّةِ قياساً ، والأكثر بصحَّتِها ، وإنما كان اتفاقهم في ذلك لسلامة اللُّغَة من الخروج عن قواعدها ،والالتِزام بِقَوانِينِها في حُكم مَنع الابتداء بالساكن ، والإتيانِ بِما يُبَرِز لَنا الساكن بصوت أمكَن إيقاعاً وتمييزاً لِبيانِ ما لم يُمكِن بَيانِه بالساكِن .

المبحث السادس : المصادر

قال الخليل :

"وكلّ فِعْل واقع لا يُحرَّك مصدره نحو الطَّعْم لأنك تقول : طَعِمتُ الطَّعام ، وما لم يقع يُحَرَّك مصدره مثل ندم لأنك لا تقول : ندمت الشيء"[(١)] ..... في هذه الكُليَّة يُبيِّن لنا صاحب العين بعض أحكام أبنية المصادر ، فكُلُّ فعل واقع أي متعدٍ إذا جاء منه المصدر فهو ساكن العين ، وكلُّ فعلٍ غير واقع أي لازم ، فهو في المصدر منه غير ساكن ، فهو يرى ذلك قياساً كلياً على كُلّ ما ورد مِن هذه الأفعال ..

والمتعدِي (الفعل الواقع) ورد بأكثر من تسمية عند النحاة المتقدمين والمتأخرين ، يقول الغلاييني: "الفعل المتعدي هو ما يتعدّى أثره فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به ، مثل فَتَحَ طارق الأندلس ، وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه . ويُسمَّى أيضا "الفعل الواقع لِوقوعه على المفعول به ، والفعلُ المجازي لمجاوزتِه الفاعل إلى المفعول به "[(٢)] ، وكذلك اللازم جاء عنده بأكثر من تسمية ، ومنها (غير واقع) كما ورد عند الخليل ، حيث قال في بَيانه أيضاً عن الفعل اللازم : الفعلُ اللازم هو ما لا يَتعدَّى أثرُه فاعله ، ولا يتجَاوزه إلى المفعول به بل يبقى في نفس فاعله ، مثل ذهب سعيد ، وسافر خالد ، وهو يحتاج إلى الفاعل ، ولا يحتاج إلى المفعول به ، لأنه لا يخرُج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه .

ويُسمى أيضا "(الفعل القاصر) ؛ لقصُوره عن المفعول به ، واقتصاره على الفاعل ، و(الفعلُ غير الواقع) ؛لأنه لا يقع على المفعول به ، و (الفعل غير المجاوز) لأنه لا يُجاوِزُ فاعِله "[(٣)] ، وما يُعنِينا هو مصدر الفعل من المتعدي واللازم ، وأحكام ذلك ، وما جاء على

(١) العين ج٢ – ٢٥

(٢) جامع الدروس العربية ص٢٥

(٣) جامع الدروس العربية ص ٤٦

القاعدة ، وما ورد خلافاً عنها ، وقبل أن نَخوض في ذلك نُبيّن مفهوم المصدر ، وأقسامه .

المصدر كما جاء عند أهل اللغة هو ما دلَّ على حدَث ، وقد عرَّفه ابن جنِّي فقال : "واعلم أن المصدر كلُّ اسم دل على حدثٍ وزمانٍ مجهول، وهو وفِعْلُه مِن لَفظٍ واحد والفِعلُ مُشتَقّ مِن الْمصدَر ، فإذا ذَكَرت المصدَر معَ فِعله فضله فهو منصوب ،تقول قُمتُ قِياماً، وقَعَدتُ قُعُوداً"(١) .

وما يَلزَمُنا في هذا الباب ومِحوَر دِراستِنا هو مَصادِر الفعلُ الثُّلاثي ، وأحكامُها وقياس ذلك بما جاء في هذه الكُليَّة ؛ ولِلنَظر في تلِك المصادِر وقِياسها نذكُر أنواعها وهي عَلَى قسمين :

مَصْدَر قِياسِي : وهوَ الذي نَقِيْسُ عليه مَصادِر الأفعَال الَّتِي وَرَدَت عنِ العَرب ، وهو الأصل الَّذي تَطّرِدُ عليه المصادِر.

مصدَر سَمَاعِي : وهُوَ الذي سُمِع عنِ العَرب وجاءَ مُخَالِفاً للقياس الذي يَكُونُ عليه ، وهو يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه.

وأبنيةُ المصادر كثِيرة جِداً، وأكثرهم يرُدُّها إلى السماع ، مِمَا أدَّي إلى تَعُدُدِ المذاهِب بَيْن العُلَماء في قِياس أبنِية المَصدَر الثلاثة ، فبَعضُهم رَدَّها للسماعِ دُون قِياس ، وبعضهم يرى أنَّ مِنها ما جاء عَلى القِياس وهم على ثلاث مذاهب .

الأول : منهم من يرى أن أبنية المصادر الثلاثية كَثِيرة لا حَصْرَ لهَا ، ولا ضابِط لها فهي سَماعيَّة لا قِياس تستنِد عليه ، وفي هَذا تعْوِيق للُّغة وحُكمٌ جائِر عَلى أنهَا قاصِرة عن الإيفاءِ بِحاجاتِ الناس .

والثاني : وهو رَأيُ الفرَّاء حيث يَرَى أنَّها قِياسِيَّة : ويُقصَد بالقِياس أنَّه لو سُمع ما جاء خِلاف

(١) اللمع في العربية ص٤٨

القِياس الغَالب مِنه فإنَّه يُؤخَذ بما قِيسَ عَليهِ .

والثالث : وهو مَذْهَب سيبويه، حيثُ يَرَى أنَّ مصدَر الثَّلاثِي قِياس، ومَعنَى القِياس عِندَه : أنَّه إذا جِئت بِالمصدَر للفِعل على الوزنِ الغَالب مِنْه فَهوَ مَقِيسٌ عَلِيهِ ، أمَّا إذا سُمِع لَه خِلافُ ذَلِك فإنَّك تَكتَفِيَ بِمَا سُمِع . وهو على رأي الأخفش وجُمهُور النَحْوِيِيْن.

والحقُّ أنَّ جُهود العُلمَاء الُمتَقَدِّمِين في ذَلك مَلمُوسَة وَاضِحَة في حَصْرِ ما جَاءَ أغلبَهُ على القِياس مِن أبنِيَة المصادِر . وهو الذي بصدد دراسته من خلال هذه القاعدة

مصادر الثلاثي :-

والأفعال الثُّلاثِيَّة هي ما جَاء عَلى فَعَل بفتْحِ العَين ، وَفعِل بكسر العَين ، ويأتِيان مُتَعدِيَيْن ولازِمَيْن وفَعُل : بضَمِّ العين ، ولا يَكون إلا لازماً، وقد جاءت أبنية الثلاثي المجرَّد المقِيسَة في مَصادِر كَثِيرة ، ولعَلّ أكثرها وضوحاً وتَرتِيباً ما نَقَلَته لَنَا الدكتورة خديجة الحديثي عن سيبويه في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) . حيثُ صَنَّفَتهَا وِفْقَ كُلِّ مَصدَر .

أَوَّلُها : ما جاء من الفِعْل المتّعَدِّي (فعَلَ، وَفَعِل) فمصدره . فَعْل: ويَكُون مّصْدَرا لِكُلِّ فِعْل مُتَعَدٍ مِن بَابِ ((فَعَلَ، يَفعُل)) مِثل قَتَل قَتلاً وغَزَا غَزوَاً، ومن باب ((فَعَلَ، يّفْعِل)) مثل ضَرَبَ- ضَرْباً ، وَوَعَدَ، وَعدَاً، ومن بَابِ ((فَعَل - يَفْعَل)) قَطَعَ، قَطْعاً ، ووضَعَ وَضْعاً.

أمَّا ما جاء من المصدر مِن الفِعل اللاَّزم (فَعَلَ)

فُعُول : ويكون مصدراً لِكُل فِعْل لازم مِن بَاب (فَعَلَ—يَفْعُل) مثل : قَعَدَ قعُودا ، وغار غؤورَا .

ومن باب ((فَعَلَ—يفْعِل)) مثل جَلَسَ، جُلوسَا ، وغَابَ، غُيوبَا .

وما جاءَ مِن بَاب ((فَعَل - يَفعَل))َ ذهَبَ، ذَهُوبَا ، وَهَدَأَ-هُدُوءاً[1] هذا إذا لم يَدُل عَلى صوتٍ أو سَير أو امتِنَاع أو دَاء أو مهنة ، فإن دلَّ عَلى هَذه المعَانِي فالمصادر منه على:

فُعال : فِيما دَلَّ على دَاء من (فَعَلَ) اللازم ، فمِن باب (فَعَلَ- يَفْعُل) نَعَسَ نُعَاساً، وسَكَتَ سُكَاتاً، ومِن باب (فَعَل - يَفْعِل) عَطَسَ- عِطَاساً ، ومن باب ((فَعَلَ- يَفعَل ،سَهَم - سَهَاماً.

وفِيمَا دَلَّ على صَوتْ مِن باب ((فَعَلَ- يَفعِلْ)) بَغَمَ- بِغَاماً، وَعَوَى - عِوَاءً، وَبَكَى، بُكَاءً، ومِنْ بَاب ((فَعَلَ - يَفْعَل)) صَرَخَ- صُرَاخاً، وَنَبَحَ، نُبَاحاً .

ومِن باب ((فَعَلَ- يَفْعُل) دَعَا - دُعَاءً .

فَعِيْل : فِيمَا دَلَّ عَلَى صَوْتٍ من (فَعَلَ) اللَّازِم ، فَمِن بَابْ(فَعَلَ- يَفْعُل) هَدَرَ- هَدِيراً ، وَنَهَقَ نَهِيقَاً ، وَمِن باب (فَعَل - يَفْعَل) شَحَحَ- شَحِيحَا ، وَمِن بَاب (فَعَلَ- يَفْعِل)) صَهَلَ- صَهِيْلاً . وَضَجَّ- ضَجِيْجاً .

وفِيمَا دَلَّ عَلَى سيرٍ، فَمِن بَاب (فَعَلَ- يَفعِل)) رَسَمَ . رَسِيمًا ، وَخَبَّ- خَبِيبًا ، وَجَفَّ- جَفِيفَا .

فِعَالَة : فِيمَا دَلَّ عَلَى المهنَة أَو الصَنْعَة، فَمِن بَاب (فَعَلَ- يَفْعُل) خَلَفَ- خُلافَة ، وسَاسَ، سِياسَة .

ومن بَابْ (فَعَلَ- يَفْعِل) قَصَبَ- قِصَابة ، وخَاطَ- خِياطَة .

ومِن بَاب (فَعَلَ- يَفْعَل) سَعَى - سِعَايَة .

أَمَّا ما جاء مِن الفعْل اللَّازم فَعِل ، فمصدَرُه غالباً يأتي على فَعَلَ صَحِيحَا كَانَ أو مُعتَلاً

(١) بتصرُّف من كتاب أبنية الصرف في كتاب سيبويه : خديجة حديثي ص٢١٣

أو مُضَعَّفاً، كَفَرِحَ فَرَحاً ، وَجَوَيْ جَوْىَ ، وَوجِلَ وَجَلاً ، وَ وَرِمَ وَرَماً ، ووجِعَ وَجَعاً ، وَشَلَّتْ يَدُه شَلَلاً[1] ، ويأتي مِنْه المَعَانِي الآتية: ما دَلَّ عَلَى داء : مِثل مَرِضَ مَرَضاً، وَسَقِمَ سَقَماً .

ومَا دَلَّ عَلى حُزنٍ أو فَرَح نحو : حَزِنَ، حَزَناً، ونَدِمَ، نَدَماً، وفَرِحَ- فَرَحاً، وبَطِرَ- بَطراً، وَجَذِلَ جَذْلاً .

ومَا دَلَّ عَلى خَوفٍ أو ذَعَر نحو: فَزِعَ فَزَعاً، وَجَزِعَ جَزَعاً،

وما دَلَّ على عَيبٍ كالداء نحو : حَمِق حَمَقاً، وكَسِلَ-كَسَلاً، وَعَوِرَ عَوراً .

وما دل على حِليَة نحو : خَمِطَ خَمَطاً، وخَرِمَ خَرَمًا.

وما دلَّ عَلى جُوعٍ أو عَطَش نحو عَطِشَ عَطَشَاً وضَمِئَ ضَمَأً.

وما دَلَّ عَلى انتِشارٍ أو هَيجٍ نحو : أرِجَ. أرَجَاً ، وغَضِبَ غَضَباً ،و قَلِقَ، قَلقاً.

وما دلَّ عَلى سُهُولة أو تَعذُّر نحو : سَلِسَ سَلسَاً ، و عَسِرَ عَسَراً .

وأما مصدَر ما جَاء من فَعُل بضم العين ، فهو لا يأتي إلاَّ لازِماً فَهُو على فَعالة [2]، وجاءَ عَلى الغَالِب عند الرضي[3]، وأبي حيان[4]، وصاحِب التبيان[5]، وغيرهم حيث جاء في مصدره فَعالة أغلَب مِن غَيره: وقِيل :

الأغلب فيه ثلاثة :فَعَال كجَمُلَ جَمَال ، وَفَعَالَة ككَرُمَ كَرَامة ، وفُعْل كحُسْن والقياس

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ،ج١ -١٥٧ ،وفي التبيان ص٣٤ ، وفي أبنية الصرف لخديجة حديثي ص٢١٦-٢١٧

(٢) جاء ذلك عند ابن عصفور في المقرَّب في قوله :"وإن كان على (فَعُلَ) كان غير متعدٍ أبداً ....." ج٢-ص١٣٣ وفي التبيان حيث جاء :فعُلَ لا يكون إلا لازماً ،ص٣٦.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ،ج١-ص١٣٦

(٤) الارتشاف ص٤٨٨

(٥) التبيان ص٣٦

منه قليل نادِر حيث قال الرضي : في ذكر مصدر فُعُل :"والباقي يُحفَظُ حِفْظاً"[١]، هذا عامَّة ما جاء مِن مَصادِر الثُّلاثِي القِياسية ، قد تَكُونُ هُناكَ أبنيَة وأوزان ومَعَانِي خِلافَ ما ذُكِر أو أكثَر مِما وَرَد ، ولكِن ما ذكَرناه وورَد هُوَ المشهور والغالب ، كما جاء ذلك عند العُلماء وقد نَبَّه على ذلك أبو حيّان ، بعد ما ذَكَر أبنية المصادر الثلاثية ومعانيها ودلالاتها التي وَرَدَت عليها ، والمقِيسُ والمُتَّفَقُ عليهِ فيها حيث قال: " وقَد تَخرُج هذه المعاني عن بَعض الأوزان لِغَيرِ هذِه المعانِي ، والمقيس من فَعَلَ وفَعِلَ المُتَعدِيَين فَعْل ، هذا مذهب سيبويه و الأخفش ، وذلك فيما لم يُسمَع فِيهِ غيره"[٢]، وأثناء دراسة المصادر وأبنيتِها وقياسِها ، يَتّضَح عُمُوم واطراد ما ذكره الخليل في هذه الكُلِيَّة ، فَمَا جَاء مِن فَعَلَ وفَعِلَ المتعديين ، المصدَر الأَغلَب والأكثر منه ساكِن العين ، وما جاء مِن فَعَلَ ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، اللازم فالأغلَب والأكثَر مِنه جاءَ مُتَحرِّك ، وقد وَرَدَت القاعدة عِند سيبويه[٣]، والرضي قال عن الفرَّاء : " أنَّ مَصدَر المُتَعدِّي فَعْلٌ مُطلَقاً إذا لم يُسمَع ، وأمّا مصدر اللازم ففَعُولٌ من فعل المفتوح العين وفَعَل من فَعِل المكسور وفَعَالة من فَعُل لأنه الأغلب في السماع فيرد غير المسموُع إلى الغالب "[٤] ...وورد عن ابن عصفور[٥]، وأبي حيَّان[٦] ، وفي دقائق التصريف " والمصدر لا يُدرَك إلا بالسَمَاع ، فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقِع مِن فَعَلَ يَفْعَل ، أو فَعَلَ يَفعِل ، ولَم تَسمَع بِمَصدر ؛ فاجعل مصدره على (الفَعْل)"[٧].

---

(١) حيث تصدَّر قوله بالغالب ،وبعد ذكره هذه الأمثلة أردف بقوله :"والبقية يُحفظُ حفظاً ،يُريد أنها لا يُقاس عليها ،ج١ -ص١٣٦

(٢) الارتشاف: ٤٩١

(٣) الكتاب :ج٤ -ص٥ -٦ -٧

(٤) شرح شافية ابن الحاجب:ج١ -ص١٥٧

(٥) المقرَّب لابن عصفور: ج٢ -ص١٣١ -١٣٢ -١٣٣

(٦) الارتشاف من ص -٤٨٣ إلى ٤٩١

(٧) دقائق التصريف : ص ٦٠ -٦١ -٦٢

إنَّ ما ورد من ضوابط تُؤَكِّد اطِّراد هَذِه الكُليَّة وشُمُولِها وعُمُومِها ، وهِي مِن كُليَّات وقواعِد الصّرف التي وضعها الخليل وتَبِعَه مَن جَاءَ بَعدُه ، ولَم يأتِ ما يخالف قوله غير ما جاء من كَثرةَ الأبنيَة وتَعدُدْها ومجيئَها غالباً على هذه القاعدة

ونَنْتقِل مِن أحكام أبنية المصدر في التَّعدي واللُّزوم ، إلى بِناءٍ آخَر ، مِنهُم مَن جَعله مَصدَرً ، ومِنهُم من جعله اسماً ، بحسَب حَرَكَة أوَلِه ، ويتَّضح ذلك من خلال قَول الخليل فِي هَذِه القاعدة :"والتمثيل : تصوير الشيء كأنَّه تَنظُر إليه ،والتِّمثال : اسم للشيءِ الُمُمَثَّل الُمُصَوَّر على خِلقَة غيره ،كُسِرَت التَاء حيث جُعِلَت اسماً بمنزِلَة التِجفَاف وشبهه، ولو أردت مَصدَراً لفَتَحتَ ، وجاءَت تِفعَال فِي حُروفٍ قلِيلَة نحو: تِمرَاد وتِلقَاء ، وإنَّما صار تِلقَاء اسماً؛ لِأنَّه صار فِي حالِ لَدُن ، وفِي حَالِ حِيَال ، وما كَانَ مَصدرَاً فالتَاءُ مُفتُوحَة يجرِي مجرَى المصدَر فِي كَلامِ العَرب ، لا يُجمَع ولا يُصغَّر وهذا أمثَل مِن ذلِك أي أفضَلُ"(١).

يُشير الخليل ــرحمه الله ــ إلى مَصدَرٍ مِن مصادِر الثُّلاثِي المزيد ، وهو تِفعال يَرَى أنَّه إذا جاء مَفتُوح التاء فهُو مَصدَر ، إلاَّ تِلقَاء وتِمرَاد فَالحكم أنَّهَا أسماء ؛ لأنه يُراد بها الذات المحسُوسَة وليسَت المصدَر فجعله اسماً ، وكُلُّ مَصدر على ذلك ، وهذا معنى قوله :" وإنَّما صَارَ تِلقَاء اِسمَاً " لأنه صار في حالِ لَدُن ، وفِي حالِ حِيَال" أي أنَّهَا تأتِي غير مصادر بمعنى الظّرفِيَّة أو الجِهَة أو النَاحِيَة وبمعنَى الذات المحسوسة ، أما كل ما جاء على تِفْعَال بكَسرِ التَّاء فَهِي أسماء ، وما جاء بالفتح فالقياس أنَّهَا مصادِر بالكُليَّة ، وهذا ما يَقصده فِي تِمثَال حَيثُ جُعِلَ اسماً حِينَ أرادَ التعبير عن الذاتِ المحسُوسَة بكسرِ التَاء وهو التِمثال ، وحين أراد التَعبِير بالتِمثَال عنِ المصدَر فُتِحَت التَاء .

والحَقُّ أن أهل اللُّغة في ذلك فرِيقَان ، الأوَّل يَرَى أنَّ ما جاء على تِفْعَال بكسرِ التَّاء من

(١) العين ج٨ -٢٢٩

تِمْثَال وتِلقَاء وغيرها ، فَهِي مصادر على الشذوذ ، والفريق الثاني يَرى أنه اسم ، أو اسم بِمَعْنَى المصدر وهو ما جاء موافقاً لقولِ الخليل في هذه الكُلِيَّة وهم الأكثر.

ومنهم سيبويه والمبرد وابن عصفور وغيرهم ، قال سيبويه: "ويكون على تِفْعَال في الاسم نحو : تِجفافٍ ، وتِمْثَال وتِلْقَاء ، وتبيان ، ولا نعلمه جاء وصفاً "[1] فهو يشير إلى أنّها جاءت أسماء ، حيث أراد التعبير عنها بالكسر ،

وأشار في موضع آخر يُفَسّر لنا معنى بناء تِبيان حيث ورد في مُحكم التنزيل في قوله تعالى : ((والكتاب المبين)) وقال :" هو التِبيان ، وليس على الفعل إنما هو بناء على حِدَة ، ولو كان مصدراً لفَتَحْت كالتِقتَال، فإنَّما هو من (بيَّنت كالغَارة مِن أَغَرت "[2] .... وقال : "ونظيرها التِلقاء ، وإنما يريدون اللُّقيان ، وقال الراعي :

أمَّلتُ خَيرِك هَل تَأتِي مَواعِده .. فاليوم قَصَّر عَن تِلقَائِك الأمَلُ"[3].

فهو يريد من التبيان بيَّنت وأبنت التبيين ، والتِلقاء بمعنى التلاقي واللقيا وهي أيضا غير مصدر ، وأشار ابن سيده إلي قول سيبويه عن التبيان بقوله :" أي إن التبيان ليس بمصدرٍ لبينت وإنما مصدر بينت التبيين ، والتبيان : اسم جعل موضع المصدر وكذلك مصدر أغرت إغارة ، وتجعل غارة مكان إغارة ، ومصدر أنْبتَ إنبَات ويُستَعمَل النبَات مَكَان الإنبات". وقد صرَّح بالقاعدة نفسَها مُشِيراً إلى أنَّ ما جاء على تِفعَال من الأسماء قليل ، فقال : " والمصادر كُلَّها على تَفعال بفتح التاء ، وإنَّما تجيء تَفعَال في الأسماء وليس بالكثير، وقد ذَكَر بَعض أهل اللُّغة منها ستَة عشر حرفا ، لا يكاد يُوجَد غَيرُها مِنها التِّبيَان والِّتلقاء ، ومَرَّ تِهوَاءْ من الليل

(١) الكتاب ج٤ –ص٢٥٦

(٢) ذَكر قوله هذا الزَّبيدي في التاج ج٣٤ – ص٢٩٩

(٣) الكتاب ج٤ – ص٨٤ ، والبيت من ديوان عنترة بن شداد ،في العصر الجاهلي ، وهو من البحر البسيط ،وردت القصيدة كاملة في ملحق ديوان عنترة ص(٣٣٨)، وجاءت عند سيبويه وبعض اللغويين للاستدلال بها على تِلقاء جاءت بكسر التاء، لأنه يُريد بها اللقيا .

،وتِبْراك ،و تِعشَار وتِرْيَاع : مواضع ، وتِمسَاح : الدابَّة المعروفة ،والتِمسَاحْ : الرجُلَ الكَذَّاب . وتِجْفَاف وتِمثَال وتمراد : بَيتٌ للحَمَام ، وتِلفَاقٌ : وهو ثَوبَان يلفِقَانْ ، وتِلقَامٌ : سَرِيعُ اللَّقْم ، ويُقَال : أتَتْ الناقَة على تِضْرَابَهَا : أي الوقت الذي ضَرَبَهَا الفحْلُ فِيه ، وتِلعَاب كَثِير اللَّعِب ، وتِقصَار : وهي المِخْنَقة ، وتِنْبَال : وهو القصير "[١].

ويُشِيرُ الرَّضِي في شرحه ، إلى ما جاء مِن المَصدَر مِن تَفعَال فهو مفتوح التاء ،وأشار كذلك إلى بِنَائَيْ (التِبْيَان ، والتِلقَاء) فأدرجها ضمن ما جاء مِن الأسمَاء على تِفْعَال، ولكِنْ جَعَلها أسماء بمعنَى المصدر ثُمَّ أتى بِمَا جاء من الأسماء ، فهو بكسْرِ التَاء وَهُوَ قَلِيل :" ولمَ يجِئ تِفعَال ، بكسر التاء ، إلاَّ سِتَةَ عَشَر اسماً : اثنان بِمَعْنَى المصدر، وهما التِبيان والتِلْقَاء ، ويُقَال : مَرَّ تِهْوَاءٌ من الليل : أي قطعة ، وتِبْرَاك وتِعْشَار وتِرْبَاع : مواضِع ، وتِمْسَاح معروف ، والرجُل الكَذَّابِ أيضاً ...."[٢] وممن يُوافِقهم الرأي والقاعدة ابنُ عُصفور حيث نَفَى أن يَأتِي تِفعَال بكسر التاء إلاَّ اسماً، ومثل لنا بنحو : تِمثال وتِجْفَاف ، ويُضِيف أيضا : أنَّها قد تأتي على بناء تِفعَال صِفات ، ونَقل لنَا : ما حكاه الكسائي وأبو زيد عن العَرب في هذا الباب ، ومثَّل بنحو : رَجَلٌ تِلقَامَةٌ، و تِلْعَابَةٌ، وتِقْوَالَةٌ . وحَكَى أبُو زَيد : رجل تِبْذَارةٌ، و تِرْعَايَةٌ وذلك قَلِيل. وكذلك نقل عن الكسائي : ناقَةٌ تِضْرابٌ ، قال وينبغي أن يُحمَل عَلى أنَّه اسمٌ وُصِفَ به ؛ لِعَدَم مُطَابقته للموصوف ، إذ لفظه لفظ المذكر وهو صفة لمؤنث . وقد تَقَدَّم الدَّليل على أنَّ الصِفَة إذا لَمَ تُطابِق مَوصُوفَها؛ كان محكوماً لها بحكم الأسماء ، ثُمَّ يَختِم قَولَه في هذه القاعدة ، بِتَفْعَال مفتوح التاء أنَّه لا يأتي إلاَّ مصدراً نحو : التَّسْآل والتَّرْدَاد"[٣].

من خلال ما سبق اتضح أن الفريقين مُتَّفِقان في القاعدة .

---

(١) نفسه

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ج١ –ص١٦٨

(٣) بتصرف من الممتع الكبير لابن عصفور ،ج١ – ص٨٠ .

ذلك أنَّ ما جاء على تَفْعال بالفتح فهو مصدر ، وما جاء على تِفْعَال بالكسر فهو اسم ، و لاخلاف بين الفريقين . والخلاف في تِلْقَاء وتِبْيان وتِمْرَاد ،منهم من جعلها مصادر على الشذوذ ، ومنهم من جعلها اسماء بمعنى المصادر ،ومنهم من جعلها أسماء ، فممن جعلها مصادر على الشذوذ ، الأزهري ، وصاحب اللسان ، وغيرهم سيأتي ذِكرَهم : قال صاحب التهذيب :" والعَرب تَقُول : بَيَّنتُ الشَيء تَبْييناً وتِبْياناً بكسر التاء ، و(تَفْعال) بِفَتح التاء ، مثل : التَكْذَاب والتَصْدَاق ، وما أشبهه ، وجاء في المصادر حرفان نادِران ، وهُما تِلْقَاءُ الشَيْء ، والتِبْيَان ، ولا يُقَاسُ عَليهما"[١].

فهو يرى أنَّها مَصادِر على الشُّذوذ ، ولكنَّه أشار إلى أنَّه ما جاء مكسور التاء على تِفعال فهو اسمٌ في أكثر كلام العرب ، فيُثبِت لنا قوله هذا اطِّراد القاعدة سماعاً وقِياسَاً ،وممن يَرى أنَّها مَصادِر على الشُّذوذ صاحب اللسان[٢]، وجاء بِالكُلِيَّةِ نفسها الكَفَوِي في الكُلِيَّات ، حيث يُشِيرُ أيضاً إلى أنَّها مصادِر على الشُّذُوذ، فقال فيها " (التِفْعَال) :كلُّ ما وَرَد عن العرب من المصَادِر على (تَفْعَال) فهو بالفتح (التَكْرَار) و (التَرداد) ، إلا لفظَيْن هما (تِبْيان) وَ (تِلْقَاء) بالكسر شاذ ، وما عدا ذلك مِنْ أسمَاء الأجنَاس نحو : (تِمْثَال) و(تِمْسَاح) و(تِقْصَار) فهو بالكسر "[٣].

وممن يرى أنَّها تُعتَبَر أسماءَ مَصادِر ، الزَّبيدِي في التَّاج وغيره[٤]، فَقَد أفاضَ القول في هذه

---

(١) تهذيب اللغة ج ١٥– ص٦٥٣

(٢) لسان العرب ج١٣ –ص٦٨

(٣) الكليَّات ج٢ –ص٣٨

(٤) جاء معناه عند الرضي في باب المصدر ،حيث قال : اسم المصدر :"هو ماساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه في لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله "ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً وتقديراً أو بالتعويض فهو مصدر ،سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ،وإلا فهو اسم مصدر . ج١– ص١٦٠

القاعدة ، وخَرَجَ بِقَولِه: " وأنكَر بعضهم مجيء تِفعال بكَسرِ التَّاء مَصدَراً بالكُليَّة ؛ وقال : إنَّ كُلَّ ما نَقَلُوا مِن ذلِك عَلى صِحَّتِه إنَّما هُوَ من اِستعمال الاسم مَوْضِع المصدر ،كما وقع الطَّعَام وهو المأكُول مَوقِع المِصدَر ، وهو الإطعَام كما فِي التّهذِيب "[(١)].

وتطرَّقَ إلى الحُكمِ نفسه صاحب النَّحو الوَافِي فقال : " أما التِفْعَال بكسر التاء كالتِبيَان و اِلتلْقَاء فليس بمصدر ، بَل بِمنزلَة اسم المصدر ،ما سبق منقول عن الصبان في هذا الوضع "[(٢)] . والخليل حِينَما نَفَى المِصدَريَّة عن هَذِين الحَرفين وما شابهها ، فقد علَّلَ بقوله ؛ أنَّها لم تُعدَّ مِن المصادر لأنَّها انتَقَلَتْ إلى الظَرَفِيَّة ، والذاتيَّة ، ولم تَعُد تَدُلُّ على الحدث فقط ، وقد جاء معنى قوله هذا عند الرازي في تفسيره لقوله تعالى :﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[(٣)] ،فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ :"التِّلْقَاءُ جِهَةُ اللِّقَاءِ وَهِيَ جِهَةُ الْمُقَابَلَةِ وَلِذَلِكَ كَانَ ظَرْفًا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ يُقَالُ فُلَانٌ تِلْقَاءُكَ كَمَا يُقَالُ هُوَ حِذَاءُكَ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا ثُمَّ نَقَلَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ثَعْلَبٍ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْمُبَرِّدِ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُمَا قَالَا: لَمْ يَأْتِ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى تِفْعَالٍ إِلَّا حَرْفَانِ تِبْيَانٌ وَتِلْقَاءٌ فَإِذَا تَرَكْتُ هَذَيْنِ اسْتَوَى ذَلِكَ الْقِيَاسُ فَقُلْتُ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ تَفْعَالٌ بِفَتْحِ التَّاءِ مِثْلُ تَسْيَارٍ وَتَرْسَالٍ. وَقُلْتُ فِي كُلِّ اسْمٍ تِفْعَالٌ بِكَسْرِ التَّاءِ مِثْلُ تِمْثَالٍ وَتِقْصَارٍ"[(٤)]

ومن خِلال ما سَبَق اتَضَحَ لِي مِن أَقوال أَهلِ اللُّغَة ، ومِمَّا وَرَدَ مِن المَسْموعِ عَنِ العَرَب ، أنَّ الكُلِيَّة تشتمل على قاعدتين رئيسة متفق عليها ، وفرعية مُختلف فيها ، فالأصل المتفق عليه من جميع أهل اللغة، أن ما جاء على تِفعال المكسور التاء فالقياس أنها أسماء ، وحكم ما جاء على تَفْعَال بِالفَتح فَلَا يَأتِي إلا مَصْدَراً بالكُلِيَّة .

---

(١) تاج العروس ج٣٤– ص٢٩٩

(٢) النحو الوافي ج٣ –ص٢٠٠

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٤٧ .

(٤) تفسير الرازي مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير :ج١٤–ص٢٥١ .

وأما الُمخْتَلَف فِيه فهُوَ ما جَاءَ مِن تِلْقَاءٍ وتِبيَان ، و تِمْراد بِالكَسْر ، فَهُم على فَريقَين ، فَرِيقٌ قَاَلَ أنَّهَا مَصَادِر عَلَى الشُّذُوذ وهُم قِلَّة ، وَفَرِيْقٌ جَعَلَها أَسمَاءُ مَصَادِر وهُم قَلِيلٌ كذلك، وجمهورهم الخليل وسيبويه ، وأَغلَبُ المعاجِم فالحُكْمُ أَنَّهَا أَسمَاء ، ولكِن إِذا جاءَت فِي حُكمِ الظَّرْف والَّذاتِ المَحْسُوسَة ، مثل حِيَال وَلَدُنْ ، وما جَاءَ فِيْ مَعنَى تِلقَاء وَهُوَ التَّلاقِيْ واللُّقْيَا ، والجِهة ، وّهُوَ الأَكثَر وَالأَرجَح ، وَلاَ نُنْكِر أنَّ لِكُلِّ مَصدَرٍ شُذُوذَاً ، ولكِن ثَبَتَ فِي هَذِه الكُّلِيَّة اطِّرَادِهَا وصِحَّتِها ، واستِعمَال هذه الألفَاظ في القرآن الكَرِيم ، وَتَفْسِيرِهَا وِفْقَ ما جَاءَ بِهِ الخَلِيل فِيْ هَذِهِ الكُلِيَّة يُؤَكِّد ذَلِكَ كُلَّهْ.

المبحث السابع : الخفة والثقل

إنَّ الُمتَتَبِع لقضايا الصرف العربي والأصوات اللُّغوية واللغة بَشَكلٍ عام ومَسائِلِها يَرى أن الخِفَّة والثُقل لها أثر واضح في كثير من القواعد اللغوية ،وخاصة فيما يَخُصُّ الأصوات ومُجَاوُرَة بعضها بعضاً .

وفي هذا المبحث أقفُ أمام كلية وقاعدة لُغويَّة صرفيَّة مِن قواعد الخليل التي نجد للخفّة دوراً فيما ذهب إليه .

وهي في مادة يعط : قال الخليل "وبعض يقول : يِعاطِ وهو قبيحٌ؛ لأنَّ كسر الياء زاده قبحاً ؛ وذلك أنَّ الياء خُلِقَتْ من الكسرةِ وليس في كلامِ العربِ فِعَال في صدرها ياء مكسورة في غير اليِسار بمعنى الشّمالِ أرادوا أن يكون حذوهما واحداً ثمَّ اختلفوا فمنهم من يهمزِ فيقول : إسار ومنهم من يفتح الياء فيقول : يَسارِ وهو العالي من كلامهم" (١).

يتضح لنا من قوله هنا ، أنه لم يأت من كلام العرب مصدر في أوله ياء مكسورة إلا اليسار أو يسار بمعنى الشمال ،وذكر أنه حينما أتَت ذَهبُوا إلى تَخفيفها فمنهم من أبدل الياء همزة ومنهم من فتح الياء ،وقال: "وهو العالي في كلامهم " يُريد الأكثر.

والحق أنَّها قاعدة مُسلَّمٌ بها إذ أنّها تناولت جانبين مهمين، الأول :هو جانب الجنوح إلى الخفة عن كل ما يُؤدي إلى ثِقَل الكلام نُطقاً وكتابةً وصوتا ، والثاني : أنّ الحركات أبعاض الحروف فالكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو والفتحة بعض الألف ، وأثقل ذلك الواو والياء ،فلما كانت كذلك وكان يُكرَه التقاء المثلين في اللغة وخاصَّة عند ابتداء الكلام ،جاءت هذه القاعدة تتفق مع ما يجب مراعاته في خِفّةِ الكلام ، وسَلامَة البناء الصرفي وقوانِينه ،وقد أتى موافقاً لهذا القول ما أشار إليه سيبويه، في استِثقَال العَرب الكسرة في الياء وذلك أثنَاء

(١) العين للخليل :ج٢ – ٢١٢

حديثه عن حركات حروف الُمضارعة، وذِكر القبائل التي تَكسِر حُروف المضارع ولم تكسِر الياء منها ؛ نَظراً لاستثقالهم الكسرة في الياء ،فقال في ذلك "وجميعُ هذا إذا قُلت فيه يَفعَل فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنَّهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتِقَاض معنًى فيحتمل ذلك ... "[1] فالكسرة مع الياء في أحرف المضارعة أو مصادرها أو أي اسم يكره أن تأتي في أول الكلام ، وقد صرّح ابن جني بهذه القاعدة في كتابَيه سِر الصناعة ،والمنُصف ، فقال : "وليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليَسار اسمِ اليد "يِسار" بكسر الياء، وقالوا "يَقظان ويِقاظ" و" يَعر ويِعَرة" للجَدي. وقالوا: "يَيأس ويِيئس" [2] ، وفي المنصف[3] أضاف إلى قوله هذا:" اللُّغة الأَفصح فيها وهي يَسار بالفتح أفصح منها في الكسر " وهو بقوله هذا يتفق مع قول الخليل في القاعدة :" يَسار بالفتح وهو العالي في كلامهم " وقال : وإنَّما رُفض ذلك استِثقالا للكسرةِ في الياء". فيُعلِّل لَنا إهمالهم ورفضهم لمثل هذا النوع من الأسماء لاستِثقال ذلك وطلباً للخِفَّة ، وأيضاً مِمَّا يُبيِّن لنا بأنّ الخِفّة والثقل أساس في رفض وإهمال واستبِعاد كثير من الأبنية والحروف والحركات وأصواتِها .

وجاء عن بَعضهم أنَّهم يَزعمُون أنَّ الكسر أفصَح ، حيث نقل لنا ذلك ابن دريد في جمهرته ، في كلامه عن هذه المسألة أيضا "وأيسرَ الرجلُ إيساراً. وَالْيَد اليَسار ضدّ الْيَمين، بِفَتْح الْيَاء وَكسرهَا، وَزَعَمُوا أَن الْكسر أفْصح..."

وأشار بقوله مؤيدا أن اللغة الفصيحة بالكسر [4] : " وَقَالَ بعض أهل اللُّغَة: اليِسار، بِكَسْر الْيَاء، شبّهوه بالشِّمال، إِذ لَيْسَ فِي كَلَامهم كلمة أَولهَا يَاء مَكْسُورَة إلاّ يِسار."

---

(١) كتاب سيبويه ج٤ –١١٠

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ج٢– ص٣٦٣

(٣) المنصف لابن جني ج١ –١١٧

(٤) الجمهرة في اللغة لابن دريد ج٢– ٧٢٥

ولا ترجيح لزعمهم فالفتح أفصح وأعلى وأخف .

وفي إطار اللغة والقول الأعلى والأفصح في حركة الياء ،ورد اسم اليسار بفتح الياء ،عند البطليوسي في الاقتضاب(١)، ضمن مسائل باب أسماه" ما جاء مفتوحا والعامة تكسره " فذكر أنّه مما جاء مكسورا وهو في الأفصح والاقيس يكون مفتوحا هي ياء "اليِسار" فهو يريد بذلك أن الكسر قليل ونادر لاستثقال ذلك ،وصرَّح بهذه الكلية ابن خالويه ، وأشار إلى شذوذ مجيء الكسرة في الياء حتى في أحرف المضارع فقد تأتي الكسرة في غير الياء ،في النون وفي التاء ولا تأتي في الياء إلا في حالات نادرة تكرر فيها الياء ومثل لنا بنحو: يَيجَل و يِيجل ،فقال :" ليس في كلام العرب اسم أوله ياء مكسورة إلا يِسار لليد اليسرى لغة في اليسار، والفتح هي الفصحى ... (٢) "وعلَّلَ ذلك بقوله استثقالاً للكسرة على الياء .

وجاء ذكر هذه الكلية باطراد عند أهل اللغة ،وفي معاجم اللغة فقد وردت في التهذيب(٣) ، والمحكم (٤) ، والعباب الزاخر(٥) ، وفي اللسان (٦) ، وأشار الرضي كذلك إلى القاعدة نفسها (٧) ، وأفاض القول بالتفصيل عنها أثناء شرحه لحركة حروف المضارعة ، حيث ذَكَرَ أنّ العرب جميعا يَكرهون الكسرة في الياء و لا يُجِيزُونَها حتى في المضارع ، واستثنى منهم أهل الحجاز فهم يَكسِرونها خَلاف اللغة الفصِيحة وخِلاف القبائل الأخرى ، وأشار إلى أنّها قد تُكسَر في حالاتٍ نَادرة ،كأن تكون بعدها ياء أخرى. قال الرَّضي: "ويكسرون الياء أيضًا

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ج٢- ص٢٠٠

(٢) ليس في كلام العرب لابن خالويه ص ٨٤-٨٥ .

(٣) تهذيب اللغة ج٦ — ص ٦٩

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ج٨ - ص٥٧٦

(٥) العباب الزاخر ج١- ص ٣٣٦

(٦) لسان العرب ج٥- ص ٢٩٧ / ج٧ ص٤٣٤

(٧) في شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ج٣ - ٨٠ ،ذكر القاعدة نصا ، فقال:"ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يِسار لغة في يَسَار لليد اليسرى، ويِقَاظ جمع يَقْظَان".

إذا كانت بعدها ياءٌ أخرى"[1]. وذلك فيما يَخُصُّ حروف المضارعة، وعَلَّلَ قوله ذلك بنفس العلَّة الّتي ذكرها ابن جني وهي علَّة ظاهرة واضحة من علل التخفيف وتجُّنب أسباب ثِقل الكلام وكراهية النطق به .

حيث قال :" أمَّا تعليل إخراجها من دائرة الكسر عن مثيلاتها فهو الثُّقل النَّاشئ عن ذلك؛ لأنَّ الياء ثقيلة والكسرة ثقيلة، ....وقال :"ولأجل هذه العلَّة ترَكَت بَعض القبائل التي تَكسِر حُروف المضارعة الكسر في الياء"[2].

أمَّا الزبيدي في التاج فقد ذكر القاعدة وأضاف ألفاظاً نقلها عن الصاغاني ، فقال :"نَقله الصَّاغانِيّ. قلتُ: وَإِنَّمَا رفض ذَلِك استثقالاً للكسرة فِي الياءِ وَلَا نَظيرَ لَهَا فِي الْكَلَام غير يِوام، مصدر ياوَمَه مُياوَمَة ويِواماً، حَكَاهُ ابنُ سِيدَه ونفاه غيرُه، وَزَادُوا يِعاراً جمع يعْر لما يُصْطاد بِهِ السَّبُع من جَفْرٍ ونحوِه، قَالَه شيخُنا. قلتُ: وَفِي البصائر للمصنّف: "وَلَيْسَ فِي الْكَلَام لَهُ نظيرٌ سِوى هِلالَ بن يِسافٍ، على أنّ الْفَتْح لُغَة فِيهَا. "[3] ، فقد ذهبوا إلى أنها جاءت بالكسر ، أما الفتح لغةٌ فيها ، وأشار الزبيدي إلى أن الجوهري لايأتي إلا بما صحَّ عنده وهذا القول لم يَصِح عنده سماعاً عن أهل الثقة ،و لا مخرجاً لأي قول ،فهي كلمات لا يُؤخَذ بها وقول لا يُحتَجُّ به .

والأغلب أنَّ هذه الكلية تنطبق على الأسماء ، وقد لاحَظنا آنفاً عند سيبويه وابن جني والرضي وغيرهم ، أنّها كذلك وردت فيما يتعلق بالأفعال المضارعة ، وتنطبق على ياء المضارع ، وقد تطرق اللبلي أيضا لهذه المسألة في بُغية الآمال ،أنها تُكره الكسرة في الياء ، في مضارع الماضي الثلاثي فقط، حيث ذكرها في أحكام المضارع من الماضي الثلاثي وكيفية النطق بحروفه ،وذكر ما جاء معتل الفاء بالياء فإنه يُكرَه في الكسر لاستثقال ذلك ،فقال: "ومنهم من يَنطِق بحروف المضارعة مكسورة إلا الياء وحدها فإنّه يَنطِق بها مفتوحة ،وهم بنو تميم لأنَّ الكسر في

---

(١) نفسه ١ج -٤٦٢-٤٦٠-٤٦١-

(٢) نفسه.

(٣) تاج العروس ج ١٤-٤٦١

الياء ثقيل وكذلك في التاء أيضا..." [١] وجاء بهذه الكلية في هذا الباب ، وذكر أنَّ هناك ألفاظاً وردت غير اليِسار ،فقال :"قال غير واحد من اللغويين :لَيس في كلام العرب اسم أوله مكسور إلا قولهم اليسار لليد الكسرة بكسر الياء .، قال : ورأيت ابن جني قد حكى في تذكرته عن أبي الحسن يِقظان ...، وعن الأعرابي يِعرَة وهو من صوت الجدي يقال يِعر الجدي اذا صاح قال : وفي رِجز الفلاح يِيَاس جمع يَابس " [٢] . إنَّ قوله يقظان ، ويعر ، لم تُذكر في معاجم اللغة أثناء نقلهم لهذه الكلية وتأكيدهم لصحتها ، غير اليِعار ! وقال الزبيدي في التاج انَّها لم تَصحُّ سماعاً عن أهل اللغة ،فلا يؤخذ بها إذن ،ولم يكن اللبلي هنا سوى ناقل لهذا القول ، فكلامه ورأيه واضح في كَراهيَّة الكسرة في الياء واستثقال العرب لذلك .

وقد جاء في كتاب النحو الوافي ما يَتفِق تماما مع قول الخليل في هذه الكلية ، في بابٍ ذكر فيه أَشهَر وأقيس جموع الكثرة وأوزانها وشروطها ،و اطرادها ،وشذوذها ،وكان منها جمع الكثرة فِعَال بِكَسرٍ ففتح ، يأتي مِنه وهو مَقِيس مُفردات كثيرة الأوزان، ذكر أشهرها ثلاثة عشر وزنا ، فقال في أولها :"الأول والثاني: "فَعْل"، و"فَعْلة" "بفتح الأول وسكون الثاني فيهما اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء. نحو: كَعْب وكِعَاب، وقصعَة و قِصَاع ، وصَعْب وصِعاب، و خَدْله و خِدَال" [٣] .

ثم قال : "فإن كان مُعتلّ الفاء أو العين بالياء فجمعه على "فِعَال" نادر، لا يُقاس عليه؛ نحو: يَعِر ويِعَار، وضيف وضِيَاف، وضَيعَة وضِيَاع ."...

فقد جاء القول والقياس في هذا الجمع مُتّفقاً ومطّرداً مع ما ذهب إليه الخليل ،وهو على خلاف ما جاء عن البقية ،فأغلبهم كان قولهم لكل اسم عموما ،فربما جاء كلام أهل اللغة والمعاجم أعمُّ وأشمَل وليس معنى ذلك أنَّهم يختلفون مع قول الخليل في هذه الكُليَّة ،فهي كُليّة

---

(١) بغية الآمال للبلي ص١٠٢

(٢) نفسه ص١٠٣

(٣) النحو الوافي ج٤ – ص ٦٤٨

وقاعدة ثابتة متفق عليها باطراد ، بل كان لمن جاء بعده تعليلٌ وتَفسِير حَول سبب ورودها وذكر القول فيها ، ويتضح لي من قولهم وشمول حكمهم على نُدرَة مجيء الكسرة في الياء من الأسماء وكُرههم لذلك ؛ هو السبب نفسه المتفق عليه لاستثقالهم الكسرة في الياء ، ومن سُنن العرب الجُنوح إلى الخفة في الكلام وتلمُّس أسباب ذلك ، وكما هو واضح في مسائل اللغة أن الخِفَّة والثقل لها تأثير واضح في قواعد اللغة والصرف ،والأصوات اللغوية ،وخاصة حين تَندمِج هذه الأصوات بعضها في بعض لِتُكَوِّن مَقطَعا أو كَلمة ، وكان واضِحا ذلك في استثِقالِهم مجيء الكسرة في الياء فهي بعض من الياء ، فقد تحاشوا ذلك ، ولجَئُوا إلى إهمالها ،والخلاصة أن قضيَّة الخِفَّة والثقل تَبدُوا واضحة في هذه المسألة ؛ وذلك من خِلال إهمالهم لمِجيء الكسرة في كل اسم أوله ياء ، والمتتبع لقضايا اللغة والصرف يجد العلماء في كثير من المسائل قد جَعلوا الخِفَّة أساسا من أُسَس التعليل ،كما هو الأمر في تعليلِهم لمِا جاءت به هذه القاعدة .

الخاتمـــــــــــة

وفي ختام هذا البحث الذي خُصّصَ للدراسة في معجم رائد هذا العلمِ الخليل بن أحمد ، لم تكن هناك اضافه واضحة مني ، وإنَّما جاءت دراستي له إضاءة أو تخصيص لبعض من قواعده وكُلياته اللُّغوية التي أشار إليها في ثنايا المعجم .

وهناك بعض النتائج التي توصلت اليها ومنها:

١-حرص اللغة على أمن اللبس ، وسلامة الذوق ، في أساس بناء الكلمة العربية .

٢-اهتمامه بالدرس الصوتي وصنع كليات صوتية مستفيضة ؛ حرصا منه لائتلاف الحروف وملاءمتها لجمال النطق ، واستقامة الكلام .

٣-يتجلى منهج الخليل وتفكيره الشامل الحصري ، في إشارته لتلك الكليات والقواعد .

٤-مخالفة القياس في بعض ما ورد من كليَّات دليل على اعتماده على ما سُمع عن العرب الفصحاء وذلك لا اختلاف حول صحَّتِه فالحكمان صائبان مع الترجيح للسماع .

٥-لا يُطلق على جميع ما جاء من كُليات عن الخليل على أنها كليَّة او قاعدة ؛ وذلك إذا سُمع عن العرب أقوال أخرى فيما يَخُصُّ تِلك القاعدة ،ففي قاعدة إبدال الصاد سيناً أشار أنَّها لا تُبدل صاداً بعد القاف ، وقد ورد أنّ السين تُبدل كذلك بعد القاف صاداً وأحياناً تُبدل مع غير القاف ومع غير أحرُفِ الاستعلاء ،كما ورد ذلك عن علماء اللغة .

٦-إغفال بعض المتقدمين لبعض الكليات فلم تحظ بدراسة غزيرة ورؤية دقيقة ، ودليل ذلك ما ورد في كُليَّة فُعلَلْ في مادة جُندَب .

٧- أنَّ إضافة بعض الضوابط والمعايير لتلك القواعد ممن أتى من العلماء بعد الخليل لا يُقلل من قيمة تلك القاعدة أو يَنتَقِص من عِلم الخليل ؛ إنما جاءت وفق التطوّر اللُّغوي لتاريخ

اللُّغة وقواعِدِها ؛ ولرُبَّما جاءت عمَّن جاء مِن العرب الفصحاء بعد الذين التقى بهم الخليل ،ولاختلاف اللهجات دور بارز في ذلك ، ولشمول منهج الخليل فهو يُشير إلى الكليات دون الخوض في تفاصيل بناء تلك القواعد ،وربما يعود إلى نقص ما وصل إلينا عن العين فلم تصلنا جميع نسخ العين .

٨-يتضح من خلال تلك الكليات الأَساس والمطلَب اللُّغَوِي فِي الجُنُوح إلى الخِفَّة ،ومُراعاة الاستعمال اللغوي ، فالخِفَّة والثقل لها تأثير واضح في قواعد اللُّغة والصرف عند الخليل، والأصوات اللغوية ،وخاصة حين تَندمِج هذه الأصوات بعضها في بعض لِتُكَوِّن مَقطَعا أو كَلمة ، وكان واضِحاً ذلك في استِثقالِهم مجيء الكسرة في الياء في صدر الكلام فهي بعض من الياء ، وقد تحاشوا ذلك ،و لجئوا إلى إهمالها .

٩- وأخيراً لم أصل إلاَّ إلى قطرةٍ من علم رائد العلوم وكنز اللُّغة المعجمي ، فنَحنُ في (معجم العين) أمام بحر عَلَمٍ لُغوي أرى أنه مازال يحتاج إلى غزير بحث وعميق دراسة ، وخاصة فيما يحويه من قواعد وقضايا لُغوية لم تحظ بدراسات تليق بمكانة العا لم وعلمه ، وأوصي في ذلك المهتمين الباحثين والدارسين في الميدان اللغوي بإعطائه حقه في البحث والدراسة ، فالفوائد جمَّة في شتى علوم اللغة ، صوتية ، وصرفية ، ونحوية.

وصلى الله وسلم على آخر الأنبياء وأشرف المرسلين ،و الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات .

فهرس المصادر والمراجع

١- الإبدال في ضوء اللغات السامية لكمال ربحي: - الطبعة الأولى - جامعة بيروت العربية - ١٩٨٠م.

٢- الإبدال لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: ، تحقيق عز الدين التنوخي مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ، ١٩٦٠ – ١٩٦١. –

٣- الإبدال، لابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، ت: ٢٤٤هـ ، تحقيق :د حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ١٣٩٨م –١٩٨٧م .

٤- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ،مكتبة النهضة. الطبعة الأولى ، العراق – بغداد - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

٥- أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، الشيخ الرئيس ، أبو علي ، الحسين بن عبدالله (ت : ٤٢٨ هـ) ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد - مصر ، ١٣٣٢هـ - ١٩١٥م.

٦- إسفار الفصيح ، لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ) ، تحقيق : أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٧- أصوات اللغة عند ابن سينا للدكتور إبراهيم أنيس ، « بحث » مطبوعات مؤتمر مجمع اللغة العربية - القاهرة - ١٩٦٣ م.

٨- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ) ، دار اليمامة - دمشق - بيروت ، دار ابن كثير - دمشق - بيروت - الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

٩- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ، رسالة ماجستير مقدمة من جامعة ام القرى -

للمؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ) ، تحقيق: عبد الله حامد النمري ،الناشر:كلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

١٠–الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس : مطبعة الأنجلو المصرية – الطبعة الرابعة – القاهرة ١٩٧١ م.

١١–الموجز في قواعد اللغة العربية ، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ) ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

١٢–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣– أوضح المسالك: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة – ١٩٧٩ م.

١٤–الإيضاح في علل النحو ،لأبي القاسم الزجاجي ،تحقيق مازن المبارك، الطبعه ٤،دار النفائس –بيروت ،١٤٠٢–١٩٨٢ .

١٥–الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، أبو المعالي ، جلال الدين ، محمد بن عبدالرحمن الشافعي (ت : ٧٣٩ هـ). تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتاب اللبناني – الطبعة الخامسة – بيروت – ١٩٨٠ م.

١٦–البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ، منشورات عالم الكتب –الطبعة الرابعة – القاهرة – ١٩٨٢ م.

١٧–البحث اللغوي ، د / محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب، القاهرة(د. ت) .

١٨–البحر المحيط في التفسير ،لأبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير

الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) ،تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٩–البرهان في علوم القرآن للزركشي ، بدر الدين ، محمد بن عبدالله الزركشي (ت:٧٩٤ هـ). تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – ١٩٥٧ م.

٢٠–بغية الآمال بِمَعْرِفَة النُّطْق بِجَمِيعِ مستقبلات الأفعال فِي اللُّغَة.، شهاب الدين أحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهري المقري اللغوي المالكي، الملقب باللبلي ، (ت ٦٩١ هـ) تحقيق : جعفر ماجد ، الدار التونسية للنشر – ١٩٢٧م .

٢١–البيان والتبيين للجاحظ ، أبو عثمان ، عمرو بن بحر (ت : ٢٥٥ هـ). تحقيق : حسن السندوبي ، المطبعة الرحمانية – القاهرة – ١٩٣٢ م.

٢٢–تاج العروس من جواهر القاموس ،محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) ،تحقيق: مجموعة من المحققين ،دار الهداية.

٢٣–تاريخ آداب العرب ،لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ) ، دار الكتاب العربي.

٢٤–التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ، تحقيق : علي محمد البجاوي -نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه–١٩٧٦ م

٢٥–تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ،للدكتور : عبد الرزاق بن فراج الصاعدي.

٢٦–تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٦٤هـ) ،تحقيق : السيد الشرقاوي ، مراجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢٧–تفسير الالوسي – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،للإمام: شهاب

الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) ،تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .
٢٨–تفسير التحرير والتنوير للإمام محمد الطاهر ابن عاشور ،ت ١٣٩٣ هـ – الدار التونسية للنشر – تونس –١٩٨٤ م.
٢٩–تفسير الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،لأبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
٣٠–التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ،الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٣١– التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، تحقيق : الدكتور علي حسين البواب ، مكتبة المعارف – الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م
٣٢–تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تأليف: أبي الحسن الصفاقسي (١١١٨هـ)، تقديم وتصحيح: الشيخ محمد الشاذلي النيفر ، نشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله – تونس– سنة ١٩٧٤ .
٣٣–جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلايينى (المتوفى: ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
٣٤–الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧ هـ)، تحقيق :علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة–بيروت – ودار الأمل–إربد، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ–١٩٨٦ م.
٣٥–حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى

تفْسيرِ البَيضَاوي ، للمؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) ،دار النشر: دار صادر — بيروت

٣٦–الخصائص لابن جني ، أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٥٢ م.

٣٧–دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ، مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب.

٣٨–دراسة المخارج والصفات ،لخادم القرآن أبوعبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش، المشرف على قسم القرآن الكريم وعلومه ، مركز الأول للتطوير التربوية بالرياض ، دار ابن الجوزي ،المملكة العربية السعودية —الدمام ،الطبعة الأولى –١٤٢٧هـ.

٣٩–دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) ، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

٤٠–دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق : د. احمد ناجي القيسي و د. حاتم صالح الضامن و د. حسين تورال، منشورات المجمع العلمي العراقي _ بغداد _ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٤١–سر الفصاحة لابن سنان ، أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت:٤٦٦هـ). تحقيق : عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح – القاهرة – ١٩٦٩ م.

٤٢– سرُّ صِناعة الأعراب لابن جني :. تحقيق : مصطفى السقا وجماعته ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٤٣–شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ،دار الكتب المصرية بالقاهرة – ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م

٤٤–شرح المفصل لابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ). إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة ، د. ت.

٤٥–شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقّاد ،ت: ٩٠٥هـ ، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٤٦–شرح جمل الزجاجي: تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية — بيروت — الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦ م.

٤٧–شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت ٦٨٦ هـ، تحقيق : محمد نور الحسن والزفزاف وعبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت -١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م.

٤٨–شرح شذور الذهب لابن هشام : تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

٤٩–شرح قطر الندى، وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت .

٥٠–الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، أبو الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ). تحقيق : د. مصطفى الشويحي ، مؤسسة بدران – بيروت – ١٩٦٣ م.

٥١–الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة بن علي بن

إبراهيم العلوي اليمني ،مطبعة المقتطف بمصر ١٣٣ .

٥٢–العباب الزاخر واللباب الفاخر لرضي الدين ،الحسن بن محمد الصاغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق : د. فير محمد حسن ،المجمع العلمي العراقي – بغداد ، الطبعة الأولى – ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٥٣–علم الأصوات العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ،للدكتور : قاسم البريسم ، دار الكنوز الأدبية –بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .

٥٤–علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع لأحمد مصطفى المراغي ، الطبعة الثالثة – دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت ١٤١٣ –١٩٩٣.

٥٥–غاية المريد في علم التجويد ، عطية قابل نصر ، القاهرة – الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة.

٥٦–في اللهجات العربية إبراهيم أنيس،، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤م .

٥٧–في النحو العربي قواعد وتطبيق ، لمهدي المخزومي ، الطبعة الأولى – القاهرة – ١٩٦٦ م.

٥٨–الفرق بين الأحرف الخمسة ،لأبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطليوسي المتوفي عام ٥٢١هـ ،تحقيق :حمزة بن عبدالله النشرتي ،الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية – عام ١٤٢٣هـ ،٢٠٠٣ .

٥٩–الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ،لأبو محمد عبدالله بن محمد السيد ،البطليوسي تحقيق: أ. مصطفى السقا – د. حامد عبد المجيد ،دار الكتب المصرية عام ١٩٩٦م.

٦٠– القاموس المحيط ، للإمام اللغوي مجد الدين الفيروز آبادي ، المتوفى سنة (٨١٧هـ). – دار الفكر– بيروت –١٤٠٣هـ .

٦١– قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ،للمؤلف :عبدالعزيز

عبدالفتاح القارئ ،مكتبة الدار، الطبعة الخامسة ،عام ١٤١٠ هـ.

٦٢–كتاب (القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، لخالد بن سعود بن فارس العصيمي.

٦٣– الكتاب : كتاب سيبويه. لسيبويه ، أبو بشر ، عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة – ١٩٧٥ م.

٦٤– اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، لمحمد علي السَّراج ،راجعه: خير الدين شمسي باشا ، دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٦٥– لسان العرب لابن منظور ، جمال الدين ، محمد بن مكرم الأنصاري (ت:٧١١ هـ). طبعة مصورة عن طبعة بولاق – القاهرة ، د. ت.

٦٦– اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمّام حسّان ، نشر الهيأة المصرية للكتاب –القاهرة – ١٩٧٣ م.

٦٧– اللمع في العربية لابن جني: تحقيق: حامد المؤمن، نشر عالم الكتب – بيروت – والنهضة العربية – القاهرة، الطبعة الرابعة – ١٩٩٩م.

٦٨–ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله (ت:٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٩– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير ، ابو الفتح ، ضياء الدين ، نصرالله بن الأثير (ت : ٦٣٧ هـ). تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفي البابي – القاهر – ١٩٣٩ م.

٧٠– مجمل اللغة لابن فارس ،أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، دار النشر: مؤسسة الرسالة –

بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٧١- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة – لعلي إسماعيل لابن سيده ت ٤٥٨ هـ -تحقيق : مصطفى السقَّا وحسين النصَّار – معهد المخطوطات جامعة الدول العربية – الطبعة الأولى ، ١٩٥٨م-١٩٩٨م .

٧٢- مختار الصحاح ، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي تـ: ٦٦٦هـ – تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ،الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٧٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م.

٧٤- مدخل في علوم القراءات : للسيد رزق الطويل (المتوفى: ١٤١٩هـ)، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٧٥- المزهر في علوم اللغة وانواعها، للإمام جلال الدين السيوطي تـ٩١١ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، مطبعة عيسى البابي – القاهرة ، ١٩٥٨م.

٧٦-المستقصي في علم التصريف – تأليف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب ،دار المعرفة ، الكويت .

٧٧- معاني القراءات ، للإمام ، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة ، (تـ ٣٧٠هـ)،مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود>المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى : ١٤١٢ – ١٩٩١ م

٧٨- معاني القرآن، الأخفش (٢١٥ هـ)، تحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب

– بيروت – ط١– ١٤٠٥ هـ–١٩٨٥م.

٧٩– معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ)، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية –١٩٨٠ م.

٨٠–معجم العين للخليل ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ). تحقيق : د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – بغداد – ١٩٨٠ م.

٨١–معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ،لعبدالغني الدقل (ت ١٤٢٣هـ) ،دار القلم – دمشق ، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م

٨٢–معجم ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت:٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر ،مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ، عام النشر: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.

٨٣–معجم مقاييس اللغة ،لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ،عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨٤–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، أبومحمد ، عبدالله جمال بن يوسف (ت: ٧٦١ هـ). تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، دمشق – ١٩٦٤ م.

٨٥–مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ،لأبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسنبن الحسين التيمي الرازي ، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ، ت: ٦٠٦هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت–الطبعة الثالثة –١٤٢٠هـ

٨٦-المفتاح في الصرف ، لأبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب- جامعة اليرموك - إربد — عمَّان ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)

٨٧-المفصل في صنعة الاعراب ، لأبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال — بيروت ، الأولى، ١٩٩٣.

٨٨-مقدمة ابن خلدون لابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المالكي الأشبيلي (ت : ٨٠٨ هـ)، المطبعة الشرقية - القاهرة - ١٣٢٧ هـ.

٨٩-المقَّرب. لابن عصفور ، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور .تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ،الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ -١٩٢٧ م..

٩٠-ملحق ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي- دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩١-الممتع ، لعلي بن مؤمن ابن عصفور ت ٦٦٩هـ ،تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة - بيروت — لبنان ،١٤٠٧-١٩٧٨م

٩٢-من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ،١٩٧٨م.

٩٣-مناهج البحث في اللغة للدكتور تمّام حسّان ، القاهرة | ١٩٥٥ م.

٩٤-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ،لأبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م

٩٥-المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عوني ، المكتبة الأزهرية للتراث .
التفكير الصوتي عند الخليل، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى ١٩٨٨ م.

٩٦-منهج البحث الصوتي عند العرب لمحمد حسين علي الصغير ، « بحث » مجلة الضاد - الهيئة العليا للعناية باللغة العربية العدد الثالث - دار الشؤون الثقافية - بغداد - ١٩٨٩ م.

٩٧-المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) د. عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة الأزهر، ط١ ، ١٩٧٧م.

٩٨-موت الألفاظ في العربية ، للدكتور: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ،السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨/١٤١٩هـ) ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

٩٩-الموسوعة القرآنية، خصائص السور ، لجعفر شرف الدين ، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجري ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية — بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤٢٠ هـ.

١٠٠- النحو الوافي ، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة.

١٠١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، محمد بن محمد الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ، تحقيق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) ، المكتبة التجارية - القاهرة .

١٠٢- نظام التقاليب في المعاجم العربية (دراسة في الصناعة المعجمية) ،رسالة دكتوراه مقدمة، للدكتور عبدالله محمد مسملي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، عام ١٤٢٣ هـ

١٠٣- النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في أعجاز القرآن للرماني ، علي بن عيسى (ت : ٣٨٦ هـ) تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر - القاهرة - ١٩٧٦ م.

١٠٤- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ،للمؤلف : عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي ، ت : ١٤٠٩هـ مكتبة طيبة، المدينة المنورة .الطبعة : الثانية

١٠٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، من النحو والصرف ، للإمام جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م

١٠٦- الوجيز في علم التجويد ،للمؤلف: محمود سيبويه البدوي (المتوفى: ١٤١٥هـ) مصدر الكتاب : موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

فهرس المحتويات